

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية
في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي
2023-1999

د. حلموش شيخ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية
في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي
2023-1999

الشهاب الأكاديمية

© منشورات الشهاب، 2025.

الهاتف: 0555 99 15 67 / الفاكس: 023 84 72 04

www.chihab.com / fb : Chihab éditions

978-9961-63-273-4 : ISBN

الإيداع القانوني: جوان 2025

المقدمة

تمثل الصناعة حجر الزاوية في بناء القوى الاقتصادية والسياسية للأمم، ولذلك تسعى كل الدول إلى الاعتناء بصفة خاصة بهذا القطاع لما يمثله من شريان حيوي لاقتصادياتها. ويعد التصنيع في كل الدول النامية من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها للخروج من التبعية الاقتصادية من ناحية ومن ناحية أخرى يوفر دخلا بديلا للطاقة غير المتجددة، ولذلك يعتبر التصنيع مدخلا رئيسيا لمواجهة التحدي الذي يفرضه الاعتماد على مصدر وحيد وقابل للنضوب وهو النفط.

وتعتبر الصناعات الغذائية في الجزائر أحد أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني، فهو يعد أحد فروع قطاع الصناعات التحويلية و التي لها الأثر الكبير والمباشر في زيادة الإنتاج المحلي والناتج القومي، وتكمن أهميته الكبيرة في الربط بين قطاعين مهمين هما القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، وأن له دور هام في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد أهم المدخلات الأساسية لها.

كما أن للصناعات الغذائية في الجزائر آثار اقتصادية على المتغيرات الكلية المتعلقة بالإنتاج والناتج المحلي والاستهلاك والتوظيف والتأثير على ميزان المدفوعات. ونظرا لما يكتسبه هذا الفرع من أهمية في الاقتصاد الوطني أراد الباحث أن يقوم بدراسة تقييمية لفرع الصناعات الغذائية وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

أولاً: إشكالية البحث

وعلى هذا الأساس فان الباحث يطرح السؤال الرئيسي التالي :

ما هي آفاق وتحديات الصناعة الغذائية في الجزائر ؟

تحت هذا السؤال أدرجنا الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي مكانة الصناعة الغذائية في ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد الوطني؟
- 2- كيف يمكن للصناعات الغذائية ان تساهم في دفع عجلة النمو في الجزائر؟
- 3- ما هي أهم الصعوبات التي يعاني منها قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر؟
- 4- ما هي أهم تحديات وآفاق تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر؟

ثانياً: فرضيات البحث

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات وهي:

الفرضية الأولى: يرتبط الأمن الغذائي بفرع الصناعات الغذائية والتي تعنى بتحويل المنتجات

الحيوانية والنباتية إلى سلع غذائية.

الفرضية الثانية : تكمن أهمية الصناعة الغذائية في تكوين الثروة للدولة وتوفير الغذاء

الفرضية الثالثة : تعاني الصناعات الغذائية في الجزائر العديد من الصعوبات التي تحد من

مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

الفرضية الرابعة : ترتبط تحديات وآفاق الصناعة الغذائية في الجزائر بمدى نجاح السياسات

الزراعية والصناعية للدولة.

ثالثاً: حدود الدراسة

تتناول الدراسة واقع وآفاق تطوير الصناعة الغذائية وقد تحددت مدة الدراسة بالفترة ما بين

1999-2023، لقد تم اختيار هذه الفترة نظرا للتوجه السياسي القائم خلالها وما شهدته قطاع

الصناعة خاصة فرع الصناعة الغذائية من اهتمام خاص.وما نتج عنه من مختلف السياسات

الاقتصادية المطبقة على فرع الصناعة الغذائية، مع إظهار مكانة وحجم الاستثمارات المنجزة خلال

هذه الفترة.

- كما نشير إلى اختيار سنة 1999 كسنة بداية الدراسة يعود لعدة أسباب من أهمها:
- 1- بداية التطبيق الفعلي لسياسة الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة في الانفتاح نحو اقتصاد السوق، وبداية التوجه نحو القطاع الخاص.
 - 2- التوجه نحو رفع الدعم عن المواد الغذائية الضرورية وغير الضرورية.
 - 3- محاولة إصلاح القطاع العام من خلال تطبيق مجموعة من البرامج الاقتصادية (الخصوصية، إعادة الهيكلة، الشراكة، برنامج الإنعاش الاقتصادي...الخ).
 - 4- الإسراع في المفاوضات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وما ينجر عنه من آثار على مؤسسات الصناعة الغذائية في الجزائر.
- كما نشير إلى ان دراستنا ستشير إلى الإحصائيات والتطورات التي تتعلق بمخرجات الصناعة الغذائية والمتمثلة في السلع الغذائية ذات الضرورة الأولى، كما حددها المشرع الجزائري والمتمثلة في : الزيت الصناعي، الحليب ومشتقاته، الدقيق ومشتقاته، السكر، الطماطم.
- رابعاً : أهمية البحث**

إن موقع الصناعة الغذائية في أي اقتصاد هو موقع ريادي ومهم لما يمثله من تحقيق للأمن الغذائي من جهة ومن جهة أخرى تنمية وتطوير الاقتصاد، من خلال زيادة الناتج القومي كما أنها تساعد على زيادة نسبة التشغيل والحد من ظاهرة الاستيراد التي تمثل نسبة المواد الصناعية الغذائية نسبة كبيرة جداً. كما أنها تساعد على تنشيط القطاع الفلاحي وجلب الاستثمار نظراً لما يمثله فرع الصناعة التحويلية من مخزون هام للطاقة الإنتاجية مع توفر اليد العاملة والمواد الأولية.

فالصناعات الغذائية في الجزائر شهدت تحولا هاما منذ التسعينيات. خاصة في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2023، بعد تحرير الاقتصاد وفقدان القطاع العام جزء هام من حصته في السوق الوطنية لصالح القطاع الخاص.

ونظراً لما يمثله الصناعة الغذائية من تأثير على الاقتصاد الوطني ارتأينا ان نتطرق للموضوع بسبب ما تحدثه من آثار اقتصادية واجتماعية ولذلك فانه يحتاج تخطيط ودراسة معمقة من طرف أجهزة الدولة.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

كما ان أهمية البحث تنبع من الاعتبارات التالية:

1- الأهمية الكبيرة لفرع الصناعة الغذائية في تنمية الاقتصاد، وقلة الأبحاث التي تطرقت لهذا الجانب كما ان البحث يعتبر إضافة علمية في هذا المجال و يمكن ان يكون نقطة انطلاقاً لأبحاث أخرى.

2- أهمية النشاط الاستثماري للصناعة الغذائية ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، خاصة في ظل التوجه نحو الاستغناء عن اقتصاد الريع والتوجه نحو الصناعة كبديل أساسي لدفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر .

3- تقييم أداء هذا الفرع عبر مسيرة التنمية التي شهدتها الجزائر من خلال المؤشرات الاقتصادية، ومعرفة نواحي القصور و محاولة اقتراح حلول فعالة لها، ومعرفة النواحي الإيجابية واقتراح سبل تنميتها.

خامسا: أهداف البحث

الهدف من الدراسة البحث على السبل التي من شأنها تطوير فرع الصناعة الغذائية باعتبارها عنصر هام وبديل للتبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، ولذلك يجب معرفة وبدقة هيكل نسيج الصناعة التحويلية في الجزائر والوقوف أمام التحديات والمعوقات التي تواجهه. وعلى العموم فان أهداف الدراسة تتمثل فيما يلي:

1- تحليل دور ومكانة فرع الصناعة الغذائية ضمن النسيج الاقتصادي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2023.

2- تحديد أهم العوامل التي تؤدي إلى تطوير هذا الفرع داخل الاقتصاد الوطني.

3- طرح أسباب و نواحي نقص الاستثمار في هذا الفرع ان وجدت، وأسباب التوجه نحو الخوصصة في هذا القطاع.

4- نحاول تقييم الآثار الاقتصادية للصناعة الغذائية في الجزائر وإظهار الإيجابيات والسلبيات الناتجة عن النشاط الاقتصادي، مما يساعد على اتخاذ القرارات الفعالة للقضاء على المعوقات التي تواجهها بما يتوافق مع واقع وطموح الاقتصاد الجزائري.

5- محاولة الوصول إلى مقترحات من خلال النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة، و إعطاء حلول النهوض بفرع الصناعة الغذائية في الجزائر.

سادسا: دوافع اختيار الموضوع

- إن اختيارنا لهذا الموضوع سببه الميل والاهتمام بالمواضيع الخاصة بالصناعة في ظل توجه الدولة نحو سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والفرص الكبيرة للاستثمار في هذا المجال، خاصة وان هذا القطاع يشهد تطورا ملحوظا خلال السنوات العشر الأخيرة.
- الرغبة في المساهمة في إثراء النقاشات الوطنية وإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر.
- وكذلك الأهمية الحيوية للصناعات الغذائية في المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي وضمان الأمن الغذائي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لبناء أي اقتصاد.

سابعا: منهج الدراسة

تماشيا مع طبيعة الموضوع ومن أجل الوقوف على تفاصيله وتحليلها، علينا الاعتماد في الدراسة النظرية على المنهج الوصفي، وهذا عن طريق تكوين الإطار النظري للبحث بتجميع المادة العلمية المتعلقة به من المصادر الأساسية والثانوية حيث سنقوم بالتأصيل النظري للصناعة الغذائية ومختلف التكنولوجيات الحديثة المستخدمة في مكوناته.

كما ان الدراسة تقتضي الاعتماد على المنهج الاستنباطي لإثبات ان ما يصدق على الكل يصدق على الجزء وهذا من خلال إثبات ان الجزء يقع ضمن الكل.

وكذلك نحتاج في هذه الدراسة إلى الأسلوب الاستقرائي والذي يعتمد على الانتقال من نتائج حالات محددة من حالات الواقع اللانهائية ومحاولة تعميمها على الحالات التي تنتمي إلى نفس النوع وان لم يشملها الاختبار.

وسوف نعتد بصفة خاصة على الأسلوب الإحصائي لعرض وتحليل النتائج التي توصل اليها الباحث، وذلك لمعرفة مدى مساهمة الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني وماهي الآفاق والتحديات التي ستواجهه في المستقبل.

ثامنا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: عبد الحق بن تفات "مساهمة الصناعة الغذائية في التنمية الاقتصادية بالجزائر" مقال منشور بمجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية بتاريخ 04-06-2013 حيث تناول هذا المقال مساهمة الصناعة الغذائي في تنمية الاقتصاد الجزائري، وتطرق الى علاقة الصناعة الغذائية بالقطاع الفلاحي والتكامل بينهما، ويفتقر البحث الى معطيات حديثة خاصة في مجال الاستثمار في فرع الصناعة الغذائية.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الدراسة الثانية: فوزي عبد الرزاق "الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة. جامعة الجزائر 2006-2007.

لقد تناول الباحث هذه الدراسة في ستة فصول، وابرز النتائج التي توصل إليها بان فرع الصناعة الغذائية يحتل المرتبة الثالثة في امتصاص اليد العاملة بعد الحديد وقطاع البناء، ولم يتطرق الباحث إلى السبب أو ماهية التركيبة البشرية وهو ما سنحاول التطرق له في بحثنا هذا.

الدراسة الثالثة: كينة عبد الحفيظ "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر3 وقد تناول الباحث موضوعه في ثلاثة فصول، وكانت ابرز نتائجه فيما يخص خلق مؤسسات جديدة وخلق مناصب الشغل. وكذلك من أهم النتائج التي توصل إليها تبعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخارج، خاصة في شق المواد الأولية. ويبقى عنصر الصناعات الغذائية هو الطاعى في الدراسة وليس الفرع.

الدراسة الرابعة: ذهبية لطرش 2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف، تحت عنوان "آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" خصصت الباحثة ستة فصول لدراسة الموضوع كان أولها عبارة عن مدخل لعرض وتحليل اتفاق التجارة في السلع الزراعية، كما تناولت الباحثة العوامل المساعدة في الصناعات الغذائية وسياسات واستراتيجيات تأهيل وتطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر كما تم التطرق إلى عرض سياسات واستراتيجيات تأهيل وتطوير الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر .

الدراسة الخامسة: سليم بوهيدل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية الجزائرية -آفاق 2025 -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017. لقد تناول الباحث هذه الدراسة من خلال ستة فصول تطور القطاع الصناعي في الجزائر واهم التحولات التي شهدتها منذ بداية الاستقلال، وكذلك اطرقت إلى أهم التحديات والمشاكل التي يواجهها القطاع الصناعي واهم السياسات المتخذة لتطويره.

وكذلك تم التطرق خلال هذه الدراسة إلى التحولات الاقتصادية الدولية ومدى تأثيرها على القطاع الصناعي في الجزائر. ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني، خلال السنوات الأخيرة بعد زيادة الاستثمار في كل من القطاعين العمومي والخاص، و تطور الاستثمار في فرع الصناعات الغذائية، ومدى تطور هذه المؤسسات واستجابتها للسوق الوطنية والدولية.

وقد تطرق الباحث خلال هذه الدراسة إلى فرع الصناعات الغذائية الجزائرية وآفاق تطويره للفترة الزمنية 2004-2025 من خلال الدراسة القياسية.

تاسعا: تقسيم البحث

من أجل معالجة موضوع بحثنا المتمثل في "واقع وآفاق تطوير اقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي" ارتأينا تقسيم البحث إلى ما يلي:

الفصل الأول: ماهية الصناعات الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي

ونتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري و المفاهيمي للصناعة الغذائية، وكذلك دور الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

يهدف هذا الفصل إلى التطرق للتداخل بين القطاع الفلاحي والصناعي والتكامل بينهما، ومساهمة فروع النشاط الاقتصادي في تنمية فرع الصناعة الغذائية .

الفصل الثالث: واقع الصناعة الغذائية ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني

وسيعالج هذا الفصل واقع الصناعة الغذائية في الجزائر وما هي المراحل التي مرت بها خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي والتوجه إلى سياسة السوق المفتوحة، و مدى مساهمة الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني باعتبارها من أهم فروع الصناعة ومدى مساهمتها في النشاط الاقتصادي الكلي للدولة.

الفصل الرابع: آفاق تطوير فرع الصناعات الغذائية في الجزائر

سنستعرض في هذا الفصل تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق الجزائرية وتأثيرها على فرع الصناعة الغذائية، و آفاق تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر والسياسات المطبقة من طرف الدولة للنهوض بهذا الفرع من الصناعة لما له من أهمية حيوية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الفصل الأول

ماهية الصناعات الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي

تمهيد

ظهرت الحاجة للغذاء مع بدء الحياة، هذا ما جعل الإنسان يبحث عن أفضل السبل التي توفر له الذوق المميز والغذاء الصحي بأقل المجهودات وأقل التكاليف، لكن مع التطور التكنولوجي وتزايد حاجيات المستهلك وتنوعها وكذلك مع التخصص في العمل والنمو السكاني الهائل للدول، وظهور التطور التكنولوجي والعلوم المكملة لتغذية الإنسان، كل هذه الظروف وغيرها أدت إلى ظهور ما يعرف بالصناعة الغذائية هذه الصناعة التي تهدف إلى تزويد المستهلكين بالمنتجات الغذائية الصحية وبأسعار مناسبة تتوافق وقدراتهم الشرائية، ومع زيادة الإنتاج الفلاحي ما أدى إلى ظهور فائض عن حاجة المستهلكين، حيث ظهرت الصناعة الغذائية كحل لهذه المشكلة، حيث يتم تصنيع المواد الأولية من القطاع الفلاحي، حيث يتم تحويل الفائض منها إلى منتجات غذائية وإمكانية تخزينها لأطول فترة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها.

وتتميز الصناعة الغذائية بارتباطها مع قطاعات النشاط الاقتصادي بروابط مباشرة وغير مباشرة، ويعتبر فرع الصناعة الغذائية أحد أهم فروع قطاع الصناعة لما له من فوائد عديدة حيث يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي للشعوب. حيث نتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالصناعة الغذائية والأمن الغذائي، وهذا من خلال:

المبحث الأول : مدخل إلى الصناعات الغذائية.

المبحث الثاني : التشابك بين فرع الصناعات الغذائية والقطاعات الأخرى.

المبحث الثالث : دور الصناعات الغذائية في الحفاظ على الأمن الغذائي.

المبحث الأول مدخل إلى الصناعات الغذائية

تعتبر الصناعات الغذائية فرع من فروع الإنتاج الصناعي وهي أحد القطاعات التي وهي ذات أهمية خاصة في اقتصاديات معظم البلدان، سواء كانت متقدمة أو نامية، وتؤدي دورا محوريا في العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص العمل والتكامل مع القطاع الزراعي، واستنادا إلى تحويل المنتجات الزراعية والنباتية والحيوانية إلى منتجات غذائية مصنعة.

المطلب الأول

مفاهيم عامة حول الصناعة الغذائية

ظهرت العديد من التعاريف للصناعات الغذائية، حيث اعتمد كل مفهوم على أهمية هذا الفرع من الصناعة ودوره في حل المشكلة الغذائية.

1- تعريف الصناعة الغذائية

تعرف الصناعة الغذائية على أنها العلم الذي يهتم بتصنيع الخامات الغذائية الحيوانية والنباتية، وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية، وإمكانية حفظها من الفساد لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها، أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، حيث تبقى صالحة للاستهلاك من الوجهة الصحية والحيوية.¹

كما تعرف بأنها الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة، وتهدف هذه الصناعات إلى الحفاظ على المنتجات الزراعية صالحة للاستعمال لأطول فترة ممكنة، باستخدام طرق التصبير والحفظ والتحويل والتكييف مع مراعاة الشروط الجيدة للحفاظ على صحة المستهلك.²

كما تعرف بأنها التطبيق العلمي للتكنولوجيا والعمل بهدف تصنيع وإعداد وحفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية وتخزينها لأطول فترة مع الحفاظ على جودتها وقيمتها الغذائية.³

¹ - عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لفرع الصناعة الغذائية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 53.

² - عبد الكريم عيون، جغرافيا الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 212.

³ - أيمن مزاهره، الصناعات الغذائية، جامعة البلفات التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 13.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

و تعرف الصناعة الغذائية بأنها الفرع من الصناعة الذي يقوم بتصنيع المواد الأولية من القطاع الفلاحي، حيث يتم تحويل الفائض منها إلى منتجات غذائية وإمكانية تخزينها لأطول فترة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها.¹ و تعرف أيضا بأنها «الصناعات التي تستخدم النظريات والحقائق التي تضمنتها العلوم الدقيقة الكيمياء والهندسة والبكتولوجيا، لتحويل المواد الخام أو المنتجات إلى سلع جديدة تعود على البشرية بالنفع».²

كما أن هناك تعريف شامل حيث يعتبر أن الصناعة الغذائية هي إحدى فروع الصناعات الزراعية، فهي تلك الصناعة التحويلية التي تتولى أساسا نشاط تحويل المنتجات الزراعية لإنتاج الطعام والشراب، حيث يتم استخدام المواد الزراعية لإنتاج الطعام والشراب، حيث يتم استخدام المواد الزراعية الخام وتعديلها، وتغيير شكلها بإضافة منافع شكلية، أو في الزمن بإضافة منافع زمنية، أو منافع مكانية باستخدام أساليب مختلفة في الإنتاج.

2- مراحل تطور الصناعات الغذائية

وتتلخص أهم مراحل تطور الصناعات الغذائية كالتالي:³

1-2- مرحلة الفلاحة: وهي المرحلة التي تركز فيها أنشطة الفرع على إنتاج واستهلاك المواد الغذائية التي تنتج عن الاستغلال الفلاحي المباشر، وتوجد في هذه المرحلة فروع الصناعات الفلاحية الغذائية للدول التي لا يتجاوز فيها دخل الفرد 02 دولار يوميا، وهي تضم 50 دولة مصنفة ضمن قاموس الأمم المتحدة باسم الدول الأقل نموا.

2-2- مرحلة الانتقال نحو الصناعة: وتسمى هذه المرحلة بالتقليدية و تختص بتقسيم العمل عن طريق مؤسسات صغيرة لتحويل المواد الفلاحية، ويسمح توجهها الحضري ببروز القطاع التجاري، الذي يتكفل بنقل المنتج وتوزيعه على المستهلك.

3-2- مرحلة الصناعات الغذائية: حيث إن هذه المرحلة تتميز بتفوق قطاع الصناعات الغذائية الفلاحية على قطاع الفلاحة، من حيث القيمة المضافة والعمالة كما أنها تتميز بتعدد الأنشطة الجانبية، وكذلك فإنها تضم سلسلة كاملة من صناعات التوريد الغذائي للخدمات.

¹ عز الدين فراج، الصناعات الغذائية، دار الفكر العربي، دمشق، 1997، ص 03.

² محمد مختار الجندي، الصناعات الغذائية، مطبعة القاهرة، 1985، ص 10.

³ عبد المليك مزهودة، واقع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، جامعة بسكرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية علمية، العدد 02، ديسمبر 2007، ص 114.

الفصل الأول : ماهية الصناعات الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي

2-4- مرحلة الصناعات الغذائية الخدمائية: وهي السائدة حاليا في اغلب الدول المتطورة، وتسمى كذلك موحلة القيمة وذلك لما تمثله من قيمة الخدمات في السعر النهائي للمنتج الغذائي.

3- خصائص الصناعة الغذائية

تتسم الصناعة الغذائية بمجموعة من الخصائص وذلك لارتباطها بصحة وسلامة المستهلك، حيث نجد من أهمها ما يلي:¹

- ارتباطها الوثيق بتقنيات وصناعات مختلفة، وان كانت من أهم مدخلاتها المواد الخام الفلاحية النباتية والحيوانية، فهذا الفرع من الصناعة معنية أيضا بعمليات النقل والتخزين والحفظ؛

- تدخل الدولة في اغلب الصناعات الغذائية وهذا عن طريق دعم المواد الغذائية الأساسية، وخاصة المواد التي ترتبط بالأمن الغذائي والحفاظ على صحة المواطن؛

- ارتباطها المباشر بالقطاع الفلاحي، فهي تعتمد بشكل خاص على المواد الأولية النباتية أو الحيوانية لإنتاج السلع الغذائية؛

- غالبية المؤسسات المنتمية لها تحويلية، حيث تشكل ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية²؛

- يتميز سوق الصناعات الغذائية بالتنافس الكبير، خاصة بالنسبة السلع التي لها نفس الخصائص، حيث يكون هذا التنافس على أساس الأسعار وجودة المنتج؛

- تتميز السلع الغذائية بالتنوع والتطور المستمر لتلبية حاجيات المستهلكين المختلفة؛

- نظرا لارتباط مخرجات الصناعة الغذائية بصحة وسلامة الناس، فان منتجاتها يجب أن تتوفر على تاريخ الصلاحية.

وتوضح المواد المستعملة في المنتج الغذائي؛

- سوق منتجات الصناعات الغذائية يتميز بالتناسق والترابط حيث إن التنافس قائم على أصول مختلفة (العلامة التجارية، الأسعار، التخليف...)

¹ - أحمد مصنوعة، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص 6-7.

² - أم الخير حمودة، أحمد بيرش، الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي، مجلة دفاتر اقتصادية، 2019، ص 187.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

- تتحدد نوعية وكمية المنتجات الغذائية وفقا لأذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية وكذلك حسب التطور الفني والتكنولوجي الذي تتوفر عليه المؤسسات العاملة في هذا القطاع ؛
- مخرجاتها تتميز بالتطور والتنوع، فهي تعكس احتياجات ورغبات المستهلكين؛
- يجب أن تحتوي على المواد الغذائية على تاريخ إنتاج، وتاريخ انتهاء الصلاحية، وتوفر المعلومات الضرورية حول المنتج وإظهارها للمستهلك.¹

4- تأثير الصناعة الغذائية على النظام الغذائي

- و يتكون النظام الغذائي من أربعة حلقات مهمة، تتمثل فيما يلي² :
- الصناعة الزراعية والتي تمثل تكاملا خلفيا مع الزراعة بما في ذلك منتجات الصيد البحري، فهي تمثل مصدرا لمختلف متطلبات الزراعة من خلال توفير الآلات المخصصة للقطاع الزراعي.
 - الزراعة والتي تعتبر النشاط الرئيسي للإنتاج ومصدر مدخلات الصناعة والتحويلات الغذائية.
 - الصناعة الغذائية وهي التي تجمع المنتجات وتخزينها وتحفظها وتوزعها، فهي تمثل عنصر أساسي وتؤثر بشكل مباشر على النظام الغذائي.
 - التوزيع والاستهلاك وتعتبر هذه آخر حلقة من عناصر النظام الغذائي، حيث تضمن وصول المنتجات الغذائية للمستهلك.

5- مجالات بحث علم الصناعات الغذائية

- يبحث علم الصناعات الغذائية في مجالات مختلفة من أهمها:³
- علم الصناعات الغذائية يدرس الوسائل المتعددة التي يمكن بواسطتها حفظ الأغذية بشكل دائم أو مؤقت، وذلك باستعمال الحرارة سواء كانت منخفضة أو مرتفعة الكافية لعملية التعقيم والتعليب والتجفيف بالإضافة إلى المواد الداخلة في عملية الصناعة .
 - ويبحث علم الصناعات الغذائية في طرق استخلاص منتجات غذائية ذات تركيز أعلى من صورة المادة الخام، كالسكر مثلا فهو يستخرج من إعادة المادة الخام وهي القصب والبنجر السكري، واستخراج الزيتون والدهون من الخامات الحيوانية والنباتية، وتمر هذه الخامات على عدة خطوات (العصر، الترشيح، الغسيل، والتقطير، والبلورة، والهدرجة).

¹ - أحمد مصنوعة، مرجع سابق، ص 07.

² - هاجر بوزيان الرحماني، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي -حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الشلف، 2014، ص 65.

³ - كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 67.

الفصل الأول : ماهية الصناعات الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي

- علم الصناعات الغذائية يدرس مكونات الغذاء وكافة التغيرات التي تطرأ في عمليات التصنيع المختلفة ويساعد هذا العلم في منع التسمم الغذائي الناتج عن وجود أحياء مجهرية تفرز (توكسينات) سامة أو تتجمع أنواع منها أخرى في الغذاء في أعداد تكفي لإحداث الإصابة بالأمراض.

- ويبحث المختصون أيضا في هذا العلم صفات نوعية في الغذاء كالقوام واللون والنكهة وطريقة قياسها ودرجة تأثرها المباشر من قبل المستهلك النهائي للغذاء وقيمه الاقتصادية، وإما إنتاج مواد النكهة عن طريق إنزيمات معينة.

هناك مجالات أخرى تدخل ضمن اختصاصات الصناعات الغذائية، من جهة حماية المستهلك ومن جهة أخرى تتطرق للصناعة، ولكن دراستنا تتركز على الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع وبالتحديد صناعة الزيوت والحليب والقمح السميد ومشتقاته، وهي مواد أساسية لأغلب دول العالم بصفة عامة وللمجتمع الجزائري بصفة خاصة¹.

¹ - كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 68.

المطلب الثاني

المراحل التاريخية للصناعة الغذائية وتطورها

لقد قام الإنسان منذ العصور القديمة بالعمليات المتعلقة بصناعة الأغذية، ويعتبر المصريون أول من مارس هذه الصناعة عبر استخدام الحجارة المسطحة في عملية طحن الحبوب ثم ادخل الرومان بعض التعديلات على هذه الحجارة مما أدى إلى ظهور الرحى التي مازالت تستعمل إلى يومنا هذا.¹

كما أن هناك بعض الدراسات التاريخية تفيد بأن المصريين والرومان والإغريق قد قاموا بحفظ بعض أصناف الغذاء عبر وضعها أما في الملح أو الخل أو العسل، أما الصينيون فقد استطاعوا قديما صناعة بعض أنواع العجائن.

وتعتبر الطرق المتبعة حاليا لحفظ الأغذية قديمة جدا إلا أن أساسها العلمي لم يكن معروفا إلى غاية القرنين الثامن والتاسع عشر، حيث أصبح يعتمد الطرق العلمية الدقيقة في البحث، ونتيجة لذلك فقد تطورت ما يسمى حاليا بالصناعات الغذائية.²

أما فيما يخص الصناعات الغذائية بحالتها المعاصرة، فقد ظهرت بعد ظهرت بعد الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، حيث ظهرت الابتكارات التقنية ومن أهمها: طريقة التعقيم الحواري للحفظ سنة 1802 من طرف الفرنسي Nicolas appert.

¹ - عبد الرزاق فوزي، مرجع سابق، ص 31.

² - حامد عبد الله الجاسم، الصناعات الغذائي أسس وطرق حفظ الأغذية، المطبعة الجامعية، بغداد، 1978، ص 13.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

كما أن صناعة التصبير ظهرت خلال الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1869، حيث ساهمت الصناعة في تطويرها، وفي سنة 1900 تطورت صناعة اللحوم وانتقلت عبر المحيط الأطلسي عن طريق التبريد والنقل الميكانيكي.¹

وقد شهدت صناعة الأغذية تطورا نوعيا خلال الحرب العالمية الأولى، حيث أدت الحاجة إلى تمويل الجيوش بالغذاء إلى تطوير صناعة التجفيف المستعمل في حفظ الأغذية لان هذه الأخيرة تمتاز بقيمة غذائية مرتفعة، وبسهولة نقلها لخفة وزنها.

وفي عصرنا الحالي مع زيادة الابتكارات والاختراعات، خاصة مع تداخل صناعة الغذاء مع العديد من العلوم التي شهدت تطورا كبيرا، فقد أصبحت العديد من الشركات العالمية الكبرى حول العالم تتنافس لتطوير وتنويع منتجاتها الغذائية.

هناك العديد من العلماء ساهموا في تطوير علم صناعة الغذاء، منهم ساباني الذي اتبع أسلوبا علميا لحفظ الأغذية في عام 1765، وألبرت الذي قام بتطوير المعاملة الحوارية للأغذية، ولويس باستور الذي اكتشف البسترة سنة 1890، التي استخدمها كلارنس بروس لاحقا في كثير من الأغذية عام 1924.

وقد توسع العلماء بروكتور و فان دوغراف وفارم في استخدام الإشعاعات لحفظ الأغذية عام 1934.

كما تطورت عمليات التجفيف من الطرق البدائية إلى الطرق الحديثة، و تطورت عمليات التعليب والتبريد والتجميد والتعقيم لنصبح بشكل أوتوماتيكي عبر جميع مراحلها.²

¹ - قش فائزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعة الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، 2019، المجلد 06، العدد 01، صفحة 157.

² - أيمن مزاهرة، مرجع سابق، ص 14.

المطلب الثالث

أهمية ومميزات الصناعة الغذائية

تعتبر الصناعة الغذائية صناعة حيوية كما أنها تلعب دورا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني وستطرق لأبرز النقاط المتعلقة بأهمية الصناعة الغذائية ودورها الهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:¹

- المساهمة في توفير المنتجات الغذائية للمستهلك بالكم والكيف المناسب، وفي الوقت المناسب؛
- تحويل المواد الغذائية السريعة التلف وحفظها لمدة أطول، حيث يصبح الغذاء متوفر طوال فصول السنة والاستفادة من المحفوظ منه بالتجفيف والتعليب في مواسم رداءة الإنتاج، بسبب حصول الجفاف أو تعرض المحاصيل الزراعية إلى مخاطر تعرضها للتلف؛
- زيادة المنفعة وإعطاء القيمة المضافة للمنتجات الزراعية؛
- تحقيق حالة من التوازن بين العرض والطلب في سوق المنتجات الزراعية؛
- المساهمة في استقرار الأسعار المواد الغذائية، من خلال طرح المواد الغذائية المخزنة وقت الندرة؛
- تساهم الصناعة الغذائية في توفير أعداد كبيرة من مناصب الشغل لليد العاملة، حيث تزداد عمليات التوظيف كلما اتسم الموسم الزراعي بالنجاح، وبالتالي نزداد عمليات الجمع والمقل والتخزين للمحاصيل الزراعية؛
- توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة وصحية ؛

1-مهدي حسنية، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر، مجلة المنتدى، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص 123-124.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

- الالتزام باحترام المواصفات العالمية للجودة في ميدان الصناعات الغذائية، وتحسين جودة المنتجات الغذائية؛
- تدعيم المنتجات الغذائية من خلال تحسين وتعزيز القيمة الغذائية للمنتجات الزراعية الخام، وذلك بإضافة بعض الأملاح المعدنية أو الفيتامينات المغذية¹؛
- الاستغلال الأمثل للخامات الزراعية من خلال تصنيعها والاستفادة من مخلفات الإنتاج، لتغذية الحيوانات؛
- تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير السلع الأساسية للمواطن ؛
- إمكانية تصدير بعض المنتجات الزراعية عن طريق تصنيعها، حيث تزداد قيمتها في السوق العالمية مقارنة بتصديرها وهي طازجة؛
- تساهم في ازدهار وتطوير القطاع الزراعي من خلال استقطاب الفائض من المنتجات الزراعية الخام؛
- تغطية العجز وتشجيع على تصدير الفائض حيث تعتبر مورد للعملة الصعبة؛
- المساهمة في ترقية منظومة الإنتاج الحديث، والتكيف مع التطور التكنولوجي؛
- نساهم الصناعات الغذائية في تدعيم فكرة المجمعات الصناعية، بهدف استصلاح مساحات جديدة من الأراضي الزراعية، واستغلالها لتوفير المادة الخام اللازمة لعمليات التصنيع الغذائي، وبالتالي ضمان عمل المصانع بكامل طاقتها الإنتاجية، وكذلك لخفض تكلفة نقل الخامات الزراعية من مكان زراعتها إلى أماكن تصنيعها².

¹ - حاجي أسماء، مرجع سابق، ص33.

² - يحي علي الدين، ياسر فكري، محمد كشك، تكنولوجيا التصنيع الغذائي والمشروعات الصغيرة، دار الكتب العلمية، مصر، 2007، ص 25.

المبحث الثاني

التشابك بين فرع الصناعات الغذائية والقطاعات الأخرى

لكل صناعة ترابط مع الصناعات الأخرى، وتعتبر الصناعات الغذائية من الصناعات ذات نسب الترابط المرتفعة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك لطبيعة الاقتصادية والتقنية لنشاط الصناعة الغذائية، كما أنها تضم كل الصناعات التحويلية ذات المصدر الفلاحي (منتجات حيوانية، نباتات، مزروعات، خضر وفواكه...) إلى سلع غذائية هذه الأخيرة التي سوف يتم تسويقها تجاريا ضمن مسارات مختلفة.¹

¹ - حاجي أسماء، مرجع سابق، ص48.

المطلب الأول

علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي

لقد أدى التطور الصناعي الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة، إلى حدوث تغيرات هامة وجذرية في طبيعة الصناعات الغذائية، ويعتبر التصنيع الزراعي أحد أهم مكومات الصناعة، لما له من فوائد اقتصادية عديدة تساهم في تحقيق قيمة مضافة ملموسة ومنفعة حقيقية للاقتصاد.¹ وتتميز العلاقة بين الصناعة والزراعة بأنها علاقة تكاملية، فالزراعة تساهم في تصريف السلع الصناعية، حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية إلى القطاع الزراعي مثل: الآلات والأسمدة الكيماوية والمبيدات والمعدات.

وكذلك إنشاء السدود والخزانات وقنوات الري وغيرها. كما أن الصناعة تحتاج إلى المواد الخام من القطاع الزراعي والتي تعتبر من أهم شروط قيام أي صناعة.

ومجد بان الصناعات الغذائية في وقتنا الحاضر تعتمد وبشكل كلي على ما تنتجه مصانع الحديد والصلب من أجهزة وآلات مثل : أجهزة البسترة، أجهزة التعقيم، أجهزة الطرد المركزي، خزانات التبريد، آلات الطحن، وغيرها.

كما أنها تعتمد بشكل أساسي على الصناعات الكيماوية في توفير احتياجاتها من المضافات والنكهات والفيتامينات والأصبغ والمواد الحافظة وكذلك مانعات الأكسدة ومثبتات الألوان وغيرها من المواد التي تستخدم بشكل واسع في اغلب الصناعات الغذائية.

لذا فان الصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات الأساسية بالنسبة للصناعات التحويلية، نظرا إلى الحجم الكبير الذي تشغله ضمن هذه الصناعات .

¹ - منصف شرقي، عميروش بوشلاغم، تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريفية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 01، 2021، ص686.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

وقد بذلت الدول العربية جهودا كبيرة للنهوض بقطاع الصناعات الغذائية وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من الدول الرائدة في هذا المجال، خاصة في مجال تعليب الخضر والفواكه وصناعة المشروبات الغازية، وكذلك تعليب الأسماك التي شهدت تطورا كبيرا¹.
وقد بذلت كذلك العديد من الدول على غرار مصر وسوريا والسودان مجهودات كبيرة بانتهاج سياسة إحلال الواردات، وقد بدأ التصنيع أساسا في هذه الدول بصناعة النسيج، وتمثلت الصناعات الغذائية في الدول العربية بالدرجة الأولى في صناعة السكر من الشمندر وقصب السكر، والزيوت النباتية، والألبان ومشتقاتها وغيرها.

نظرا للدور الفعال الذي تلعبه الصناعة الغذائية في تطوير الاقتصاد وزيادة الأمن الغذائي، فإن العديد من الدول بذلت جهودا معتبرة خلال التسعينيات لتطوير هذا الفرع من الصناعة، لدورها الفعال في الطلب على منتجات الفروع الصناعية الأخرى، ويتجلى هذا من خلال مدخلات ومخرجات الصناعة الغذائية والتي يمكن أن نوجزها كالتالي²:

1- مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الصناعي

إن الصناعة الغذائية تعتمد على الآلات والمعدات والمواد الكيماوية التي تعتبر جزء مهم كمدخلات للصناعة الغذائية، حيث لا يمكن إقامة صناعة غذائية دون اللجوء إلى الفروع الصناعية الأخرى. هذه الأخيرة التي تزود الصناعات الغذائية بالمواد الأولية والأجهزة والتقنيات مما يسمح للصناعات الغذائية بتحويل المنتجات الأولية إلى سلع ذات قيمة غذائية جاهزة، بالإضافة إلى أن اغلب الصناعات الغذائية تحتاج إلى عملية التغليف و التعليب، وهو ما يحفز على تطوير هذه الصناعة من خلال الطلب المتزايد على هذه السلعة من الصناعات الغذائية
وفي ظل المنافسة الكبيرة التي تشهدها الأسواق فإن التعليب والتغليف له دور هام في تسويق السلعة لأنه يدخل ضمن نوعية السلعة.

كما أن التعبئة للمادة الغذائية فهي تقنية لحفظ المنتج الغذائي بأفضل الوسائل، ولأطول فترة ممكنة فهو يعتبر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي في كل المواسم.

ونظرا للأهمية الكبيرة لعمليتي التعبئة والتغليف، فقد نال هذا القطاع عناية خاصة فتطورت مع التطور التاريخي للإنسان المعدات المستخدمة في التعبئة والتغليف، مواد وأشكاله وتقنيات إنتاجه و فنون استخدامه، فهناك المئات من الشركات العالمية العملاقة المعنية بالإنتاج والآلاف

¹ - حاجي أسماء، مرجع سابق، ص 48.

² - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 43.

الفصل الأول : ماهية الصناعات الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي

من وحدات التصنيع، وتعددت المواد المستخدمة للتغليف والتعبئة، وتفنن الإنسان في صناعتها ومزجها وتعددت الأشكال والأحجام والألوان، وظهرت منظمات وهيئات عالمية وإقليمية تهتم بهذا المجال. وللتعليب التعبئة والتغليف له دور مهم في تسويق السلعة الغذائية، لأنه يدخل ضمن نوعية السلعة.¹

ولهذا يمكن القول بان العلاقة بين الصناعة الغذائية والفروع الصناعية الأخرى هي علاقة تشابكية، فالتطور التكنولوجي الذي يحدث على مستوى الصناعات الأخرى المتخصصة في صناعة الأجهزة والمعدات والآلات والمآكنات والمواد الكيماوية، سيؤدي بالضرورة إلى تطور الصناعة الغذائية كدافع لتحريك عجلة الصناعات الأخرى، وهي من الفروع العامة في النشاط الصناعي، نظرا لعلاقة الترابط بينها وبين باقي الصناعات.²

2- مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الصناعي

يختص قطاع الصناعات الغذائية بإنتاج السلع الغذائية الاستهلاكية الجاهزة، سواء كانت نباتية أو حيوانية، ولذلك فان مخرجات هذا الفرع من الصناعة توجه إلى القوة العاملة في القطاعات الأخرى، وخاصة القطاع الصناعي.

فاليد العاملة في القطاع الصناعي احتاج إلى الغذاء كشرط أساسي خاصة القطاعات الحيوية التي تعتمد على نظام عمل داخلي واقع في مناطق معزولة مثل: الصناعات الاستخراجية للبترول والغاز.

فالصناعة الغذائية تلعب دورا هاما في تقديم السلع الغذائية ذات القيمة الغذائية، وتحرص على سلامة وصحة العمال.

ومن جهة أخرى فان ارتفاع أسعار السلع الغذائية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة القوة العاملة في الصناعة، ولذا فان اغلب الدول الصناعية تحرص وبشدة على توفير المواد الغذائية ذات النوعية الممتازة، وبأسعار تكون مناسبة للتقليل من تكاليف الإنتاج.

¹ - عبدات عبد الوهاب، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 101.

² - حاجي أسماء، مرجع سابق، ص 50.

المطلب الثاني

علاقة الصناعة الغذائية بالقطاع الفلاحي

يعتبر المنتج الفلاحي وخاصة المحصول الزراعي من أهم مدخلات الصناعة الغذائية حيث له مكانة هامة في زيادة الإنتاج الصناعي الغذائي، فالزراعة تلعب دورا حيويا في الهيكل الاقتصادي، وهي الدعامة الأساسية لبناء الاقتصاد وركيزة أساسية للتصنيع، حيث يمكن التطرق لها فيما يلي:¹

- توفر الزراعة المواد الخام والمواد الغذائية للتنمية الاقتصادية

تعتمد الصناعة الغذائية على المواد الخام التي يوفرها القطاع الفلاحي، إضافة إلى ذلك فإنه يوفر المواد الغذائية الضرورية لإطعام السكان، فارتفاع المحاصيل يؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية وكذلك تحسين المستوى المعيشي بارتفاع استهلاك المواد الغذائية المصنعة، ذات القيمة العالية كمنتجات الألبان، والبروتينات الحيوانية، والفواكه والخضروات.²

- الزراعة سوق كبير للسلع الصناعية

يساهم قطاع الزراعة في خلق أسواق كبيرة لتسويق السلع الصناعية من ماكينات وآلات وعتاد، الأسمدة الكيماوية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية، ويعتمد الصناعة على المادة الأولية التي توفرها الزراعة خاصة الصناعات الغذائية.

وهذا يعني أن الاقتصاد المبني على الزراعة مرابط ارتباطا وثيقا بأنشطة التصنيع، خاصة الصناعات الغذائية نظرا لأهميتها الحيوية في دفع عجلة الاستثمار في مجال القطاع الفلاحي.

¹ - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 63.

² - حاجي أسماء، مرجع سابق، ص 51.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

- توفر الصناعات الغذائية سوقا لاستيعاب الفائض من الإنتاج الزراعي

تساهم الصناعات الغذائية بامتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي الموجه للاستهلاك من الأسواق، والقيام بتصنيعه وتوجيهه إلى الأسواق في أوقات الندرة، وبذلك تضمن المحافظة على الأسعار، وحماية المستهلك والمنتج، فالمستهلك يتحصل على منتج أفضل وبأسعار تنافسية، والمنتج يتحصل على منفذ لتسويق إنتاجه في حالة وجود فائض في الإنتاج.

- الزراعة مصدر للعمالة الفائضة

يعتبر قطاع الزراعة من أكبر القطاعات التي تحتاج إلى اليد العاملة، ولكن ظهور الماكينات الزراعية الحديثة أدى إلى التخلي على شريحة كبيرة من العمالة الزراعية، والتي تتحول تلقائيا إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاع الصناعة.¹

ولهذا فإن مخرجات القطاع الفلاحي بفرعيه النباتي و الحيواني تمثل جزءا هاما ورئيسيا لمدخلات الصناعات الغذائية وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

1- مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي

تعتمد الصناعات الغذائية على فائض القطاع الفلاحي، وبدوره هذا الأخير يحتاج إلى سوق لبيع منتجاته، ويمكن حصر مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي في 3 عناصر هي:

الفرع النباتي، الفرع الحيواني، مواد أخرى.²

1-1- الفرع النباتي : ويشمل المنتجات التالية:³

- الحبوب: تعتبر الحبوب من أهم مدخلات الصناعات الغذائية، ويمثلها القمح والقمح والذرة، وتمثل هذه المنتجات الزراعية مسبة كبيرة من غذاء دول العالم الثالث.

ومن جهة أخرى فإن هذه الحبوب قبل استهلاكها فإنها تمر على المصنع للحصول على مواد غذائية جاهزة للاستهلاك.

- الفواكه: وتعتبر الحمضيات من أهم المواد الخام التي تمون مصانع الصناعات الغذائية، حيث تحول الفواكه إلى مواد نصف مصنعة تدخل في صناعات غذائية مكملية، وإلى مواد مصنعة توجه مباشرة للاستهلاك، حيث تتميز بالمحافظة على قيمتها الغذائية لأطول فترة ممكنة.

¹ - خلف سليمان بن صالح، مرجع سابق، ص2.

² - عبد الوهاب مطر الدهاري، الاقتصاد الزراعي، بغداد، 1980، ص42.

³ - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص64.

كما أن المصانع الغذائية تمتص الفائض وتحوله إلى سلع غذائية سهلة النقل والحفظ.¹
- الخضر: تعتبر الخضر كمادة أولية خام من أهم المدخلات التي تقوم بتزويد المصانع الغذائية، وخاصة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مثل البطاطا والطماطم، حيث يتم تحويلها إلى منتجات غذائية ويتم حفظها وتخزينها لأطول فترة ممكنة.

- منتجات أخرى: حيث تعتبر بعض المحاصيل كعباد الشمس وبذور الزيتون ونبات السمسم وبذور القطن، ذات أهمية كبيرة لقيام صناعة غذائية عن طريق استخراج الزيوت الغذائية المختلفة كالسمن النباتي والزيوت النباتية، وهي السلع ذات الاستهلاك الواسع، لتمييزها بقيمة اقتصادية كبيرة نظرا لمساهمتها في اقتصاديات الدول المصنعة لهذه المواد، كما انه تتعدد استخدامات الزيوت المستخرجة من المحاصيل الزيتية، فهي تستخدم للصناعة الصابون.

كما انه يتفرع من استخراج الزيوت وتكريرها بعض الصناعات الأخرى.
و كذلك تستخدم مخرجات الزيوت والدهون لصناعة الأعلاف، ولهذا فان صناعة الزيوت ومشتقاتها تولد درجة كبيرة من التشابك والترابط بينها وبين بقية الصناعات، فالالاقتصاد الزراعي يقدم عرضا كبيرا من المواد الخام التي تعتمد عليها الصناعة الغذائية.²

1-2 - الفرع الحيواني: يعتبر للفرع الحيواني دور مهم في تمويل الصناعات الغذائية، وذلك من

خلال تزويد المصانع بالمواد الخام والمتمثلة أساسا في الألبان واللحوم والأسماك .
- الألبان: تعتمد المصانع الغذائية على الألبان كمادة أولية هامة جدا، تقوم عليها العديد من الصناعات الغذائية، منها الضرورية والكمالية، حيث يتم تجفيفها وحفظها لتسهيل عملية نقلها إلى الأماكن البعيدة مع الحفاظ على قيمتها الغذائية.

- اللحوم: تعتبر اللحوم من المواد الغذائية ذات الخصوصية الكبيرة، نظرا لأهميتها وقيمتها الغذائية الكبيرة، ولقد تطورت الصناعات الغذائية التي تعتمد بصفة أساسية على اللحوم الحيوانية، عن طريق تعليبها وتجفيفها مما يسهل عملية نقلها لمسافات أطول والمحافظة على قيمتها الغذائية.

- الأسماك: تعتبر الأسماك من المواد الأولية التي تعتمد عليها الصناعات الغذائية، ولقد شهدت تطورا كبيرا في طريقة تعليبها وتجفيفها مع الحفاظ على مدة صلاحيتها لأطول فترة

¹ - حاجي أسماء، مرجع سابق، ص52.

² - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص64.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

ممكنة، وهذا بفضل التقنيات الحديثة المستخدمة في مجال التصنيع، مع الحفاظ على قيمتها الغذائية.

كما أن الأسماك تدخل أيضا في مجال صناعة العلف الحيواني، عن طريق استخدام مسحوق السمك في تغذية الحيوانات والدواجن.¹

1-3 - مواد أخرى

تعتبر المياه من المكونات الأساسية في أي منشأة لتصنيع الأغذية، حيث يجب أن تكون المواد المستخدمة موافقة لمعايير السلامة الغذائية، فللمياه أهمية كبيرة لقيام الصناعة الغذائية، فهو يعتبر المصدر الأساسي للقطاعين الفلاحي والصناعي، وللمياه استخدامات كبيرة ومتنوعة في مصانع الصناعات الغذائية، فبواسطته يتم تنظيف المواد الزراعية الأولية، وكذلك تنظيف أدوات وآلات التصنيع قبل وبعد العملية الإنتاجية، للحفاظ على سلامة الأغذية، كما انه يستخدم في تبريد العلب أثناء عملية التصنيع، ويستخدم كذلك لنقل الفضلات خارج المصانع.

جدول رقم (01): يمثل معدلات النموذجية لاستهلاك المياه في الصناعات الغذائية

الصناعة	المنتج	معدل التدفق باللتر لكل طن
الفواكه والخضر	فاصوليا خضراء	4000- 2500
	دراق وأجاص	1100-800
	فواكه أخرى	1800-200
المشروبات	المشروبات المختلفة	850-500
صناعات أخرى	الخبز	200-100

المصدر: بوزيان هاجر الرحماني، مرجع سابق، ص104.

تعتمد بعض الصناعات الغذائية بصفة أساسية على المياه كأحد أهم مدخلاتها، ولهذا فان المياه تعتبر من أهم المدخلات التي تعتمد عليها الصناعات الغذائية، فاعلم مصانع الصناعات الغذائية تحرص على توفير مورد دائم من المياه وبأقل تكلفة.²

¹ - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص64.

² - بوزيان هاجر الرحماني، مرجع سابق، ص 51.

المطلب الثالث

علاقة الصناعات الغذائية بقطاع الخدمات و بالتكنولوجيا الحديثة

تزود الصناعات الغذائية شرائح كبيرة من المجتمع بالمواد الغذائية الضرورية الجاهزة للاستهلاك ذات القيمة الغذائية الحيوية، ويتزايد الطلب على هذه المواد من طرف القوى العاملة في السوق وخاصة قطاع الخدمات الذي يستحوذ على نسبة كبيرة من الطلب في سوق الصناعات الغذائية، يعتمد تطوير قطاع الصناعات الغذائية على تطبيق العلم الحديث في القطاع الزراعي والذي تعتبر منتجاته من أهم مدخلات صناعة الغذاء.

1- مدخلات ومخرجات الصناعة الغذائية لقطاع الخدمات

1-1- مدخلات الصناعة الغذائية لقطاع الخدمات

ويمكن حصر العلاقة الترابطية بين قطاع الخدمات وفرع الصناعات الغذائية كما يلي¹:
- يتطلب التصنيع الغذائي إلى يد عاملة مكونة، وتتميز بالمهارة العالية من التدريب، في مختلف الاختصاصات مثل: كيمياء الغذاء، مختصين في الميكانيك وصيانة الأجهزة الصناعية، مختصين في التخزين والتبريد، ومختصين في علوم الزراعة و العلوم الحيوية.
- ونحتاج اليد العامل والى التدريب والتأهيل على الفنيات الحديثة في التصنيع، وعقد ورشات وندوات دورية. وتعتبر هذه النقاط من أهم مدخلات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات.

1-2- مخرجات الصناعات الغذائية لقطاع الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات من أكبر القطاعات المستهلكة للسلع الغذائية، ويعتبر عدد القوى العاملة في قطاع الخدمات الأكثر نسبة من بقية القطاعات خاصة في الدول النامية، حيث هناك طلب متزايد على السلع الغذائية من طرف هذه القوى، حيث إن ارتفاع معدل نمو القوى العاملة

¹ - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص66.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

إلى استمرار النمو السكاني و تزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء.¹ و من المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة و معدل نمو فئة السكان الناشطين إقتصاديا لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع، وهو ما يبرز أهمية قطاع الصناعة الغذائية بالنسبة لقطاع الخدمات، التي تسعى دائما إلى تلبية احتياجات القوى العاملة في هذا قطاع.²

2- علاقة الصناعات الغذائية بالتكنولوجيا الحديثة

يعتمد تطوير قطاع الصناعات الغذائية على تطبيق العلم الحديث في القطاع الزراعي والذي تعتبر منتجاته من أهم مدخلات صناعة الغذاء، و في ظل توسع سوق السلع الغذائية فقد زادت حدة التنافس بين المؤسسات، خاصة تلك التي تنتج سلعا متجانسة، و أقيمت مخابر للأبحاث فيما يتعلق بالمواد المضافة، و كذلك تحديث طرق الحفظ و التخزين و التي تعتبر عاملا أساسيا في مجال الصناعات الغذائية.³

إن عمليات التطور الحالية في مجال أبحاث التكنولوجيات، قد سمحت للصناعات الغذائية بنقل أحدث الإنجازات في جميع أنحاء العالم، سواء من حيث نوعية الغذاء أو من حيث إمكانية حفظه لفترة طويلة من الزمن أو نقله عبر المحيطات و البحار من قارة إلى قارة مع المحافظة على سلامته وجودته و أصبح مفهوم الجودة و السلامة الغذائية يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الرعاية الصحية و قد أثبت العلماء و الباحثين في مجال الصحة البشرية و البيطرية، أن الأمراض الناجمة عن تلوث الغذاء هي المشكلة الصحية الأكثر انتشارا في العالم، و لها علاقات كبيرة بما ينتج في المصانع الغذائية، لذا تطلب اتخاذ الإجراءات الضرورية من قوانين و تدابير في المجال الصحي و المراقبة الغذائية.⁴

2-1- أهمية مدخلات التكنولوجيا الحديثة لتطوير فرع الصناعة الغذائية

يعتبر إدخال أساليب تكنولوجية جديدة سواء في طرق الصناعة أو في المعدات و الأدوات المستخدمة و هذا ما يطلق عليه نقل التكنولوجيا. و يتطلب ذلك دراسة متكاملة لجميع ظروف المجتمع المحلي، الذي يتم اختياره لإجراء عملية نقل التكنولوجيا إليه. لذلك لا بد من التخطيط

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018، ص 45.

² - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 66.

³ - أركان ريسان عباس، التكنولوجيا الحديثة و دورها في تنمية الصناعة الغذائية بالعراق، مجلة مداد الآداب، صفحة 405.

⁴ - عبدات عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 86.

الفصل الأول : ماهية الصناعات الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي

لهذه العملية جيدا من خلال اعتبار نقل التكنولوجيا فرعا من فروع منظومة التنمية الشاملة لهذا المجتمع، والإعداد الجيد لهذه العملية بالتنسيق مع كافة الجهات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية يضمن حسن استقبال المزارعين لعملية نقل التكنولوجيا وعدم محاربتهم لها.

2-2- العوامل المساعدة على نجاح عملية نقل التكنولوجيا

استعداد المستقبل للتكنولوجيا الجديدة للتعامل معها: يتمثل استعداد المستقبل للتكنولوجيا الجديدة للتعامل معها أهم الصعاب التي تواجه عملية التطوير التكنولوجي. لذا يتطلب أن تكون هذه الأساليب الجديدة نابعة من خلال دراسة ما يقوم به الفلاح من أساليب وخروج التكنولوجيا الجديدة من خلال تطوير هذه الأساليب.

المعرفة الدقيقة للمشكلة التي تساهم التكنولوجيا الجديدة في حلها: يجب معرفة المشاكل الواجب حلها عن طريق إدخال التكنولوجيا الجديدة من جميع النواحي وبكل دقة حتى تأتي التكنولوجيا الجديدة كحل واقعي ومناسب لهذه المشكلة نوعية المادة الخام المستعملة في التصنيع مناسبة التطوير التكنولوجي لمعرفة الآلات والمعدات المتوفرة أن يقوم التطوير التكنولوجي الجديد بإنتاج نوعية من المنتجات بخواص وجودة مرتفعة.

مدى استفادة التكنولوجيا الجديدة من العناصر المتوفرة في البيئة: تعتبر ملائمة التكنولوجيا الجديدة مع العوامل البيئية المنتشرة في المجتمع المحلي من أهم الوسائل التي تساعد على نجاحها.

دراسة تكاليف نقل التكنولوجيا : ومعرفة المزايا التي تحققها مقارنة بالتكاليف، حيث ان هذه الدراسة تكون شاملة.¹

¹ - عبدات عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 87-88.

المبحث الثالث

دور الصناعات الغذائية في الحفاظ على الأمن الغذائي

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من التحديات الهامة لأغلب البلدان وخاصة الدول النامية، وعلى الرغم من تفاوت توفر الموارد الطبيعية والموارد البشرية فإن الزراعة في هذه الدول لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، لتتسع الفجوة الغذائية وتصبح مستوردة لحوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية.

المطلب الأول

مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي

1- تعريف الأمن الغذائي

تعددت مفاهيم الأمن الغذائي، حيث يعود أصل هذا المصطلح إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي، وقد شهدت هذه الفترة أزمة غذاء أدت إلى تبعية الكثير من الدول النامية للخارج لتأمين حاجياتها من الغذاء.¹

وبالرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه لاقى اهتماما كبيرا من طرف المنظمات الدولية التي تهتم بهذا المجال، وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي: ظهر مفهوم الأمن الغذائي في منتصف السبعينات في المناقشات حول مشاكل الغذاء الدولية، وتم التأكيد رسميا على مفهوم الأمن الغذائي في عام 1974، في أعقاب أزمة الغذاء العالمية في 1973/1974.²

حيث استخدم مصطلح الأمن الغذائي في مؤتمر الأغذية العالمي لعام 1974، الذي شهد البند الأول من الإعلان الدولي للقضاء على الجوع وسوء التغذية الذي اعتمده الحكومات، «لكل رجل وامرأة وطفل الحق غير القابل للتصرف في التحرر من الجوع وسوء التغذية من أجل النمو الكامل والحفاظ على قدراتهم البدنية والعقلية».³

¹ - حمودة أم الخير، بيرش احمد، الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، 2019، ص 192.

² - Sposito, T. (2009/2010). Agriculture Urbaine Et Periurbaine Pour Lasecurite Alimentaire En Afrique De L'ouest. Le Cas Des Micro-Jardins Dans La Municipalite De Dakar (thèse dedoctorat). milano: Université Degli Studi. P. 07.

³ - Rahmani, meriem. Food Security in Algeria: Concept Review and Measurement Indicators. Economic and Management Research Journal, 30 juin 2020, p. 237.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

تعريف الأمن الغذائي في أعمال مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1974: يعرف على النحو التالي: "توافر إمدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الأغذية وللتعويض عن تقلبات الإنتاج والأسعار.¹ تعريف منظمة الأغذية والزراعة في عام 1983: الأمن الغذائي يعني: "ضمان حصول جميع الناس في جميع الأوقات على فرص مادية واقتصادية للحصول على الأغذية الأساسية التي يحتاجونها.

وقد عرف تعريف البنك الدولي في تقريره عن الفقر والجوع في عام 1986: الأمن الغذائي بأنه: "جميع الناس في جميع الأوقات لديهم ما يكفي من الغذاء ليعيشوا حياة صحية نشطة.² تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996: "يتحقق الأمن الغذائي على مستوى الفرد والأسرة وعلى المستوى الوطني، على الصعيدين الإقليمي والعالمي عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بالوصول المادي والاقتصادي الكافي، طعام آمن ومغذي يلبي احتياجاتهم الغذائية ويناسب طعمهم لحياة نشطة وصحية.

وقد تكرر تعريف منظمة الأغذية والزراعة 1996: في تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام: 2001 "إن الأمن الغذائي حالة يحصل فيها جميع الناس في جميع الأوقات على الغذاء الكافي والمأمون والمغذي الذي يلبي احتياجاتهم التغذوية ويناسب أفضلياتهم التغذوية من أجل أن يعيشوا حياة نشطة وصحية.

نلاحظ من التعاريف السابقة أن مفهوم الأمن الغذائي قد تطور بمرور الوقت "حيث ينصب التركيز على مشكلة الوفرة الغذائية وأثبتت عدم كفايتها لتحقيق الأمن الغذائي، قد تكون الأغذية متاحة ولكن يتعذر الوصول إليها، في حين أن المفهوم الحالي للأمن الغذائي هو مفهوم متعدد الأبعاد يستند إلى الحصول على الغذاء، سلامة الأغذية، الغذاء مناسب لأذواق الأفراد، ويضمن حياة صحية ونشطة وأن المفهوم قد تطور من قضايا كمية إلى نوعية. (الدولية والوطنية) إلى مستوى جزئي (الأسرة والمستوى الفردي).³

¹ - Rahmani, meriem, op.cit .pp. 237-238.

² - Clay, E. (2002). *Food Security: Concepts And Measurement*. Retrieved 10, 03, 2022, from fao: <https://www.fao.org/3/y4671e/y4671e06.htm>.

³ - Rahmani, meriem, op.cit. p. 238.

- يتزايد التركيز على السياسات الغذائية. من بين الأهداف الأخرى، هناك عادة أربعة:¹
- النمو الفعال في قطاع الأغذية والزراعة ؛
 - تحسين توزيع الدخل، بالدرجة الأولى من التوسع في العمالة،
 - توفير الغذاء والتغذية الكافيين لجميع السكان عن طريق توفير حد أدنى للكفاف ؛
 - تأمين الأمن الغذائي ضد ضعف الحصاد أو الكوارث الطبيعية أو عدم اليقين في الإمدادات الغذائية العالمية وأسعارها.
- تعتبر سياسات الأمن الغذائي حاسمة بالنسبة لبلد نام لأنها تؤثر على ما يلي:
- التغذية الكافية ؛
 - إيرادات المزارع ؛
 - أسعار الأغذية والاستقرار السياسي ؛
 - الإنتاجية الزراعية وإمكانات التصنيع ؛
 - الميزانية الحكومية واحتياجات النقد الأجنبي.²
- وعلاوة على ذلك، وكما أكد ماكسويل (1989)، فإن تحسين فهم قضايا الأمن الغذائي هو الأولوية القصوى الوحيدة في تحسين وضع السياسات الغذائية والتخطيط لها في البلدان النامية. كما عرفته منظمة الأمم المتحدة بأنه توفر الغذاء لكل السكان وفي كل الأوقات، حيث يجب أن يكون هذا الغذاء مؤمنا ومغذيا للحفاظ على حياة صحية ونشيطة.³
- وللبنك الدولي تعريف أكثر شمولاً إذ يقول أن الأمن الغذائي هو إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي و الذي يتطلبه نشاطهم و صحتهم.
- ويتحقق الأمن الغذائي لدولة ما عندما تصبح هذه الدولة قادرة على توفير الغذاء لمواطنيها في كل الأوقات حتى في أوقات الأزمات وتردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية.⁴

¹ - parker, S. (1989). Agricultural Progress in the Third World and Its Effect on U.S. Farm Exports. Washington: Congressional Budget Office.

² - Enders, w. (1994). Applied Econometric Time Series: A USERS' Guide. New York: Wiley and sons.

³ - قدي عبد المجيد، الاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 86.

⁴ - كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، جامعة الجزائر، 2013، ص 24.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

أما منظمة الغذاء و الزراعة الدولية فقد طورت مفهوم الأمن الغذائي ليشمل توافر الكم الكافي من الغذاء و استقرار إمداداته و سلامة نوعيته و توافر المكونات الغذائية الكافية في الغذاء التي يحصل عليها أفراد المجتمع و تتسق مع أذواقهم، و إذا كانت هذه المواصفات ترتبط بجانب عرض الغذاء إلى حد بعيد، فإن من الضروري أن تتوفر الإمكانيات المادية (القدرة الشرائية) لحصول هؤلاء الأفراد على الغذاء الكافي.¹

ويعتبر المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي أكثر شمولاً فقد عرفه الفقهاء على انه العمل على ضمان و توفير الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن.

فالأمن الغذائي يعتبر من ضمن أهم الأولويات التي تطرق لها المشرع الإسلامي، قال تعالى "وأطعمهم من جوع و آمنهم من خوف"، فحفظ حياة الإنسان تكون بالحفاظ على غذائه، ولهذا وجب على المجتمع الإسلامي توفير المستوى الغذائي لكل طبقات المجتمع، وخاصة الطبقة الفقيرة.²

ويقصد بالأمن الغذائي عموماً القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية الغذائية لمجموع السكان و ضمان الاحتياجات الأساسية و بشكل مستمر، و إن ضمان هذه الاحتياجات بشكل مستمر يكون من مصدرين أساسيين اثنين هما الإنتاج الوطني و الاستيراد من الخارج و لا يمكن لأي بلد أن يحقق كامل احتياجاته وطنياً.³

2- مصطلحات مرتبطة بمفهوم الأمن الغذائي

حيث لا يمكن دراسة الأمن الغذائي دون التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية التي ترتبط به، و من أهمها نذكر ما يلي:

- الفجوة الغذائية:

وهي تعبر عن عجز الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكميات اللازمة من الحاجات الغذائية، و هذا ما يترتب عنه استيراد المواد الغذائية.

¹ - عبد النور زرامبية، الطيب بوهلال، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الرهانات الاقتصادية، المجلة العربية للأبحاث و الدراسات، المجلد 13، العدد 01، 2021، 152.

² - السيد محمود السريتي، الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 36.

³ - عطاء الله سليمان الحديثي، اثر الحصار الاقتصادي في الأمن الغذائي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 59، 2001، ص 04.

ويجب الإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والفجوة التغذوية، حيث تعبر الفجوة التغذوية عن الجانب النوعي للمشكلة، فهي تمثل القصور في العناصر المكونة للغذاء أي الوظائف البيولوجية، عكس الفجوة الغذائية والتي تمثل الجانب الكمي للمشكلة.

وتقاس الفجوة الاقتصادية في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية، ومن ثم تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية حاجيات السكان.¹ ويتأثر حجم الفجوة الغذائية بعاملين هما :

- زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية، حيث يؤدي هذه الزيادة إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية، وتؤدي نقص الإنتاج المحلي لتقليص حجم الفجوة الغذائية.

- زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية، ينتج عنها تقليص حجم الفجوة الغذائية.²

- نقص التغذية:

هناك مفهوم مشترك بين الأمن الغذائي وسوء التغذية، فالعلاقة بينهما تتمثل في عدم تزويد الجسم بالاحتياجات الضرورية، فنقص التغذية هو عدم استهلاك الحد الضروري من الغذاء لسد حاجيات الجسم من الطاقة، وهذا ما يؤدي إلى تعطيل الوظائف الجسدية للإنسان مما يجعله غير قادر على التحمل، النمو، العمل، مقاومة الأمراض...الخ.

ويتمثل سوء التغذية في عدم توفر العناصر الغذائية بالكميات المناسبة، مثل الأملاح المعدنية، والفيتامينات والبروتينات والدهون ... الخ، وهذا ما يؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للإنسان، وينتج عنه الإصابة بالعديد من الأمراض، التي يعاني منها الملايين من البشر في عصرنا الحالي، حيث أكد الخبراء والباحثون في هذا المجال على ضرورة معرفة الخواص الغذائية للطعام والشراب، في ظل تزايد المستمر لمشكلة سوء التغذية وخاصة في الدول النامية.³

- أمان الغذاء:

عرفت المنظمة العالمية للصحة أمان الغذاء بأنه جميع الظروف والمعايير خلال عمليات التصنيع، التخزين، التوزيع، وإعداد الأغذية اللازمة لضمان أن يكون الغذاء امن، موثوقا، صحيا، وملئاً للاستهلاك الآدمي.

¹ - حاجي أسماء، مرجع سابق، ص38.

² - عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة العالمية للغذاء، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 216.

³ - حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 257.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

فامن الغذاء يتعدى مرحلة الزراعة ليشمل كل مراحل الأخرى إلى أن يصل إلى مرحلة الاستهلاك.

ولقد زاد مؤخرا الاهتمام بمفهوم أمان الغذاء، نتيجة الأوبئة والأمراض التي ارتبطت بالتغذية، حيث زادت الأبحاث حول سلامة الغذاء وفرض العديد من المعايير على الشركات المنتجة للغذاء.

- الاكتفاء الذاتي:

ويعرف بأنه قدرة أي بلد على توفير حاجياته الأساسية من الغذاء للسكان، عن طريق تخصيص موارده الذاتية. وبالتالي فهو امن غذائي ذاتي، وهو ما تسعى إليه الكثير من الدول خاصة الدول النامية للابتعاد عن التبعية للخارج، خاصة بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية.¹

- الاكتفاء الذاتي الغذائي والأمن الغذائي فالأمن الغذائي يُساوى أحيانا على المستوى الوطني بالاكتفاء الذاتي الغذائي و هذا ليس بالضرورة المعنى المعتمد في هذه الدراسة من الناحية النظرية، من الممكن أن يكون البلد أفضل حالاً من خلال إتباع سياسة موجهة نحو التجارة. أي أنه قد يسعى، وفقاً لميزته النسبية، إلى تحقيق الإنتاج المحلي و/أو الواردات المحلية لتلبية الطلب المحلي على الأغذية. وفي حين تشير بعض الدراسات إلى عدم وجود صلة ضرورية بين الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي على سبيل المثال نموذج Reutlinger و Pellekaan، فإن مثل هذه الدراسات لا تثبت أن اللجوء إلى الواردات سيعزز الأمن الغذائي لجميع الفئات الضعيفة، وفي هذا الصدد يشكل الأمن الغذائي وظيفة مباشرة لكيفية توزيع الأغذية.²

ووفقا للبنك الدولي (1986)، فإن مسار العمل الذي كثيرا ما يدعو إلى زيادة الإنتاج الغذائي الوطني لتحقيق الاكتفاء الذاتي ليس شرطا ضروريا ولا كافيا للحد من انعدام الأمن الغذائي المزمن، ومن المرجح أن تؤدي زيادة الاكتفاء الذاتي الغذائي التي تنطوي على خفض الواردات الغذائية دون الحصول على ما يكافئها في الإنتاج المحلي إلى تفاقم الأمور، وليس من الضروري زيادة إنتاج الأغذية لتحسين الأمن الغذائي لأنه يمكن دائما زيادة الإمدادات الغذائية المحلية من خلال زيادة الواردات أو انخفاض الصادرات من الأغذية، ويمكن إعادة توزيع الإمدادات الغذائية الموجودة. والمزيد من إنتاج الأغذية لا يشكل أبدا شرطا كافيا لتحقيق الأمن الغذائي لأنه لا يضمن أن يكون لدى الأشخاص الذين يحتاجون إلى مزيد من الغذاء القدرة على الحصول عليه. بيد أنه

¹ - كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص31.

² - Alangir, M., & Avova, p. (1991). Providing Food Security for All. Published for the International Fund for Agricultural Development . New York: University Press.p 112.

بالنسبة لمجموعة كبيرة من البلدان النامية، يميل التركيز على الأمن الغذائي على المستوى القطري إلى الارتباط بالشواغل المتعلقة بالاكتفاء الذاتي الغذائي الوطني والاعتماد عليه.¹ وأعربت بعض البلدان النامية، بما فيها البلدان المصدرة للنفط مثل المكسيك، عن قلقها من أن الاعتماد على واردات الأغذية، خاصة الحبوب، من قلة من المصدرين سيخلق اعتمادا غير مرغوب فيه وربما صعبا. إن ميل بعض مصدري الأغذية إلى الحديث عن «السلح الغذائي» كوسيلة ضغط سياسية دولية، إلى جانب حظر الحبوب المفروض على الاتحاد السوفيتي السابق في عام 1980 والتهديد لاحقاً بفرض حظر غذائي على بعض دول الخليج عزز هذا القلق. وبغض النظر عن الضعف السياسي، فإن معظم البلدان المستوردة للأغذية، حتى البلدان المصدرة للنفط، تواجه قيودا على النقد الأجنبي بالنسبة للواردات الغذائية. ولذلك أصبح الأمن الغذائي مرتبطا بفكرة زيادة الإنتاج الوطني من الأغذية الأساسية، والحد من الاعتماد على سوق دولية غير مستقرة. ويتسم الهيكل الدقيق للإنتاج الوطني (وتكلفة هذا النوع من السياسات) بأهمية ثانوية. بالإضافة إلى ذلك، وبالإضافة إلى ذلك، تؤثر عواقب سياسات كبار منتجي ومصدري الأغذية على عرض الأغذية وأسعارها وتوزيعها في البلدان المستوردة للأغذية. ولذلك تلعب سياساتها دورا هاما في الأمن الغذائي لمستوردي الأغذية. وفي هذا الصدد، الحد من خطر استيراد الأغذية على الأمن الغذائي.²

3- تحليل آثار انعدام الأمن الغذائي

حدد أندرسون وسكانديزو (1984) انعدام الأمن الغذائي من حيث احتمال المجاعة. باستخدام مجموعة بيانات مقطعية عن البلدان النامية، اختبروا العلاقات التي تعبر عن مخاطر الغذاء كمدخل للتوافر الطبيعي للأغذية ومخاطر التوزيع ومخاطر الإنتاج. من بين أمور أخرى، وجدوا التباين في الإنتاج والقوة الشرائية كعوامل رئيسية لها تأثير سلبي على رفاهية الناس.³

¹ - Yazdanpanah, op. cit. p. 17.

² - corbett, J. (2019). *Food Security and Regional Development*. Boulder: Westview Press. p 18.

³ - Yazdanpanah, a. (1994). impact of oil price on food security in theAlgeria, Iran, and Saudi Arabia: cointegration,vector-error correction model, dynamics, andcausality analysis. Iowa: Iowa State University, p 15.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

3-1 بيئة الإقتصاد الكلي والأمن الغذائي

ويؤدي الإقتصاد الكلي دوراً رئيسياً في تحديد الأمن الغذائي على جميع المستويات، من خلال تأثيره على الإنتاج (تأثير الحوافز)، والتوافر (تأثير الترتيبات التجارية و ترتيبات الأمن الغذائي) والوصول (تأثير القدرة على الاستيراد من خلال عائدات التصدير و تدفقات رأس المال، وتأثير العمالة و توليد الدخل). وهذه الآثار، بدورها، تحددها في المقام الأول سياسات الإقتصاد الكلي الوطنية التي تسيطر عليها الحكومات (الإقتصاد الكلي الداخلي)، والأوضاع التي تفرضها البيئة الدولية (الإقتصاد الكلي الخارجي).¹

وتشمل القضايا الرئيسية التي يتعين النظر فيها على المستوى الكلي (على المستوى القطري)، في تقييم الأمن الغذائي المستويات الإجمالية للإنتاج الغذائي، والإنتاج الزراعي وغير الزراعي لأغراض التصدير، والتطور والإسقاطات الأخيرة لهذه المستويات، والتطورات في معدلات التبادل التجاري، وتقلب مستويات الإنتاج والتجارة.²

¹ - Corbett, J. op. cit. p 11.

² - Yazdanpanah, a, op. cit., p. 15.

المطلب الثاني

أبعاد ومؤشرات قياس الأمن الغذائي وأهم العوامل المؤثرة عليه

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من أهم الأولويات التي تسعى إليها أي دولة، ولمعرفة وضعها الغذائي تستعمل العديد من المؤشرات حيث تختلف من دولة إلى أخرى .

1- مؤشرات قياس الأمن الغذائي

من بين أكثر المؤشرات استخداماً نجد :

- الناتج المحلي الإجمالي :

هناك العديد من الطرق لحساب الناتج المحلي، منها طريقة الإنفاق والدخل و القيمة المضافة، وتعتبر هذه الأخيرة الأكثر استخداماً ويتم استعمالها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة، وذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال سنة.¹

- الناتج المحلي الزراعي :

ويعتبر من المؤشرات الأساسية التي تساعدنا على معرفة الوضع الغذائي لأي دولة ومدى اعتمادها على نفسها في إنتاج الغذاء .

ويحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة لقدرته على توفير المنتجات الغذائية الضرورية لإشباع حاجيات السكان.²

¹ - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص104.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2017، ص 8.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

- متوسط استهلاك الفرد من الغذاء :

و يتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بواسطة العلاقة التالية :

متوسط استهلاك الفرد من الغذاء = الاستهلاك الكلي من الغذاء / عدد السكان

يقيس هذا المؤشر التغير في الاستهلاك الكلي من الغذاء، دون مراعاة الدخل الفردي، فالزيادة في الاستهلاك الكلي من المواد الغذائية، لا تمثل بالضرورة ارتفاع المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع.¹

- مؤشر نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات:

ويمكننا هذا المؤشر من معرفة قدرة البلد على تمويل فاتورة الواردات الغذائية، عن طريق الفجوة الغذائية والذي يمكن الوصول إليه عن طريق العلاقة التالية :

الفجوة الغذائية = الناتج المحلي من الغذاء - الاستهلاك من الغذاء

ومن خلال النتائج المستخرجة يمكن بيان نسبة العجز في الميزان التجاري الغذائي، وكلما كانت نسبة الفجوة الغذائية كبيرة دلت على عدم التوافق بين الطلب والعرض.²

- الانكشاف الاقتصادي:

ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لبيان مدى التأثير بالأزمات الاقتصادية العالمية، فكلما كانت نسبة التجارة الخارجية إلى النتائج المحلي الإجمالي كبيرة، دل ذلك على الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي، والتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية، وزيادة التبعية الاقتصادية .

ويمكن حساب الانكشاف الغذائي عن طريق حصر الواردات والصادرات الغذائية كما يلي:³

مؤشر الانكشاف الاقتصادي = (الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي) * 100

2- أبعاد الأمن الغذائي

من خلال التعاريف المختلفة وحسب الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام 2009، حيث اعتبر أن لتحقيق الأمن الغذائي يجب أن يتوفر الغذاء لجميع الناس وفي كل الأوقات، وان تتساوى الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة

¹ - كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 41.

² - لرقم جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 22.

³ - احمد حسن علوان الشمري، قياس وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في ظل الأزمات، رسالة ماجستير - جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2021، ص 29.

الفصل الأول : ماهية الصناعات الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي

ومغذية، تلبى احتياجات السكان الغذائية وأذواقهم المختلفة، وتضمن لهم حياة موفورة الصحة والنشاط.

حيث نستنتج أربعة أبعاد أساسية للأمن الغذائي من هذا التعريف وهي:¹

✓ توافر الأغذية :

يؤدي توافر الغذاء دورا مهما لتحقيق الأمن الغذائي، فمن الضروري ضمان وصول الإمدادات الغذائية وخاصة الضرورية منها بصفة دائمة إلى السكان، سواء عن طريق الإنتاج محليا أو عن طريق الاستيراد، أو عن طريق المساعدات الغذائية التي تقدمها الدولة، حيث إن هذا البعد وحده ليس كافيا لضمان وصول الغذاء إلى الأشخاص بشكل مناسب.

✓ إمكانية الحصول على الأغذية:

تعتمد القدرة على الوصول إلى الأغذية على ركيزتين أساسيتين هما الوصول الاقتصادي والوصول المادي، فالوصول الاقتصادي يتحدد من خلال بعض المؤشرات من أهمها الدخل المتاح وأسعار الأغذية، ومدى توفر الدعم الاجتماعي والحصول عليه.

أما الوصول المادي فيتحدد من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها، بما في ذلك الموانئ والسكك الحديدية والاتصالات ومرافق التخزين، وغيرها من المرافق التي لها دور أساسي في تسهيل عمل الأسواق، وتساعد في زيادة مدا خيل القطاع الزراعي، والتي لها دور رئيسي في تحديد نتائج الأمن الغذائي.²

✓ استخدام الأغذية:

يحتوي استخدام الأغذية على بعدين مختلفين، فالأول يمثل مجموعة من المؤشرات والقياسات للجسم البشري، التي تتأثر بمقص الغذاء خاصة بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة، فتننتج عنها أمراض مثل الهزال والتقرم ونقص الوزن، ويمكن اعتبار أن قياسات الأطفال دون سن الخامسة كمؤشر كلي لمجمل السكان.

¹ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، ص16.

² - يوسف بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، جوان 2018، ص18.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

أما البعد الثاني فيتمثل في مؤشرات المدخلات التي ترتبط بنوعية الغذاء، بالإضافة إلى جانب الشروط الصحية المرابطة بالغذاء، ما يحدد طريقة استخدام الأغذية المتاحة بشكل فعال.¹

✓ الاستقرار :

يجب أن يتوفر الغذاء للسكان وبكميات كافية في كافة الأوقات، فقد تم تحديد مؤشرين لقياس المخاطر، المؤشر الأول يتمثل في مدى التعرض للصدمة المناخية كالجفاف، والمناطق المجهزة للري. وكذلك حصة الواردات الغذائية من إجمالي صادرات البضائع، وهو ما يبرز كفاية احتياطي النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات.²

وهناك مجموعة ثانية من المؤشرات، والتي تبين المخاطر التي تؤثر على الأمن الغذائي بصفة مباشرة مثل : تقلب أسعار الأغذية والمدخلات، والإنتاج والإمدادات.

وتغطي مجموعة المؤشرات عددا من إجراءات الاستقرار، بما في ذلك مؤشر عدم الاستقرار السياسي.³

وكذلك سلامة الغذاء والتي تعني ملائمة الغذاء من الناحية الصحية و التغذوية، بحيث يتحقق النفع المطلوب من دون إضرار بالصحة بأي شكل.

3- العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي

✓ العوامل الديمغرافية: ويعد التزايد السكاني الذي عرفه العالم بعد الحرب العالمية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في العالم وخاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، حيث أدى التزايد المتسارع لعدد السكان مقارنة بمعدلات النمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، إلى اختلالات في تزويد السكان بالغذاء، كما أن هذا التزايد في عدد السكان وافقه اختلالات في توزيع السكان بين الريف والحضر، فالهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة أدت إلى نزيف في القوى العاملة في القطاع الزراعي وبالتالي انخفاض وتراجع في أداء القطاع الزراعي.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، ص 16.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، ص 16.

³ يوسف بن يزة، مرجع سابق، ص 18.

الفصل الأول : ماهية الصناعات الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي

وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أكثر تنوعاً وأعلى في المدينة منه في الريف، فتركز السكان في المدن يؤدي إلى تغير في أنماط الاستهلاك والزيادة على السلع الغذائية، بسبب زيادة القدرة الشرائية للأفراد.¹

✓ العوامل الطبيعية: تعتبر العوامل الطبيعية من أهم العوامل المؤثرة على القطاع الزراعي، والذي له ارتباط وثيق بتحقيق الأمن الغذائي من خلال ما يوفره من مواد زراعية غذائية، حيث أن التقلبات المناخية تؤثر على بشكل مباشر على العملية الإنتاجية، حيث أصبحت مشكلة التغير المناخي تشكل مخاوف كبيرة لما لها من أثر مباشر على الأمن الغذائي للدول.²

✓ الخيارات التنموية الكلية: توجهت أغلب اقتصاديات الدول النامية منذ استقلالها إلى قطاع التصنيع، حيث أدى ذلك إلى تهميش القطاع الفلاحي وأدى ذلك عجزها عن توفير الغذاء محلياً وتبعية للخارج.

وقد تركزت مجمل الاستثمارات في القطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي، مما أدى إلى عجز هذه الدول في توفير حاجياتها الغذائية والتبعية للخارج، كما أن تخلف القطاع الزراعي يحرم القطاعات الأخرى خاصة الصناعية من المواد الأولية اللازمة، مما يؤدي إلى حدوث أزمات تنموية حادة.³

✓ العوامل التكنولوجية: ونقصد بها التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساهم في تطوير القطاع الزراعي، عن طريق الاستخدام الأمثل للماء والتربة الزراعية والمواد الكيماوية المختلفة. ولقد عرف مكتب الكونغرس بالولايات المتحدة الأمريكية التكنولوجيا الحيوية على أنها "أي تكنولوجيا أو أسلوب لنتاجي يستعمل كائنات حيوية أو مواد من تلك الكائنات لعمل أو تعديل منتج".

والملاحظ أن أغلبية الدول التي تعامي من مشكلة انعدام الأمن الغذائي، بسبب عدم الاهتمام بالأساليب الحديثة ومحدودية البحث في تكنولوجيات الزراعة، مما أدى إلى تدني الإنتاجية بالمسبة للمحاصيل، وهدر الموارد الطبيعية التي يمكن أن استثمار لمواجهة العجز الغذائي.⁴ و تشمل العوامل الهامة في جانب الطلب التي تؤثر على الأمن الغذائي ما يلي:⁵

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، 2001، ص 39.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تأثير المناخ على الأمن الغذائي، الخرطوم، 2010، ص 04.

³ - الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، 2000، ص 203.

⁴ - كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 38.

⁵ - Yazdanpanah, a, op. cit, p. 16.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

النمو السكاني و نمو الدخل و توزيعه، و فيما يتعلق بالسياسات المالية و النقدية الداخلية، و بيئة الاقتصاد العالمي، و توزيع الحقوق و برامج المساعدة الغذائية، و التوزيع فيما يتصل بالسياسات المالية و النقدية الداخلية، و بيئة الاقتصاد العالمي، و توزيع الحقوق و برامج المساعدة الغذائية. و من ناحية العرض، تشمل العوامل الهامة التي تؤثر على الأمن الغذائي على الصعيد الوطني ما يلي:

الطقس غير المنتظم مصدر رئيسي للتباين في الإنتاج المحلي للأغذية، و معدلات نمو الإنتاج و الإنتاج و كذلك حسب تطبيقات التكنولوجيا، مثل أنواع المحاصيل الجديدة و الجرارات و الأسمدة، بمستويات مناسبة و في أوقات مناسبة و كذلك الحوافز السياسية لإنتاج الأغذية لتلبية الاحتياجات المحلية، كما تتأثر بالأسعار العالمية، و سياسة التسعير الداخلية، و كفاية الهياكل الأساسية الداخلية لدعم التسويق، مثل الطرق و المؤسسات و توافر الواردات و السياسات الغذائية للمصدرين الرئيسيين الأجانب.¹

¹ - Yazdanpanah, a, op. cit, p. 16.

المطلب الثالث

أهمية الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي

للصناعات الغذائية دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي، عن طريق تحويل فائض الإنتاج الزراعي في مواسم الوفرة وتخزينها إلى مواسم الندرة، لضمان توفرها واستقرار أسعارها. فهناك العديد من الدول كانت مرشحة للمجاعات بسبب تزايد سكانها الكبير، كالهند والصين ولكنها نجحت في تجاوز الخطر بفضل السياسة الزراعية التي أدت إلى زيادة الإنتاج الغذائي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لسكانها، فانتقلت من الاستيراد إلى التصدير.¹ وقد اعتمدت من خلال هذه السياسة على دعم الإنتاج الزراعي ودعم الصناعات الغذائية، باعتماد إستراتيجية حديثة في التصنيع من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من ضمنها الصناعات الغذائية.

ومن خلال هذه السياسة تمكنت من تحقيق اكتفاء ذاتي للسكان من السلع الغذائية، وهذا ما عملت به كمن الصين واليابان والهند، من خلال وضع سياسات تحفيزية، وكذلك بوضع خطط تنموية، التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الزراعية وتحويلها إلى سلع غذائية، حيث وضعت هذه الدول أربعة أهداف يمكن تحقيقها من خلال الصناعات الغذائية وهي:²

- المحافظة على الإنتاج الزراعي والحيواني ؛
- استقرار أسعار السلع الغذائية ؛
- تحقيق الأمن الغذائي للسكان ؛
- زيادة القيمة الاقتصادية للإنتاج الزراعي.

¹ لطرش ذهبية، غراب رزيقة، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 09، ديسمبر 2018، ص 417.

² فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 69-70.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

وهناك العديد من المداخل التي يمكن من خلالها تبيان أهمية فرع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي نذكر من أهمها :

✓ تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك :

توجد العديد من المنتجات الزراعية التي نعتبر ضرورية في تغذية الإنسان، وتتطلب العديد من العمليات التحويلية لتصبح صالحة للاستهلاك، مثل : الحبوب والبذور الزيتية، البقول وغيرها. وقد كانت تتم معالجة هذه المنتجات الزراعية قديما بطرق بدائية، ومع التطور التكنولوجي الذي حدث خاصة في آلات الإنتاج الحديثة، فقد استجابت الصناعات التحويلية التقليدية لهذا التطور، بسبب تزايد متطلبات المجتمعات الحديثة للغذاء.¹

✓ تقديم الحلول المناسبة لمشكلة الغذاء:

تعتبر مشكلة الغذاء من لهم القضايا التي تعاني منها الدول النامية، حيث تركز العديد من المنظمات الدولية وخاصة المنظمة الدولية للأمن الغذائي جهودها وأبحاثها عن الحلول المناسبة لمشكلات الغذاء والتغذية من خلال العديد من البرامج والمشاريع وخاصة بالمسبة للدول التي تعاني من أزمات ومجاعات، بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه البلدان.² وتعتبر الصناعات الغذائية أهم هذه الحلول عن طريق توفير الغذاء الجاهز للعديد من الفئات في المجتمع مثل : طلبة المدارس ونزلاء المستشفيات والمعسكرات... الخ، كما أنها تساهم في توفير الغذاء للمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

كما أن فرع الصناعات الغذائية يساهم بشكل مباشر في تحسين موعية الأغذية، عن طريق إضافة بعض الأغذية من مصادر غير تقليدية بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لصناعة الغذاء. وكذلك بتطبيق ما يتوفر من معلومات وتقنيات تكنولوجية حديثة للرفع من كفاءة الإنتاج، وتصنيع الأغذية وتحسين خواصها وقيمتها الغذائية.³

¹ رابح زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 05، ديسمبر 2010، ص 86.

² لطرش ذهبية، غراب رزيقة، مرجع سابق، ص 418.

³ أيمن مزاهره، مرجع سابق، ص 15.

✓ المحافظة على القيمة الغذائية للمنتجات الزراعية :

نظرا لكون المنتجات الزراعية الغذائية مواد حية فان استمرار المشاط الحيوي لخلاياها يؤدي الى حدوث العديد من التغيرات الكيماوية في مكوناتها، ما يؤدي إلى تغير مكوناتها وفسادها، وبالتالي تدهور قيمتها الغذائية كلما زاد طول الزمن الفاصل بين نضجها واستهلاكها. ولكن بفضل التطور التكنولوجي في مجال الصناعات الغذائية، فقد أصبح ممكنا إبطاء النشاط الحيوي لخلايا المادة الغذائية، وهو ما يسمح بإطالة مدة بقاءها صالحة للاستهلاك، مع المحافظة على خصائصها الغذائية الأصلية.¹

✓ ضبط تموين السوق بالسلع الغذائية الموسمية:

إن الإنتاج الزراعي (الحيواني والنباتي) يرتبط بالمتغيرات المناخية، ما يجعل نمو المحاصيل الزراعية ونضجها يتميز بالطابع الموسمي المنقطع، أما الطلب على السلع الغذائية فيتميز بالاستمرارية، وبالرغم من تطور العلوم والتقنيات الزراعية الحديثة التي تقلل من ظاهرة موسمية الإنتاج الزراعي، إلا انه مازال لم يستطع إلغاءها بصفة كلية، ولذلك يتطلب تحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي الموسمي واستمرارية الطلب على السلع الغذائية. وكذلك ضبط تموين السوق بانتظام، لتوفير حاجيات المواطنين من السلع الغذائية على مدار أيام السنة، وكذلك المحافظة على استقرار الأسعار.

✓ توفير الحماية الصحية والاقتصادية:

حيث تحافظ الصناعات الغذائية على سلامة الأغذية، وتمنع تلوثها بالأحياء الدقيقة التي تسبب الأمراض والأوبئة، كما أن الصناعات الغذائية نهدف إلى التقليل من تلوث الأغذية وتسممها بالعناصر المعدنية الثقيلة والمبيدات بمخالف أنواعها، وذلك من خلال تطبيق المواصفات الخاصة المتعلقة بكل مادة غذائية.

كما تتضمن المواصفات الخاصة المتعلقة بالأحجام والأوزان والمحتويات والتعبئة، لضمان حصول المستهلك على كميات مناسبة من الغذاء مقابل ما يدفعه، وتلعب الهيئات الرقابية دورا هاما لحماية المستهلك.²

¹ - أيمن مزاهره، مرجع سابق، ص 15.

² - رابع زبيري، مرجع سابق، ص 87.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

✓ تشجيع إنتاج المحاصيل الغذائية والحد من الهجرة الريفية:

تعتبر المنتجات الزراعية الغذائية من أهم مصادر الصناعات الغذائية، فازدهار وتوفر الصناعات الغذائية يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية، وهذا ما يشجع على زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، وذلك لوجود مصانع تستقبل الفائض من الإنتاج الزراعي لتحويلها إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك، وهو ما يقدم ضمانات للمزارعين بوجود منافذ لتصريف منتجاتهم، وبذلك تتواصل وتيرة الإنتاج بسبب حل مشكلة الكساد التي تميز مواسم وفرة الإنتاج.¹ كما أن إقامة المصانع الصناعات الغذائية بالقرب من مناطق الريفية، يوفر فرص عمل إضافية تسمح بالتغلب على الطابع الموسمي للعمل في النشاطات الزراعية، وبالتالي التقليل من ظاهرة الهجرة من الأرياف إلى المدن.²

تمثل الهجرة من الريف إلى المدن أحد المعوقات الرئيسية التي تعترض نمو النشاط الزراعي. ويرجع تزايد معدل الهجرة إلى ضعف مستوى الخدمات الأساسية في الوسط الريفي من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية، حيث لا تتجاوز نسبة من يحصلون على الماء الصالح للشرب في الوسط الريفي ن 50 في المائة من السكان في الريف. ولذلك، لا تزيد نسبة من يحصلون على الرعاية الصحية عن 60 في المائة، ومن يحصلون على خدمات الصرف الصحي عن 30 في المائة. ويعاني الريف من ضعف فرص العمل الجديدة بسبب تركيز معظم مشاريع التنمية في المناطق الحضرية، إلى جانب تدهور مستوى الأجور والمعيشة في الريف، مقارنة بالمدن.

بالمحصلة، فإن معظم الدول العربية الزراعية تعاني من عدم توفر الأيدي العاملة الزراعية الماهرة وبوجه خاص في ذروة مواسم العمل الزراعي، وارتفاع أجور تلك العمالة، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج بمعدلات أعلى من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، مما يسهم في تقليل هوامش الربحية وتراجع الاستثمار الزراعي.³

✓ الإنتاج السمكي وتوفير الأغذية للأنعام :

تساهم الصناعات الغذائية بطريقة مباشرة في توفير الأعلاف والأغذية المركزة للمواشي والدواجن، وهذا ما يسمح بتنمية الثروة الحيوانية والحفاظ عليها.

¹ منظمة الأغذية والزراعة fao، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، 1996، ص 4.

² مؤتمر العمل الدولي، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، جنيف، 2008، ص 44.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأمن الغذائي في الدول العربية، الكويت، 2009، ص 187.

الفصل الأول : ماهية الصناعات الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي

وتعتبر هذه الأغذية حلا فعلا خاصة في مواسم الجفاف حيث تشح الموارد الطبيعية، كما أن الصناعات الغذائية تساهم في توفير المواد الغذائية ذات الأصل الحيواني، ويعد النتاج السمكي من أهم المنتجات الغذائية، نظرا لأهميته الكبيرة في الاقتصاد، وتوسع سوقه وهو يعد أهم الاختيارات لمواجهة مشكلة الغذاء خاصة في الدول النامية التي تتميز بثروة سمكية كبيرة.¹

✓ المساهمة في توفير أشكال مختلفة من الغذاء:

للصناعات الغذائية دور مهم في توفير الغذاء الصحي والمتوازن، الذي يتميز بالسهولة في التحضير للاستهلاك، وهذا ما يتماشى مع أسلوب الحياة لكثير من الناس والأسر الحضرية، حيث يساعد المرأة العاملة في توفير وجبات غذائية سهلة وسريعة التحضير، كما يوفر التنوع الغذائي ويسمح بالحصول على الأغذية الصحية المتوازنة.²

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 193.

² - أيمن سليمان مزاهره، مرجع سابق.

خلاصة الفصل

يخلص هذا الفصل إلى أن للصناعات الغذائية دور هام في حياة الإنسان، حيث تنفرد عن الصناعات الأخرى وعن القطاعات مختلفة، وذلك لارتباط مخرجات هذه الصناعة في توفير الغذاء، حيث يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات الصناعية المحلية والتي لها مساس يومي بحياة المواطن، من حيث تعدد وتنوع منتجاته المطروحة في الأسواق المحلية إضافة لارتباطها الدائم بصحة وسلامة المستهلك علاوة على أن المنتجات الغذائية هي مصادر البناء والطاقة الرئيسية للإنسان.

ولهذا الفرع من الصناعة ميزات عديدة حيث يتشابك ويترابط مع عدة قطاعات اقتصادية أخرى. وتعتبر الصناعات الغذائية من الصناعات ذات نسب الترابط المرتفعة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك لطبيعة الاقتصادية والتقنية لنشاط الصناعة الغذائية.

وللصناعات الغذائية دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي، عن طريق تحويل فائض الإنتاج الزراعي في موسم الوفرة وتخزينها إلى مواسم الندرة، لضمان توفرها واستقرار أسعارها.

فهناك العديد من الدول كانت مرشحة للمجاعات بسبب تزايد سكانها الكبير، كالهند والصين ولكنها نجحت في تجاوز الخطر بفضل السياسة الزراعية التي أدت إلى زيادة الإنتاج الغذائي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لسكانها، فانتقلت من الاستيراد إلى التصدير، وتكمن أهمية الصناعات الغذائية في الحفاظ على سلامة الأغذية، وتمنع تلوثها بالأحياء الدقيقة التي تسبب الأمراض والأوبئة، كما أن الصناعات الغذائية تهدف إلى التقليل من تلوث الأغذية وتسممها بالعناصر المعدنية الثقيلة والمبيدات بمختلف أنواعها، وذلك من خلال تطبيق المواصفات الخاصة المتعلقة بكل مادة غذائية.

الفصل الثاني

دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي
في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

تمهيد

حاولت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال من خلال السياسات المختلفة المتبعة، خوض غمار تنمية الاقتصاد الوطني، للتخلص من الأوضاع المزرية التي شهدتها القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي ورثتها عن الحقبة الاستعمارية.

ولذا فقد انتهجت العديد من الخطط التنموية، والتي اعتمدت بالأساس على تطوير القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، لكونهما من أهم القطاعات الحيوية لأي اقتصاد، ونظرا لامتلاك الجزائر الموارد المالية بفضل الجباية البترولية، وامتلاكها لموارد طبيعية وبشرية هامة يساعد استغلالها على تطوير قطاعات النشاط الاقتصادي.

ويعتبر القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي من القطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني، حيث تتشابه العلاقة بين قطاعي الفلاحة والصناعة وفرع الصناعة الغذائية من خلال مدخلات ومخرجات كل قطاع، نظرا للدور الهام الذي يلعبانه في تنمية فرع الصناعة الغذائية الذي تتمثل أهم وظائفه في توفير الغذاء للسكان وحفظ الأمن الغذائي، فالجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى منذ الاستقلال لتحقيق أمنها الغذائي.

وسوف نتطرق خلال هذا الفصل إلى واقع كل من القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي ودورهما في تنمية فرع الصناعة الغذائية وهذا من خلال:

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع وآفاق تطوير القطاع الصناعي في الجزائر.

المبحث الثالث: مساهمة فروع النشاط الاقتصادي في تنمية فرع الصناعة الغذائية.

المبحث الأول واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، وقد شهد هذا القطاع اهتماما كبيرا في الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين من خلال البرامج المختلفة المسطرة لتنمية هذا القطاع.

المطلب الأول

تطور القطاع الفلاحي وأهم العوائق التي تواجهه في الجزائر

1- واقع الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر

1-1 تطور المساحات الزراعية: المساحة الكلية الصالحة للزراعة في الجزائر في تطور مستمر خاصة مع استصلاح الأراضي الصحراوية، والتي تمثل مساحات شاسعة منها.

الجدول رقم: (02) : يوضح تطور المساحة الزراعية خلال الفترة (2000-2019)

وحدة القياس: هكتار

المساحات الزراعية الكلية	الأراضي الدائمة	الأراضي القابلة للزراعة	المساحات الزراعية المستعملة	السنوات
40888100	565020	7662420	8227440	2000
42380630	878560	7511080	8389640	2005
42435990	935487	7489273	8424760	2008
42443860	944095	7501395	8445490	2011
42888555	995559	7469481	8465040	2014
43771755	1065661	7470807	8536468	2017
44125632	1084421	7470953	8741543	2019

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية madrp.gov.dz.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (26-40).

نلاحظ من خلال الجدول التطور المستمر للمساحات الزراعية المستعملة من المساحات الزراعية الكلية خلال الفترة المدروسة، فخلال سنة 2000 كانت المساحات الزراعية المستعملة 8227440 هكتار، وقد قدرت بـ 8536468 هكتار سنة 2017 أي بنسبة 18.37% من المساحة الكلية. الزراعية المستعملة بالإضافة إلى المراعي، وأراضي الاستغلال الفلاحية غير المنتجة. أما بالنسبة للمساحة الزراعية المستعملة فتقدر بنحو 8536468 مليون هكتار، وهو ما يمثل نسبة 19.5% من المساحة الزراعية الكلية حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة بـ 926000 هكتار بنسب 12.33%، وفيما يخص الأراضي الدائمة فهي تضم مساحات الأشجار المثمرة، الكروم والمروج الطبيعية، حيث تقدر مساحتها بحوالي من المساحة الزراعية الكلية. كما تقدر مساحة الغابات بحوالي 42163,8 كم²، ومساحة المراعي 32755 كم سنة 2019.¹

1-2-1- الموارد المائية : يمكن تقسيمها حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية والتي تتمثل في ما يلي:²

1-2-1- الموارد المطرية : تقدر مساحة الجزائر بحوالي 2.4 مليون كلم² وبالرغم من شساعتها إلا أن 93% من إجمالي هذه المساحة توجد في منطقة الجنوب والهضاب العليا، وتساقط الأمطار فيها يقدر بنسبة 8 %، أما بالنسبة للمناطق الشمالية للوطن والتي تقدر نسبة مساحتها بحوالي 7 % من المساحة الإجمالية، فهي تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م³ بنسبة 92% من إجمالي كمية الأمطار.³

1-2-2- الموارد السطحية : تعتبر السدود من أهم مصادر المياه السطحية، وكذلك المحاجر المائية و الأنهار، حيث يبلغ عدد الأودية والأنهار بحوالي 30 مجرى، منسوبها غير منظم وتصب في البحر الأبيض المتوسط، أهمها وادي الشلف والوادي الكبير ويقدر منسوبها بـ 2 مليار م³، وتقدر قيمة الموارد المائية السطحية بين مليار 9.8 م³ في السنة و 13.5 مليار م³ في السنة، حيث تتوزع جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطة في الشمال على 11.1 مليار م³ وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م³، أما الأحواض الصحراوية

¹- ساعو باية، سيار زوبيدة، رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر، واقع وآفاق"، جامعة البويرة، 2021، ص23.

²- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2019.

³- رمضان احمد العمر، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر واليات تطويره 1980-2017، مؤتمر دولي حول الأمن المجتمعي والجماعي في الوطن العربي، لبنان، 2020، ص 43.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

فتحتوي على 0.6 مليار م³ وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، إذ بلغ سنة 2014 عددها 75 سد المستغلة بطاقة استيعاب تقدر بـ 8.5 مليار م³.¹

1-2-3-الموارد الجوفية: قدرت بعض الدراسات العلمية وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير و 90.000 ينبوع و 23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م³ في السنة، حيث تتوزع هذه الموارد بين الشمال بـ 2 مليار م³ في السنة، والجنوب 5 مليار م³ في السنة، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 %، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية قدر بـ 75 % تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزائين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة تقدر بـ 600000 و 300000 كلم² على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف بدرجة كبيرة في أغلب المناطق.

وحسب بعض الدراسات فيرتقب ان تصل حجم الموارد القابلة للتعبئة إلى الحد الأقصى للإمكانيات الموارد المائية قبل عام 2050، وتعتبر الزراعة في الجزائر المستهلك الأساس للمياه حيث بلغت نسبة استهلاكها 60 % من مجموع حجم المياه سنة 2019 والجدير بالذكر أن الزراعة في الجزائر تعتمد بصفة أساسا على الزراعة المطرية، حيث إن 90 % من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار.²

1-3- الموارد البشرية

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد بشكل مكثف على العنصر البشري في الإنتاج الزراعي، حيث نجد أن اليد العاملة في القطاع الفلاحي غير مؤهلة بسبب انتشار الجهل والأمية في الوسط الريفي وصعوبة التعليم فيه.³

ويعتبر حجم القوة العاملة في الزراعة ضعيفا مقارنة بباقي القطاعات في الجزائر حيث قدر بـ 16.19 % سنة 2000، و لا يزال مؤشر العمالة منخفضا ولم يشهد تطورا ملحوظا بالرغم من

¹ - بوعراب رابع، تحليل دالة الإنتاج في القطاع الزراعي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1998-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 121.

² - بالاعتماد على معطيات من الموقع، تاريخ الاطلاع: 17-05-2022، الساعة 10:23.

<https://water.fanack.com/ar/algeria/water-use/>

³ - رابع بوعراب، مرجع سابق، ص 130.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

تطبيق العديد من البرامج التنموية في قطاع الزراعة، كتطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية وكذلك تطبيق مخطط الإنعاش الوطني الذين ساهما بشكل كبير في توفير مناصب العمل في بداية تطبيقه، إلا أن نسبة القوة العاملة الزراعية إلى القوة الكلية بقيت ضعيفة وهذا نظرا للظروف السياسية والأمنية التي عاشتها البلاد في تلك الفترة بالإضافة إلى نزوح العديد من المواطنين إلى المدن والرغبة في العمل في المصانع، و في ظل اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي وتوفير الإمكانيات والتسهيلات للفلاحين، حيث قدر حجم العمالة في القطاع الفلاحي من إجمالي العمالة في باقي القطاعات 41.56 % سنة 2015.¹

إلا أن هذه الزيادة على مر السنوات لا تزال ضئيلة الزراعية وتسجل انخفاضا متواصلا على مر السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى تخلي الشاب الجزائري عن رغبته في العمل في القطاع الفلاحي وتوجهه إلى قطاع الصناعة التجارة، الخدمات وغيرها من القطاعات الأخرى.²

4-1- الإنتاج النباتي

1-4-1- الحبوب:

تحتل منتجات الحبوب مكاناً استراتيجياً في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني، ولها مكانة هامة في قائمة المواد الغذائية التي يستهلكها الأفراد بشكل كبير. فخلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40 % من المساحة الزراعية المفيدة، ويعتبر محصول الحبوب الغذاء الرئيسي للسكان في الجزائر عموماً، ونخص بالذكر القمح الصلب والقمح اللين، في حين يعتبر الشعير والشوفان كمواد التغذية بالنسبة للحيوانات.³ وذلك تماشياً مع التقاليد الغذائية السائدة في البلاد. ولهذا فإن أي خلل في هذا المنتج يؤثر سلباً على النمط الغذائي السائد ويضع الأمن الغذائي للسكان في خطر، حيث أن الجزائر تساهم بنحو 11 % من مجموع مساهمة الدول العربية فيما يتعلق بإنتاج القمح، و 22% فيما يخص إنتاج الشعير.

قدرت المساحة المزروعة خلال الفترة الأولى بحوالي 3200930 هكتار، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74 % من إجمالي مساحة الحبوب. أما فيما يخص الفترة الثانية

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات أعداد مختلفة (22-36)، الخرطوم.

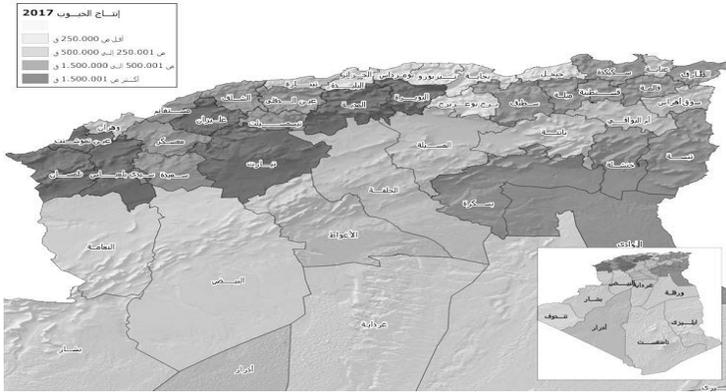
² - مسعودي سارة، محمد امين مصطفاوي، المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها، الملتقى الوطني العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وتحديات"، جامعة البويرة، 2021، ص.68.

³ - سفيان عمrani، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة ولاية قالمة-، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة 08 ماي، قالمة، 2015، ص.354.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

فقد بلغت هذه المساحة 3385560 هكتار، أي بزيادة 6 % مقارنة بالفترة السابقة.¹ ليصل الإنتاج إلى أقصاه خلال سنتي 2018 و 2019 ليصل إلى 39 ألف طن و 3876 ألف طن على التوالي.

الشكل رقم (03): خريطة توضح كمية ومناطق إنتاج الحبوب في الجزائر



المصدر: موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية madrp.gov.dz.

والجدول التالي يوضح تطور قيمة إنتاج المحاصيل الزراعية بالجزائر خلال الفترة (2010-2019) والجدول رقم (03): تطور قيمة إنتاج المحاصيل الزراعية بالجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: ألف طن

السنوات	القمح	الشعير
2010	2438.28	1303.42
2012	3432.28	1104.22
2015	2656.73	1030.56
2016	1937.62	919.91
2017	2436.50	969.70
2018	3981.22	1957.33
2019	3876.88	1647.75

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (34، 36، 40، 39، 40).

¹ - مسعودي سارة، محمد الأمين مصطفاوي، مرجع سابق، ص71.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب الإنتاج بالنسبة لمحاصيل القمح والشعير، إلا أنها شهدت ارتفاعا في السنوات الأخيرة حيث بلغ إنتاج القمح 387688 طن سنة 2019 بينما بلغ إنتاج الشعير 164775 طن لنفس السنة.

1-4-2- المحاصيل الصناعية

تشمل المحاصيل الصناعية كل من الطماطم الصناعية، التبغ والفاول السوداني، حيث وصل المعدل السنوي للمساحة المخصصة للطماطم الصناعية والتبغ 19380 هكتار خلال الفترة 2000-2017.

بالنسبة لحجم إنتاج المحاصيل الصناعية، فقد ارتفع منتج الطماطم الصناعية بشكل كبير بحوالي 136% ناتج عن تحسن المردود، الذي ارتفع من 200 كغ/هكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 كغ/هكتار وباعتبار الطماطم الصناعية المنتج الرئيسي فهي تمثل 96% من إجمالي إنتاج المحاصيل الصناعية.¹

الجدول رقم (04): تطور إنتاج المحاصيل الصناعية خلال الفترة (2016-2019)

التبغ	الطماطم الصناعية	السنوات
9.84	1280.57	2016
10.29	1286.29	2017
10.69	1309.37	2018
15.16	1157.35	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (39، 40).

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب الإنتاج بالنسبة لمحاصيل الطماطم الصناعية والتبغ، إلا أنها شهدت ارتفاعا في السنوات الأخيرة حيث بلغ إنتاج الطماطم الصناعية 1309.37 طن سنة 2018 لينخفض سنة 2019 حيث بلغت قيمة الإنتاج 115735 طن، بينما بلغ إنتاج التبغ 1516 طن لنفس السنة.

1-4-3- الخضروات

تتمركز زراعة الخضروات في الأراضي الواسعة وخصوصا في شمال الجزائر حيث توفر المياه الكافية للري إلى جانب نوعية التربة الملائمة، وتتم زراعة الخضروات في كثير من الولايات وبنسب متفاوتة

¹ - الموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، <http://madrp.gov.dz/ar/>، تاريخ الاطلاع: 2022-05-22 على الساعة 14:30.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

وتتنوع محاصيل من ولاية لأخرى حسب المناخ والتربة والمياه. تقدر المساحة المزروعة من الخضروات وفي المتوسط 0.27 مليون هكتار ومتوسط إنتاج قدره 35 مليون قنطار بلغت مساحة الأراضي المخصصة لإنتاج الخضر سنة 2014 أكثر من 499 ألف هكتار وقد وصل الإنتاج إلى حوالي 123 مليون قنطار، بلغ الإنتاج الوطني لمحاصيل الخضر 136.57 مليون قنطار في 2018، ويتمركز إنتاجها في السهول خاصة الغربية منها بسبب خصوبة التربة وارتفاع معدلات تساقط الأمطار في هذه المناطق وقد تم تسجيل إنتاج متزايد لها في المناطق الصحراوية في السنوات الأخيرة مع سياسات دعم الدولة لشراء البذور وتحسين نوعيتها واستعمال السقي بالمياه الجوفية وبناء البيوت البلاستيكية. تعتمد زراعة الخضر على الري الدائم من العيون والآبار والسدود والوديان، اذ تتسم بالنمو المستمر والاستقرار، وتعتبر كل من البطاطس والطماطم والبصل، الجزر، الفاصوليا الخضراء، الفول الأخضر، الكوسة، الفلفل و البزلاء... الخ من أهم محاصيل الخضروات وأكثرها نموا من حيث المنتج والمساحات المزروعة¹.

1-4-5- الأشجار المثمرة والكروم

قدرت بساتين الأشجار المثمرة مساحة 396480 هكتار خلال الفترة (2000-2009)، حيث أن 39% خصصت لبساتين الزيتون، 30% منها للأشجار المثمرة، 23 للنخيل و 8% للحمضيات. حيث ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2007-2017 بنسبة 47% مقارنة بالفترة السابقة، حيث ازدادت المساحة المخصصة لأشجار الزيتون فيها بنسبة 58% والأشجار المثمرة بنحو 56%، أما الحمضيات بنسبة 41% والنخيل بحوالي 20%، حيث بلغ إجمالي إنتاجها لعام 2018 حوالي 14 مليون قنطار.²

1-5- الثروة الحيوانية: ومن أهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر نجد 5 أنواع رئيسية : الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الجمال. حيث قدر مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال الفترة (2000-2009) نحو 24 مليون رأس، ليرتفع هذا العدد إلى 33 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017 أي بمعدل 37%.³

¹ - بابة ساعو، سيار زوبيدة، مرجع سابق، ص 25.

² - الموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، <http://madrp.gov.dz/ar/>، تاريخ الاطلاع: 2022-05-22 على الساعة 14:30.

³ - فرح بن سالم، واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر، واقع وآفاق"، جامعة البويرة، 2021، ص 55.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الجدول رقم (05) : يوضح تطور أعداد الماشية في الجزائر للفترة (2017-2019)

تطور أعداد الماشية في الجزائر للفترة (2017-2019)

الوحدة : ألف رأس

السنوات	2017	2018	2019
الأغنام	28393.60	28723.99	29425.93
الماعز	5007.89	4908.00	4986.12
الأبقار	1895.13	1816.00	1780.59
الجمال	381.88	416.52	417.00

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 40.

نلاحظ من خلال الجدول تطور أعداد الماشية في السنوات الأخيرة، خاصة الأغنام حيث بلغ عددها سنة 2019 أكثر من 29 مليون رأس، وبلغ عدد رؤوس الماعز 4986012 سنة 2019، بينما بلغ عدد رؤوس الأغنام والأبقار سنة 2019 حوالي 1780590 رأس و 417000 رأس على التوالي.

2- العوائق التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر

هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر والتي يمكن

إيجازها فيما يلي:¹

- تعتبر معظم الأراضي القابلة للفلاحة ذات طابع صحراوي أ و صخري ؛
- قلة المياه ومشاريع الري فالزراعة في الجزائر تعتمد على سقوط الأمطار التي يصعب التحكم في توزيعها وتخزينها، وتعد مشكلة ندرة المياه من أصعب المشاكل التي تواجه الدول النامية تحديات المستقبل وحتى تتمكن تدارك هذه الحالة وجب عليها الاستغلال العقلاني لمواردها المائية بالإضافة إلى ضرورة تطوير منتجاتها؛²
- الكثير من الأراضي الفلاحية قد تفقد خصوبتها نظرا إلى إهمالها وسوء إدارتها فتصبح أراضي غير صالحة للزراعة؛

¹ - باية ساعو، سيار زوبيدة، مرجع سابق، ص 28.

² - شيخاوي سهيلة، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الامن الغذائي -دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019، ص 63.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

- نقص الإنتاجية في القطاع الفلاحي بسبب جهل أغلبية الفلاحين الذين يعتمدون على الوسائل البدائية، وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي مما يترتب عليه تدهور خصوبة الأرض، وسوء فلاحتها؛
- انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الفلاحة؛
- عدم توفر الإمكانيات أو الأموال الكافية لتعميم برنامج متكامل للإقراض الفلاحي يستفيد منه غالبية الفلاحين، بالحصول على القروض الفلاحية بشروط ميسرة¹؛
- قلة أو عدم وجود الطرق والمسالك بين المزارع والأسواق مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين، وصعوبة تسويق الإنتاج؛
- الزيادة الكبيرة في عدد السكان مما يتطلب زيادة احتياجات السكان من الغذاء والخدمات الاجتماعية.
- مشكلة تزايد عدد السكان وتأثيرها سلبا على كفاية الموارد الطبيعية²؛
- فقدان مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية التي تحولت إلى مجمعات سكنية مثلما حدث في الكثير من الأراضي بالمتيجة؛
- مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة العالية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة؛
- مشكلة التسويق وضعف انتقال السلع الزراعية من المنتج إلى المستهلك؛
- تتصف الصادرات الزراعية في الجزائر بصفة العشوائية، بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار، مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة.
- صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص، مع ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (آلات، أعلاف، أسمدة، بذور، ..الخ).³

¹ يحيياوي محمد، الاستثمار الزراعي كأساس لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد 03، جامعة زيان عاشور الجففة، 2018، ص568.

² شيخاوي سهيلة، مرجع سابق، ص62.

³ يحيياوي محمد، مرجع سابق، ص568.

المطلب الثاني

سياسات تطوير القطاع الفلاحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني

1- تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

1-1- المؤسسات المانحة للقرض الفلاحي في الجزائر

من أهم المؤسسات المالية والبنوك التي تمنح القروض الفلاحية لصالح الفلاحين في الجزائر نذكر:¹

- ✓ البنك الوطني الجزائري (B.A.N) من سنة 1962 الى غاية 1982.
- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R)، حيث يعتبر بنك الفلاحة.
- ✓ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (C.N.M.A).
- ✓ (F.N.D.R.A) الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاح.
- ✓ الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (C.R.M.A).
- ✓ بنك القرض الشعبي الجزائري، فقد قامت هذه البنوك بإمضاء عقود مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لكي تمول المستثمرات التابعة للقطاع الفلاحي، هذه البنوك تسير في طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي خاض أشوطا كبيرة في ميدان تمويل القطاع الفلاحي.
- ✓ التمويل التأجيري وقرضي التحدي والرفيق، حيث تسعى الدولة جاهدة لتطوير الفلاحة ولذلك قامت بطرح قرض الرفيق وقرض التحدي، وهذا لتلبية احتياجات الفلاحين وحل المشاكل التمويلية له، فقرض التحدي هو قرض استثماري مدعم يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية

¹ - محمد يوسف، القرض الفلاحي المدعم كآلية لتحقيق التنمية في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وتحديات"، جامعة البويرة، 2021، ص.282.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الجديدة و تربية المواشي سواء تلك المستثمرات الفلاحية المملوكة للخووص أو التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وهو قرض طويل الأجل مدته من 8 إلى 15 سنة. اما بالنسبة لقرض الرفيق فهو قرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال سنة.¹ وقد كان احد معوقات الاستثمار في هذا القطاع غياب القرض الفلاحي، وقد انطلق العمل به خلال الفترة (2000-2001) و يتكفل كل من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمهام اساسية لإنجاح البرامج وذلك حسب ثلاثة أسس وهي هيئة الإقراض و التامين الاقتصادي و محاسب لصناديق العمومية. و تختلف هذه القروض في فترة استردادها و نسب فوائدها كما يلي:²

- قروض قصيرة الأجل : تسمى بقروض الموسم الفلاحي؛
- قروض متوسطة الأجل : هي قروض تجهيزية تتمثل في شراء المعدات والأدوات الخاصة بالإنتاج الفلاحي؛
- قروض طويلة الأجل : تصل مدتها إلى 25 سنة، و تمنح لتمويل المشاريع الكبرى و التجهيزات الضخمة.

2-1- هيئات ووكالات دعم القطاع الفلاحي في الجزائر

- لهيئات الدعم دورا مهما في تمويل القطاع الفلاحي والتي تتمثل في:³
 - ✓ التمويل الفلاحي عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، حيث يمول قطاع الزراعة بنسبة 13.72 % من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مختلف القطاعات.
 - ✓ التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، يقدر مجموع المشاريع الزراعية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها إلى غاية 30 جوان 2018 بـ 55232 مشروع وذلك بنسبة 14.76 % من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في مختلف القطاعات.

¹ صخري عبد الوهاب، معاش حسنية، التمويل التجاري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وتحديات"، جامعة البويرة، 2021، ص140.

² محمد يوسف، مرجع سابق، ص 282.

³ بوطورة فاطمة الزهراء، نوفل سمايلي، واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وتحديات"، جامعة البويرة، 2021، ص299-316.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

- ✓ **التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)**، عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها إلى غاية 31 ديسمبر 2018 في مجال الزراعة ما يقدر بـ 120630 مشروع، ما يعادل 13.75% من إجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة في مختلف القطاعات.
- ✓ **التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**، حيث قدر عدد المشاريع في مجال الزراعة حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من بداية سنة 2017 إلى غاية 30 جوان 2018 بـ 102 مشروع من إجمالي 2027 مشروع ممول أي بنسبة 5.03%.
- ✓ **التمويل الفلاحي عن طريق صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR**، حيث قدر عدد المشاريع المدعومة في القطاع الفلاحي، من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ نشأتها إلى غاية 2018، ما يقدر بـ 577 مشروع أي بنسبة 51% من إجمالي المشاريع المدعومة من طرف هذا الصندوق.
- بالرغم من تقديم مختلف الوكالات (CNAC- ANSEJ- ANGEM - FGAR- ANDI) للدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة في مجال القطاع الفلاحي إلا أن مساهمتها في خلق مناصب شغل وتحقيق تنمية اقتصادية لم يحقق النتائج المرجوة بسبب ضعف الرقابة على البرامج الداعمة والمبالغ المقدمة للدعم الفلاحي.¹
- كما تجدر الإشارة إلى أن هناك تمويل خارجي لقطاع الفلاحة في الجزائر خاصة من طرف الاتحاد الأوروبي عبر عدة برامج ففي المجال الزراعي استفادت الجزائر من برنامج "DIVECO1"، والمقدر بـ 20 مليون يورو والمحدد بالفترة من جانفي 2011 حتى ديسمبر 2016، في مجال الصيد البحري وتربية المائيات استفادت الجزائر من برنامج "DIVECO 2"..²
- للفترة (2013-2017)، واعتبر برنامج مزدوج بقيمة 15 مليون يورو استفادت منه وزارة الفلاحة والتهيئة الريفية والصيد البحري، والهدف منه تطوير قطاع الصيد وتربية المائيات.²

¹ - بوطورة فاطمة الزهراء، نوفل سمايلي، مرجع سابق، ص 299-316.

² - Rapport sur la coopération UE-Algérie édition 2016, Alger :délégation de l'union européenne en Algérie 2016 , p. 45.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

2- تطور السياسات الزراعية في الجزائر

1-2- سياسة التسيير الذاتي خلال الفترة (1962- 1980)

عرف قطاع الزراعة في الجزائر عدة سياسات تنموية منذ الاستقلال بدأت بمرحلة التسيير الذاتي خلال الفترة (1962-1980) وكانت الجزائر في بداية هذه المرحلة تواجه عدة مشاكل في هذا القطاع خلفها الاستعمار فوضعت مراسيم لتنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإعطائها الطابع القانوني، لتليها مرحلة الثورة الزراعية بميثاق الوطني سنة 1971، وبدأ تطبيقه سنة 1972 بهدف التوزيع العادل للثروة وإشراك المواطنين في التنمية الاقتصادية الزراعية وتحسين الإنتاج، إلا أنها لم تحقق ما كانت تطمح إليه الدولة.¹

2-2- الإصلاحات الزراعية و إعادة الهيكلة (1981-1990)

شهد الاقتصاد الوطني خلال المرحلة السابقة عدة اختلالات ومشاكل أدت إلى انخفاض الأداء الاقتصادي والتحول في البنية الاجتماعية، ما حتم على الجزائر اتخاذ إستراتيجية أخرى مبنية على فكرة التقليل من نقائص الخطة السابقة قبل الشروع في تنفيذ أية خطة تنموية جديدة، أين شهدت هذه الفترة انجاز مخططين تنمويين :

✓ **المخطط الخماسي الأول 1980-1984:** تميزت هذه المرحلة بإعادة النظر في الاقتصاد الوطني و تغيير هيكله، فقد اهتم هذا المخطط بالقطاعات غير النفطية كالصناعة الخفيفة و تطوير الإنتاج الزراعي فقد أعيدت بعض الأراضي المؤممة إلى أصحابها وشجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي خصوصا في الجنوب بتقديم قروض للفلاحين فقد أنشأت البنك الفلاحي للتنمية الريفية الزراعية سنة 1982، كما قامت بإعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة واستيراد الآلات الزراعية وتوزيعها بشروط ميسرة وتشجيع الاستثمار في الموارد المائية بحفر الآبار وإقامة السدود، وقد كان يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الزراعية.²

¹ - شيخاوي سهيلة، مرجع سابق، ص 129.

² - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص99.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

✓ **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:** لقد خصص لهذا البرنامج غلafa ماليا قدر بـ 828.38 مليار دج منه 115.42 مليار دج لقطاع الفلاحة و حاول إلى تقليل الاعتماد على الخارج وتنظيم الاقتصاد والاعتناء بالزراعة.¹

وقد تم تحديد مجموعة من الأهداف خلال هذا المخطط منها توليد فائض اقتصادي سنوي متاح للتنمية نسبة 0.4 % وتحسين حالة التشغيل بزيادة فرص العمل بنسبة 0.6 % سنويا.² وفي سنة 1989 تكونت حوالي 29000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية.³

2-3- واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات خلال الفترة (1990-1999)

وهي مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق المفتوحة ومن أهم الدوافع التي جعلت الجزائر تتجه نحو اقتصاد السوق فشل النظام الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ارتفاع المديونية الخارجية والأعباء التي ترتبت عنها، عجز الموازنة العامة، ارتفاع نسبة التضخم، تدهور أسعار صرف العملة الوطنية، انخفاض الإنتاجية في المشاريع، اختلال القطاع المصرفي وضعف النظام الضريبي.⁴ ومن أبرز الإصلاحات الحكومية للقطاع الفلاحي خلال فترة التسعينات:⁵

- وضع خطة لبناء ستة سدود في نفس السنة واستصلاح 33.5 ألف هكتار من الأراضي لسقيها من هذه السدود فضلا عن إجراء دراسة لإنجاز 20 سد لغرس 60 ألف هكتار، تطوير مصائد الأسماك الحرفية لفائدة صغار صيادي الأسماك وقدرت تكلفته الإجمالية بـ 17 مليار دولار، انجاز مشروع تنمية إنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني لأصحاب المزارع الصغيرة في ولاية تيارت والمشروع النموذجي المشترك بين الجزائر وتونس تحت إشراف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إنشاء الديوان الوطني للأراضي.

¹ يحيواي عبد الحفيظ، إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة وما بين الميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980-2014)، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر 03، 2016، ص 174.

² التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

³ رمضان أحمد العمر، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، وسيل تطويره 1980-2017، مؤتمر دولي حول الأمن المجتمعي والجماعي في الوطن العربي، طرابلس، 16-17 أكتوبر، 2020، ص 41.

⁴ سنوسي بن عومر، مراد بودية، محمد جميل، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الاصلاحات في الجزائر واثره على التنمية الاقتصادية، المجلة الاقتصادية للاقتصاد والإدارة، العدد 05، 2014، ص 30.

⁵ شيخاوي سهيلة، مرجع سابق، ص 133.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الزراعية (ONTA) سنة 1995 و الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، إنشاء صندوق لتعويض الفلاحين عن الأضرار الطبيعية و إنشاء القرض التضامني الفلاحي و حل دواوين التموين و إنشاء الغرف الفلاحية و الشروع في برنامج التشغيل الريفي.

4-2- سياسات إصلاح القطاع الفلاحي خلال الفترة (1999-2019)

حيث تميزت هذه الفترة باستكمال مخطط التنمية الفلاحية، و قد خصصت الدولة لهذا المخطط غلafa ماليا يزيد عن 07 مليارات خلال الفترة 2001-2009، لغرض تنظيم استغلال الأراضي و توفير العتاد الفلاحي و التجهيزات اللازمة، و شهدت هذه الفترة عدة برامج لتنمية القطاع الفلاحي من أهمها:¹

- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) : و خصص له 525 مليار دينار جزائري. و قد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2005-2009) : و خصص له ما يقارب 55 مليار دولار امريكي، تهدف أساسا لإعادة توازن الإقليمي من خلال شبكة الطرق و التخفيف من المشاكل المتعلقة بالموارد المائية و تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

و قد باشرت الجزائر منذ سنة 2009 سياسة جديدة تعرف باسم التجديد الفلاحي و الريفي تهدف هذه السياسة الى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج بزيادة إنتاج المحاصيل و المنتجات الإستراتيجية، و كذلك توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع.²

✓ البرنامج الخماسي 2010-2014 : المخطط بتنفيذ سياسة التجديد الزراعي و الريفي لتعبئة موارد العمومية تقدر بـ 240 مليون دولار أمريكي، مساهمة بذلك في تشجيع الاستثمارات الخاصة، و عصنة المناطق الريفية. و يسعى هذا المخطط إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني و خصص له غلafa ماليا قدر بـ 21214 مليار دج في ظل مختلف هذه البرامج نجد أن الدولة قد أعطت مكانة للقطاع الزراعي و أحدث قفزة نوعية فيه بتمويل و دعم الاستثمارات الاقتصادية ذات الطابع الزراعي فنجد أنه خصص 1000 مليار دج لتنمية قطاع الفلاحة.³

¹ - هدى بن محمد، عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد 05، جانفي، 2020، ص 40.

² - هدى بن محمد، مرجع سابق، ص 44.

³ - شيخاوي سهيلة، مرجع سابق، ص 149.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

✓ النموذج الاقتصادي للنمو 2015

حيث تبنت الجزائر خلال سنة 2015 نموذج جديد للنمو الاقتصادي حيث تم تحديد ثلاث مراحل وهي:¹

أ. مرحلة الانطلاق (2015-2019)

حيث تم وضع مخطط عمل خاص بالفلاحة والزراعة والثروة الحيوانية لدعم ومتابعة أصحاب المشاريع الفلاحية وتحديث المزارع، تطوير وتكثيف الجهود لحماية وتطوير الإنتاج الغابي والأحواض المائية، حماية وحفظ الموارد السمكية، مرافقة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، و زيادة تطوير صادرات السمك.

حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى تحقيق :متوسط نمو في القطاع الفلاحي بنسبة 5 %، وارتفاع قيمة الإنتاج إلى 4300 مليار دينار جزائري، المساهمة في بيئة التشجير بـ 13 %؛ تخفيض قيمة الواردات بـ 02 مليار دولار؛ الصادرات بـ 1,1 مليار دولار، الوصول إلى 1500000 منصب شغل.

ب. المرحلة الانتقالية (2020-2025)

وهي عبارة عن مرحلة انتقالية تسمح بتحقيق إمكانيات تطوير الاقتصاد.

ج. مرحلة الاستقرار (2025-2030)

تعزير نظام الاستثمار بواسطة تحفيز خلق المؤسسات الفلاحية والصناعات الغذائية، تأسيس نظام وطني للاستثمار في التجهيزات الفلاحية العمومية وتسعير الشركات الفلاحية في البورصة وحوكمة الأمن الطاقوي والموارد الطاقوية، إضافة إلى التأكيد على الاندماج الإفريقي كأداة لتنويع الصادرات، كما أنه من المرغوب أن تتم عصرنة هذا القطاع وتوقع زيادة نسبة نمو تقدر بـ 6.5% خلال هذه الفترة.²

¹ - نفس المرجع، ص 150.

² - محمد السعيد سعيداني وأحمد بكاي، دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر (قراءة قياسية تقييميه للانجازات والعقبات والآفاق المتوقعة بحلول2030).

مداخلة في ملتقى وطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، يوم 10 مارس 2018، جامعة يحي فارس، المدية، ص 21.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

3- مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

3-1- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي

احتل القطاع الفلاحي مكانة مهمة حيث كان في المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الخام بعد قطاعي الخدمات والمحروقات،¹ ولمعرفة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي من خلال معرفة تطورات ناتج المحلي الخام بما يشتمل عليه هذا القطاع من منتجات زراعية، غابية، والثروة الحيوانية والسمكية، والجدول الموالي يوضح مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

الجدول رقم (06) : يوضح مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة

(2010-2019)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الناتج المحلي	الناتج الفلاحي	نسبة المساهمة
2010	161734.4	13644.41	8.4 %
2011	199416.64	16242.60	8.15 %
2012	207821.72	18334.02	8.8 %
2013	209415.56	20573.39	9.8 %
2014	213343.00	21966.60	10.3 %
2015	166894.00	19718.00	11.8 %
2016	158401.88	19476.73	12.3 %
2018	204523.00	20769.54	10.15 %
2019	171157.86	25291.00	14.77 %

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للإحصاءات الزراعية العربية الأعداد (33-34-35-36-37-38-39-40).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الناتج الفلاحي بلغ سنة 2016 ما مقداره 19476.7 مليون دولار بنسبة مساهمة قدرت بـ 12.3% من الناتج المحلي الاجمالي بعدما كان 13644.41 مليون دولار سنة 2010 بنسبة مساهمة قدرها 8.4%، و يرجع هذا التطور للإصلاحات والتدابير المتخذة لتطوير القطاع الفلاحي خلال الفترة المدروسة، وكذلك لسياسة التجديد الفلاحي التي سطرتها وزارة الفلاحة

¹ - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 127.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

والتنمية الريفية، والمتعلقة خاصة بالأمن الغذائي، وذلك من خلال رفع قيمة الدعم الموجه لهذا القطاع، والعمل على عصنة جهاز الإنتاج، وعلى الرغم كل الجهود المسخرة في الرفع من مقدرات القطاع الفلاحي.¹ إلا أن مساهمته في الناتج تبقى ضعيفة مقارنة بالإمكانات المادية والطبيعية التي تمتلكها الجزائر، حيث سجلت أكبر نسبة مساهمة في إجمالي الناتج 14.77% سنة 2019.

3-2- مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات

يمثل هذا المؤشر حجم الصادرات من القطاع الفلاحي، وهو يعبر عن الاكتفاء الذاتي الداخلي وتحقيق فائض من هذا الناتج وبالتالي إمكانية تصديرها وتحقيق عوائد مالية مهمة بالعملة الصعبة.² والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات للفترة (2010-2019)

الجدول رقم (07): مساهمة الناتج الفلاحي في الصادرات الكلية للفترة (2010-2019)

الوحدة: مليون دولار

النسبة المئوية %	الصادرات الفلاحية	الصادرات الكلية	السنوات
0.46%	208.51	45189.34	2010
0.46%	208.51	45189.34	2011
0.27%	208.51	76711.64	2012
0.87%	568.51	65181.08	2013
1.02%	647	62884.29	2014
1.86%	648.1	34796	2015
2.57%	756.8	35191.1	2016
2.96%	1239.4	41797.3	2018
3.62%	1299.8	35823.5	2019

المصدر : بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية الأعداد (32-33-34-37-39-40).

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات الكلية شهدت تطوراً خلال الفترة (2010-2019)، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من 45189.3 مليون دولار سنة 2010 إلى 76711.64 مليون دولار سنة 2012 وهي أعلى قيمة خلال الفترة المدروسة، لتتخفف قيمة الصادرات ابتداءً من سنة 2014 حيث بلغت

¹ فرح بن سالم، مرجع سابق، ص 58.

² عمر طاهري، محمد لعقاب، دور القطاع الفلاحي في معالجة مشكل البطالة وخلق فرص العمل في الجزائر 2010-2019، 2016، الملتقى الوطني العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وتحديات"، جامعة البويرة، 2021، ص373.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

35823.5 مليون دولار سنة 2019، كما نلاحظ أن صادرات القطاع الفلاحي شهدت ارتفاعاً من 208.51 مليون دولار سنة 2010 بنسبة مساهمة في نسبة الصادرات الإجمالية بـ 0.46%، لتحقيق 771.2 مليون دولار سنة 2016 بنسبة مساهمة في نسبة الصادرات الإجمالية بـ 2.57%، إلا أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي لم يتعد 4% من مجموع الصادرات الكلية، وهي نسبة ضعيفة جداً لا تساهم في تطوير الإقتصاد الجزائري. الذي يعتمد أساساً على صادرات قطاع المحروقات، حيث تتمثل معظم المحاصيل الموجهة للتصدير في الفواكه الطازجة والمجففة، التمور، السكر الخام والزيت النباتية.

3-3- مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل

للقطاع الفلاحي دور مهم في التنمية الاقتصادية، فهو يساعد على مكافحة البطالة، ويعمل على الحد من الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المدن وتحويل اليد العاملة البسيطة من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى،¹ ويمثل الجدول الموالي تطورات عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي بالنسبة إلى مجموع القوى العاملة الكلية:

الجدول رقم (08) : القوة العاملة في القطاع الفلاحي نسبة إلى القوة العاملة الكلية للفترة

(2010-2019)

السنوات	القوة العاملة الكلية	القوة العاملة الفلاحية
2010	14968	3175
2011	15285	2442.6
2012	11423	2476.5
2013	11964	2528.9
2014	11454	2550.6
2015	11931	4959.8
2016	12117	2545
2017	10858	2608.77
2018	12400	2648.98
2019	12700	2693.55

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للإحصاءات الزراعية العربية أعداد مختلفة (33-35-37-39-40).

¹ - المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، تقرير 2004، ص 80.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك تراجع في اليد العاملة الكلية من 15285 ألف عامل سنة 2011 إلى 10858 ألف عامل سنة 2017، كما ان نسبة مساهمة القوة العاملة في القطاع الفلاحي نسبة إلى القوة العاملة الكلية للفترة 2010-2019 بلغت أكبر نسبة لها بـ 41.5% سنة 2015، لتتخفف بعدها حيث بلغت 21.20 % سنة 2019.

ويرجع سبب هذا التراجع إلى أن القطاع الفلاحي قطاع غير مستقر نظراً لحساسيته للظروف المناخية والتقلبات الموسمية وكمية تساقط الأمطار، حيث مازال يعتمد القطاع الفلاحي في الجزائر على الطرق التقليدية في الفلاحة في ظل نقص تكوين الفلاحين، ونتيجة عدم الاستقرار يدفع الكثير من الفلاحين إلى النزوح إلى المدن بحثاً عن فرص عمل¹.

مقارنة اليد العاملة في القطاع الفلاحي بقطاع الصناعة وقطاع الخدمات

الجدول رقم (09) : يوضح نسبة العاملين في القطاع الفلاحي مقارنة ببقية القطاعات الأخرى

الخدمات	الصناعة	الفلاحة	السنوات
59.27	31.07	9.66	2013
59.69	31.17	9.15	2014
60.20	31.15	8.66	2015
60.47	31.18	8.34	2016
59.86	30.75	9.39	2017
59.18	30.73	9.30	2018
60.11	30.69	9.21	2019

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على: بيانات البنك الدولي

<https://www.albankaldawli.org>

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قطاع الخدمات في الجزائر يستقطب أكبر نسبة من اليد العاملة، حيث بلغت 60.11 % سنة 2019، و في قطاع الصناعة بلغت نسبة إجمالي عدد العاملين 30.69%، بينما كانت نسبة العاملين في القطاع الفلاحي خلال نفس السنة 9.21 % وهي نسبة ضعيفة جداً، حيث يعتبر القطاع الفلاحي في المرتبة الثالثة من حيث استقطاب اليد العاملة، حيث ان انخفاض عدد اليد العاملة الفلاحية باستمرار واتجاهها نحو القطاعات الأخرى بسبب توفر الفرص والمميزات في القطاع الخدماتي خاصة.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول علاقة التكوين بالشغل، 1999، ص57.

المطلب الثالث

دور القطاع الفلاحي في حل مشكلة الأمن الغذائي بالجزائر

1- معدلات الاكتفاء الذاتي

حسب الإحصائيات تبين أن الجزائر تعتمد كثيرا على واردات الغذاء من الخارج، وللتوضيح سنقوم بدراسة وضعية الاكتفاء الذاتي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر للفترة

(2006-2019)

السنوات	الحبوب	البطاطا	الخضر	الفواكه	الزيوت	اللحوم	الأسماك	البيض	الألبان	البقوليات
2006	35.62	95.94	99.26	92.07	7.07	83.15	89.13	98.51	40.44	21.39
2007	33.83	88.22	99.72	90.70	6.21	86.71	90.40	98.98	42.64	20.79
2008	16.02	96.93	99.72	90.70	6.21	86.71	90.40	99.91	42.64	17.69
2009	39.88	95.48	99.65	89.78	12.12	88.13	83.53	99.91	46.50	26.86
2010	36.48	96.68	99.70	90.65	6.15	89.92	84.51	99.74	51.06	25.99
2011	31.96	97.15	99.73	91.47	13.3	90.50	77.47	99.80	52.90	27.68
2012	34.2	96.4	99.6	91.8	8.0	90.60	79.6	99.80	51.60	32.3
2013	39.57	98.52	99.74	93.03	14.03	93.05	81.67	99.80	63.17	34.02
2014	21.65	97.44	99.80	89.97	8.03	90.13	71.35	99.90	50.48	32.78
2015	21.39	96.74	99.78	91.3	5.6	91.96	53.5	99.7	82.2	27.69
2016	18	98.3	99.6	94.8	8.7	92.7	50.6	99.6	80.6	31
2017	21.2	97.0	100	99.3	10.2	95.6	84.8	100.0	89.7	50.5
2018	26.6	98.3	99.8	100.8	10.4	85.1	87.1	99.4	83.8	36.1
2019	24.7	98.3	100.1	102.5	11.2	93.5	90.3	99.9	74.5	82.7

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة (26-40)، الخرطوم.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الحبوب رغم أنها مادة أساسية للغذاء إلا أنها لا تحقق الاكتفاء الذاتي حيث تشهد تذبذبا طوال فترة الدراسة، فقد سجلت أكبر نسبة 39.57% سنة 2009 وأدناها في سنة 2008 قدرت ب16.02%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع الكميات وأن الجزائر تستورد الحبوب بكميات كبيرة لتلبية الطلب المحلي، أما عن البقول الجافة فقد أخذت معدلات الاكتفاء الذاتي منحى تصاعديا حيث بلغت النسبة 20.79% سنة 2007، لترتفع في السنوات التي تليها حتى بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 82.7% سنة 2019. إلا أنها لا تلبى احتياجات الطلب الوطني مما أدى إلى التوجه نحو الاستيراد، أما عن مجموعة الزيوت والشحوم فالجزائر مازالت تشهد عجزا في هذه المواد الزراعية حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 11.2 سنة 2019 وهي نسبة ضئيلة جدا.

أما بالنسبة للألبان ومنتجاتها شهدت تذبذبا في نسبة الاكتفاء الذاتي حيث بلغت أدنى نسبة اكتفاء ذاتي ب40.44% سنة 2006 ومن ثم تطورت إلى أن بلغت أعلى مستوى لها سنة 2017 بنسبة 89.7% وذلك يرجع لمشاريع دعم المزارعين (منح قروض، ودعم وحدات الإنتاج الخاصة)،¹ إلا أنها لم تتمكن من تحقيق نسب كافية تغنيها عن الاستيراد، وبالنسبة للأسماك فقد سجلت معدلات اكتفاء ذاتي متذبذبة حيث بلغت أعلى قيمة 90.40% سنة 2007 و2008 وبلغت أدنى نسبة للاكتفاء الذاتي سنة 2015 ب50.60%.

من خلال الجدول نلاحظ بان سلع الخضار والفواكه وجملة اللحوم والبيض شهدت معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة، فالخضر سجلت نسب اكتفاء ذاتي ب100%، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في الإنتاج، أما فيما يخص الفواكه فقد شهدت نسبة اكتفاء ذاتي 102.5% حيث أصبح هناك فائض في الإنتاج. أما اللحوم وخاصة البيضاء ومنتوج البيض فيمكن القول أن الجزائر مكتفية ذاتيا. أظهرت المنتجات الرئيسية خلال سنة 2019 عجزا في الإنتاج مقارنة بالطلب الوطني (29.4% من القمح الصلب - القمح الطري 90.2% - البقول 62.6% - الحليب 49%). وفي ظل التحديات التي تواجهها الزراعة في سياق الاحتباس الحراري، أبرز التقرير إمكانية تنمية الزراعة الصحراوية كمكمل ضروري لزيادة الإنتاج، وتعزيز صناعة الأغذية الزراعية من خلال توسيع المناطق ذات الإمكانيات المثبتة، وتنمية المحاصيل الصناعية في الجنوب (الذرة، فول الصويا، بنجر السكر، إلخ).

¹ - شيخاوي سهيلة، مرجع سابق، ص105.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

وإنشاء المكتب الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية (ODAS)، حيث يمثل الرهان في ضمان الأمن الغذائي ببلاذ، وتعزيز مصادر الإمداد للمراكز الحضرية الكبيرة في الشمال¹. وكخلاصة يمكن القول بأن الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني في تطور، إلا أنه تطور لا يرقى إلى تحقيق أمن غذائي حقيقي خاصة بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية.

¹ - مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات، موقع بوابة الوزارة الأولى، www.premier-ministre.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 10-06-2022 على الساعة 22:40.

المبحث الثاني واقع وآفاق تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

يعد التطور الصناعي في أي قطر معيارا لمستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي، حيث ساهمت الثورة الصناعية من خلال التطور السريع لمستوى الإنتاج الصناعي، في التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من دول العالم الصناعي المتقدم. وبدورها تسعى الجزائر لتطوير القطاع الصناعي وتأهيله من خلال البرامج الاقتصادية المختلفة المسطرة منذ الاستقلال.

المطلب الأول

واقع القطاع الصناعي في الجزائر والعوائق التي تواجهه

تمتلك الجزائر العديد من المقومات التي يمكن أن تجعلها رائدة في المجال الصناعي، وخاصة المؤهلات الطبيعية والهيكلية وما تتوفر عليه من فرص للاستثمار خاصة في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة.¹

فقد شهد الاقتصاد الجزائري تحولات هيكلية رئيسية تراوحت بين ثلاث حقب متتالية، أولها بين 1962-1966، وهي مرحلة التأسيس لاقتصاد الدولة بعد المرحلة الاستعمارية، ثم خلال هذه المرحلة إخضاع المؤسسات الصناعية التي غادرها المعمرون إلى نظام التسيير الذاتي سنة 1963 وإنشاء دواوين وطنية (كديوان الحبوب وديوان التجارة) وشركات وطنية (كشركة الكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لتسويق المحروقات. مساهمة القطاع الصناعي كانت بحوالي 20 % في الإنتاج الكلي، وشهدت سنة 1967 ميلاد المخطط الثلاثي الأول في تاريخ الجزائر المستقلة الذي هدف إلى تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي.

أما المرحلة الثانية 1967-1978 فقد مثلت عهد الاقتصاد الإداري أو الاشتراكي، انتهاج سياسة اقتصادية شاملة والمبنية على إستراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة وتوجيه الإنتاج الصناعي نحو السوق الداخلي وهو ما يعرف بإستراتيجية إحلال الواردات، باعتبارها أساس الثورة الصناعية تعزيزها ببرنامج التصنيع الواسع الذي قامت به الشركات الوطنية المختلفة، وأصبحت مهيمنة على الجهاز الإنتاجي الصناعي، بنسبة تزيد عن 80 %.²

¹ - سليم بوهيدل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية الجزائرية - آفاق 2025-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017، ص 185.

² - محمد بلقاسم بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي - الجزائر-، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 96.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

ومرحلة ثالثة ابتداء من 1988 حيث تم الانتقال الراديكالي نحو اقتصاد السوق، و هي تحولات بفعل تفاعل المتغيرات المحلية و الدولية، التي كانت الجزائر فيها خاضعة لسياسات المؤسسات الدولية الاقتصادية و السياسية كشكل جديد للتوسع الامبريالي.¹

1- الموارد الطبيعية

تمتلك الجزائر احتياطات طاقوية و منجمية معتبرة تتواجد عموما في جنوبها، و تصنف ضمن أكبر البلدان المنتجة للنفط و الغاز في العالم. فقد احتلت المرتبة السابعة عشر عالميا من بين الدول المنتجة للنفط، و قد احتلت الجزائر المرتبة السادسة عربيا من حيث صادرات النفط بـ 13.494 مليون دولار، و المرتبة الثامنة عالميا في إنتاج النفط، و المرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي.² كما تمتلك احتياطي يبلغ حوالي 250000 مليار م³ من الغاز الطبيعي، و للجزائر ثروات طبيعية أخرى مثل الحديد الذي ينتج من منجم الوزنة و منجم بوخضرة الذي ينتج 3.645 مليون طن و منطقة غار جيبيلات التي تتوفر على أكبر احتياطي في العالم. يوجد أيضا الفحم و اليورانيوم و الذهب (في جبال الهقار) و الزنك و الرصاص و النحاس و الزئبق، ما يسمح للجزائر بتنوع الإنتاج خاصة في قطاع الصناعة، فهي تتوفر على أكثر من 30 معدن البشرية مثل، الزنك، الرصاص، البارييت، الرخام، التنغستن، الذهب و المعادن الثمينة كالألماس، و الأحجار الكريمة و المعادن النادرة، يوجد 173.000 طن من الذهب الخام في منجمي تيراك و أمسماسة و اللذان ينتجان 18 غ/طن. و أما الفوسفات فهو يتمركز بمنجمي جبل العنق و النويف و يقدر انتاجه ب مليار طن، و اليورانيوم يتمركز في مناجم الهوقار. كما تشمل على احتياطات هامة من الاسمنت و الجبس و الحجر الجيري و غيرها من الموارد الطبيعية.³

و يسمح الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية التي تتميز بها الجزائر بخلق صناعة تحويلية كثيفة تساهم بدفع عجلة الاقتصاد الوطني.⁴

¹ نجية بلخير، التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري: دراسة في مؤشرات الهيكل الصناعي، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 07، جوان 2015، ص 112.

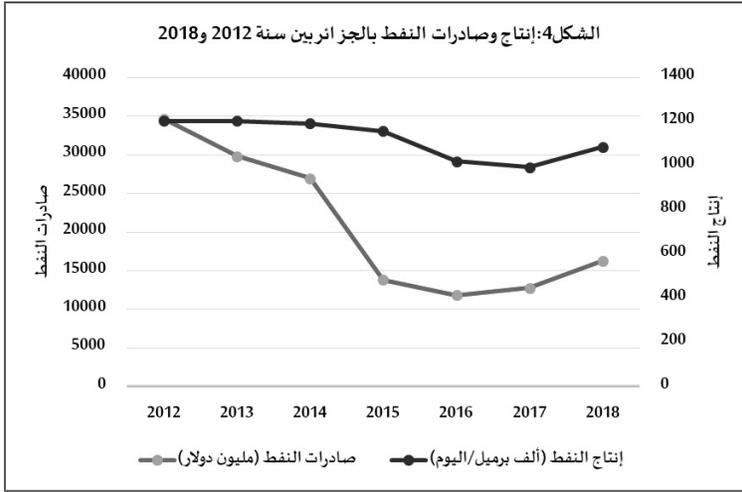
² ألاء أحمد، ترتيب الدول المصدرة للنفط، / <https://www.mosoah.com/>، نشر في 14 مارس 2022، تاريخ الاطلاع 29 ماي 2022 الساعة 22:30.

³ عروب رتيبة، تسعديت، اهمية تاهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الوطني الاول حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية... أم قطيعة، مستغانم، 2012، ص 145.

⁴ سليم بوheidل، مرجع سابق، ص 185.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

الشكل رقم (04): مخطط يوضح إنتاج و صادرات النفط بالجزائر بين سنة (2012-2018)

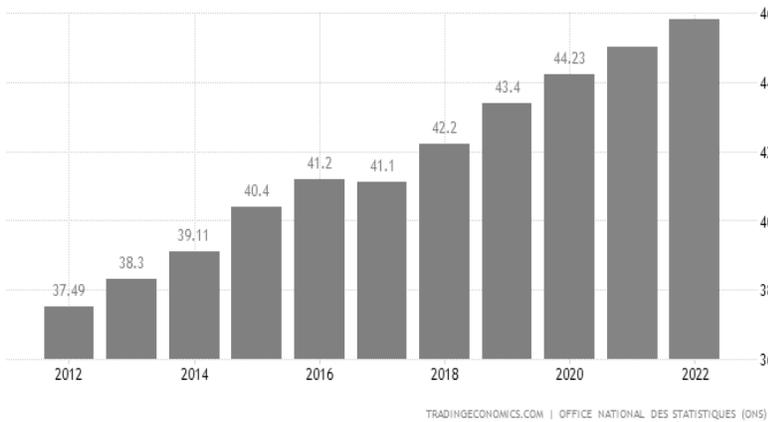


المصدر : تقرير الصناعة العربية 2018-2012.

2- الموارد البشرية

تتوفر الجزائر على موارد بشرية مهمة بتعداد سكاني بلغ أزيد من 44 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2021 .

الشكل رقم (05): تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (2012-2022) الوحدة : مليون



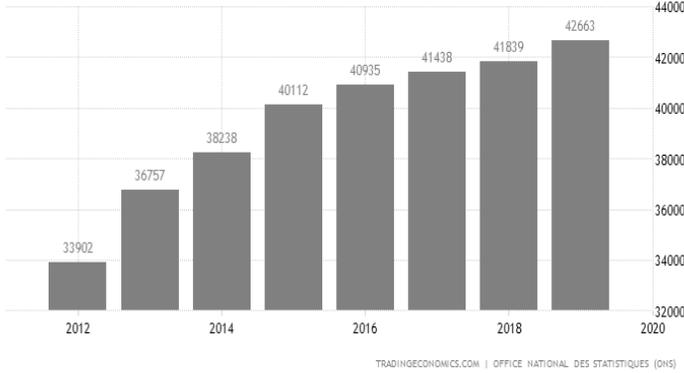
المصدر: موقع <https://ar.tradingeconomics.com>

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

و تعتبر الجزائر من إحدى أكبر الدول كثافة سكانية في دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، حيث قدرت نسبة القوة العاملة ب 41.70 % سنة 2019.¹

الشكل رقم (06): تطور معدل الاجور في قطاع التصنيع (2012-2020)

الوحدة: دج



المصدر: موقع <https://ar.tradingeconomics.com>.

نلاحظ من خلال الرسم البياني تطور قيمة الأجور في قطاع التصنيع بالجزائر حيث كانت تقدر بـ 33902 دج سنة 2012 وارتفع ليصل إلى 42663 دج سنة 2020.²

3- هيكل القطاع الصناعي في الجزائر

يشمل القطاع الصناعي مجموعة واسعة من الصناعات المختلفة بفرعيها الإستخراجية والتحويلية، و القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة التنموية الأولى كان يضم جملة من الفروع أو القطاعات كانت تنشط في الساحة الاقتصادية، وقد حددت هذه القطاعات كالتالي:³

3-1- قطاع الطاقة والصناعات البتر و كيميائية

تضمن هذا القطاع مؤسستين هما سونطراك و سونلغاز وكذلك معهدين للتكوين و عدة مدارس و مراكز تقنية، و قد اشتغل القطاع في المجالات التالية:

- التنقيب و الحفر عن مصادر المحروقات؛

- إنتاج و نقل المحروقات الخام؛

¹ - موقع <https://ar.tradingeconomics.com>، تاريخ الاطلاع 2022-05-29 على الساعة 00:20.

² - موقع <https://ar.tradingeconomics.com>، تاريخ الاطلاع 2022-05-29 على الساعة 00:20.

³ - عبدات عبد الوهاب، مرجع سابق، ص38.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

- تحويل أولي للمحروقات) التميع والتكرير؛
- تحويلات لاحقة (مواد أولية للمنظفات وأسمدة بما فيها الأسمدة الفوسفاتية...);
- إنتاج الكهرباء، وتوزيع المحروقات ومشتقاتها في الأسواق الخارجية؛
- توزيع الكهرباء والغاز ومشتقات البترول في الأسواق الداخلية.

2-3- قطاع الصناعات الثقيلة

- تضمن خمسة مؤسسات تنشط في المجالات التالية:
- البحث و التنقيب عن المواد المنجمية واستغلالها (باستثناء المحروقات)؛
 - تعدين الحديد والمعادن الأخرى مع نشاطات التحويل الأولي؛
 - الإنشاءات المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و الإلكترونية؛
 - تصميم وصناعة سلع التجهيز؛
 - الخدمات و الدراسات والأعمال المرتبطة عادة بالنشاطات السابقة.

3-3- قطاع الصناعات الخفيفة

- ويشمل النشاطات التالية:
- الصناعات الغذائية (السكر والمواد الدسمة و المصبرات والمشروبات وتحويل الحبوب...);
 - التبغ والكبريت؛
 - المنسوجات والألبسة الجاهزة والجلود والأحذية؛
 - الكيمياء والخشب والفلين والورق؛
 - الصناعات التقليدية، و معدات البناء؛
 - الخدمات و الدراسات والأشغال التي ترتبط عادة بالنشاطات السابقة.¹

4- خصائص القطاع الصناعي في الجزائر

يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بالعديد من الخصائص نذكر من أهمها:²

¹ - عبدات عبد الوهاب، مرجع سابق، ص39.

² - عيدي الطيب، عقون ام الخير، دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في التنمية الاقتصادية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 294.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

- ضعف القدرة على المنافسة:

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، و انحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، و عملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية، و فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية و التعرف على طبيعتها، و خير ما يعكس هذه المشاكل و غيرها تزايد مستوردات القطاع.

- العلاقة مع السوق الخارجية:

إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية و بخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية و التجهيزات و المساعدة الأجنبية، و كذلك في مجال تجديد و تطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما زاد من مشاكل التعامل مع هذه السوق.

- ارتفاع كلفة الإنتاج:

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها من مثيلاتها في السوق العالمية و حتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، و هذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل و حتى المنافسة في سوقها الداخلية.

- بدائية وسائل الإنتاج:

لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج و الإدارة و التسويق، الآلات و المعدات و التجهيزات الحديثة أو وثائق براءة الاختراع و العلامات التجارية و النماذج الصناعية، و بذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى عملية الاستبدال و الصيانة للتكنولوجيات المستوردة.¹

- ضعف الإنتاج الصناعي :

تبقى مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الناتج الإجمالي المحلي، حيث تأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة و الصناعات الاستخراجية و قطاع الخدمات و التجارة إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح هلا بان تحتل مركزا خاصا في

¹ - عيدي الطيب، عقون أم الخير، مرجع سابق، ص 294.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة لم تستطع التخصص فيها وإنتاجها بكميات كبيرة و أذواق متطورة و جودة متميزة.¹

5- أسباب فشل عملية التصنيع في الجزائر

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى فشل عملية التصنيع في الجزائر منه بينها التأخر في المجال التكنولوجي، وعدم تأهيل العنصر البشري، و هي عوامل أدت إلى ضعف الطاقة الاستيعابية المحلية وعدم وجود ديناميكية الابتكار، بالإضافة إلى العديد من العوامل والتي نذكر من أهمها:

- المعوقات الإدارية والتنظيمية

حيث يعتبر تعقد الإجراءات الإدارية وطول الوقت الذي يستغرقه تأسيس مؤسسات صناعية جديدة، مع ضعف البنية التحتية وعدم توفر المعلومات الأساسية للمستثمرين من أهم أسباب فشل سياسة التصنيع في الجزائر.²

- تعثر عملية نقل التكنولوجيا الصناعية الحديثة

سوء تصميم السياسة التكنولوجية الذي اعتمد في أوائل السبعينات هي المذنب الأول في الأداء الصناعي الكارثي، و من بين شروط نجاح نقل التكنولوجيا، متعلقة بالقدرة الاستيعابية المحلية، فالجزائر قد فشلت لاعتمادها على منطق خاطئ مفاده أن التكنولوجيا تتجسد في استيراد المعدات الصناعية كسبيل للتقدم الاقتصادي. للتغلب على مشكلة العمالة الماهرة ونقص رأس المال البشري، وعدم إعطاء الأهمية الكبيرة لعنصر المعرفة الغائب، افترضوا ضمنا أنه يمكن للعمال المحليين اكتساب المعرفة اللازمة لاستخدام وإتقان التكنولوجيا.³

- عدم توفر اليد العاملة المؤهلة

عانت الجزائر منذ السنوات الأولى من الاستقلال من نقص حاد في مهارات قوة العمل، فقد أطلقت عملية التعليم في محيط الجهل بنسبة أمية بلغت في عام 1966 ، ولمعالجة هذا الوضع

¹ - سلامة وفاء، ولهة وردة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 2018، العدد 13، ص 142.

² - بوصافي كمال، عدمان مريزق، أهمية القطاع الخاص في ترقية القطاع الصناعي في الجزائر، ملتقى وطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، 2012، ص 108.

³ - نجية بلخيثر، مرجع سابق، ص 124.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

من خلال إنتاج رأس المال البشري يؤمل منه قيادة إستراتيجية التنمية المعتمدة، فقد تقررت مجانية التعليم، الذي لم يكن في متناول جميع السكان.

- نقص التمويل وارتفاع التكاليف

وذلك بسبب محدودية برامج دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية الوطنية بالرغم من تعدد البرامج المخططة، حيث أدى ذلك إلى استنزاف المدخرات الوطنية في عملية الاستيراد وذلك على حساب المشاريع الاستثمارية.¹

¹ - مصطفى بودرامة، الطيب قصاب، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، العدد 12، 2017، ص205.

المطلب الثاني الإصلاحات وسياسات تطوير القطاع الصناعي

استفاد القطاع الصناعي بعد الاستقلال من العديد من المخططات التنموية التي كان هدفها تنمية وزيادة مساهمة هذا القطاع الحيوي في الناتج الوطني، والخروج من التبعية لقطاع المحروقات ومن أهم هذه الإصلاحات نذكر:

1- سياسة إصلاح القطاع الصناعي للفترة (1967-1989)

وقد تميزت هذه الفترة بتنفيذ العديد من مخططات التنمية ونذكر منها :

1-1- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)

وهو أول خطة اقتصادية قامت بها الجزائر حيث حظي القطاع الصناعي بأهمية كبيرة، فقد بلغت مخصصات القطاع الصناعي من حجم الاستثمارات الكلية 6.5 مليار دج من أصل 11.081 مليار دج، أي بنسبة قدرها 59.1% من إجمالي الاستثمارات الكلية، تم تنفيذ منها حوالي 5.4 مليار دج، أي بنسبة 83 % من إجمالي الاستثمار المخصصة للقطاع الصناعي. وكان الهدف من هذا المخطط تحضير المستلزمات المادية والبشرية لانجاز المخططات القادمة وخاصة في مجال التصنيع.¹

1-2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

لقد بلغت حصة القطاع الصناعي خلال هذا المخطط 12.4 مليار دج من إجمالي الاستثمارات الكلية البالغة 27.74 مليار دج، أي بنسبة 44.70 % في حين بلغ حجم الاستثمارات المنجزة

¹ - بن حمو عبد الله، ملاحى رقية، مسيرة الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، يومي 23-24 نوفمبر 2014، جامعة الطارف، ص 4.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

20.8 مليار دج، أي زادت عن مخصصات ضمن المخطط ب 8.4 مليار دج، أي بنسبة زيادة 74.67% من المبلغ المخصص للمخطط، وتفسر هذه الزيادة في نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي إلى مسألة هامة في تاريخ الجزائر السياسي والاقتصادي، وهي تأميم قطاع المحروقات في فبراير عام 1971، ورافقه ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، مما أدى إلى زيادة عوائد الصادرات النفطية، واستخدام هذه الموارد في مجال تدعيم عملية التنمية الصناعية في البلاد.¹ وكان الهدف من هذا المخطط تطوير قطاع الصناعة لتلبية الحاجيات المحلية، من خلال خلق صناعة مصنعة أي صناعة وسائل الإنتاج.²

1-3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1979)

بلغت حصة القطاع الصناعي 48 مليار دج من أصل 110.22 مليار دج، أي بنسبة 43.54% وبلغت الاستثمارات المنجزة في القطاع نفسه 74.15 مليار دج، أي بزباد قدرها 26.15 مليار دج، أي بنسبة زيادة قدرها 54.47%.³

ومن أهم الانجازات التي تمت خلا هذا المخطط إنشاء شركات كبيرة تهتم بالصناعات الأساسية مثل: سوناطراك، الشركة الوطنية للحديد والصلب، شركة الصناعات الميكانيكية، مركب الحديد والصلب بالحجار(عنابة)، مصنع تمييع الغاز الطبيعي (سكيكدة)، مصنعي تكرير النفط (سكيكدة وبوهران). حيث بلغ عدد الشركات الوطنية في مجال الصناعة 49 شركة.⁴

1-4- المخططين الخماسي الأول (1980-1984) والخماسي الثاني (1985-1989)

تم إعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري وفق إستراتيجية تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال برنامج الاستثمار الذي تم تسطيره ضمن المخططين حيث اهتم بمجالات جديدة أهمها إنعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى التي لم تعط لها الأولوية في المخططات السابقة، مثل الصناعات الخفيفة، وقطاع الخدمات، وقطاع السكن، إضافة إلى توسيع شبكة الهياكل القاعدية مثل شق الطرقات وبناء السدود، وتطوير خطوط السكك الحديدية وغيرها. هذا بالإضافة إلى تطوير وتنمية المشروعات الاستثمارية التي هي في طور الإنجاز.⁵

¹ عبد اللطيف بن اشهنو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1980-1992)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص 84.

² صالح صالح، مرجع سابق، ص 22.

³ عبدات عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 36.

⁴ صالح صالح، مرجع سابق، ص ص 48-49.

⁵ عبدات عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 37.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

ومما سبق ذكره، نسجل من خلال المخططين المذكورين تراجع الاهتمام بالقطاع الصناعي، وهذا ما يلاحظ في الجدول المتضمن التوزيع النسبي لحجم الاستثمارات العامة في القطاع الصناعي في الجزائر للمدة 1967-1989.

الجدول رقم (11): التوزيع النسبي لحجم الاستثمارات العامة في القطاع الصناعي للمدة (1989-1967) (%)

المخطط الخماسي الثاني(85-89)	المخطط الخماسي الأول(80-84)	المخطط الرباعي الثاني(74-77)	المخطط الرباعي الأول(70-73)	المخطط الثلاثي الأول(67-69)	البيان
84.22	40.8	46.8	44.9	53.2	قطاع المحروقات
24.2	29.6	37.6	42.2	29.4	قطاع الصناعات الثقيلة
52.96	29.3	15.6	12.9	17.4	قطاع الصناعات الخفيفة

المصدر: عيدات عبد الوهاب، مرجع سابق، ص37.

نلاحظ من خلال الجدول تراجع نسبة الاستثمار في قطاع الصناعات الثقيلة والخفيفة خلال المخططات المتتالية، مع زيادة الاستثمار في قطاع المحروقات .

يمكن القول إن الإستراتيجية المطبقة خلال هذه الفترة لم تتمكن من تحقيق أهدافها بنسب مقبولة، حيث سميت هذه الفترة بالفترة السوداء بسبب ما خلفته من مؤشرات سلبية على النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة، وحجم المديونية، وتراجع قيمة الدينار الجزائري، مع ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، وكان لزاما التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي الحقيقي المعتمد على الانفتاح على اقتصاد السوق، والتخلي نهائيا على النظام الاشتراكي الذي انهار تماما مع انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية مما حتم على الجزائر اعتماد إصلاحات اقتصادية جذرية، كحل لنسيج صناعي متدهور.¹

¹ - Hocine Benissad, *Algérie : Restructurations et Réformes économiques 1979-1993*, Alger, OPU, 1994, pp. 209-218.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

2- سياسة إصلاح القطاع الصناعي للفترة (1990-2000)

2-1- برنامج التصحيح الهيكلي (1991-1993)

حيث تأثر النسيج الصناعي في الجزائر في هذه الفترة بشكل كبير، وكان لهذا البرنامج تأثيرات سلبية على القطاع الصناعي يمكن التطرق إلى أهمها فيما يلي:¹

- انخفاض الطاقة الإنتاجية للمنشآت الصناعية إلى اقل من 50 %؛
- ارتفاع حجم ديون مؤسسات القطاع الصناعي العمومي اتجاه القطاع المصرفي إلى 450 مليار دينار؛

- نمو سالب الناتج الصناعي الخام ب 2.9 % ؛

- ارتفاع التضخم إلى 20.5 % ؛

- الاستثمار لم يتجاوز نسبة 6.2 % كمتوسط سنوي خلال هذه الفترة ؛

- ارتفاع معدل البطالة إلى 20 % بسبب غياب الاستثمار؛

- انخفاض قيمة الدينار زاد قيمة تكاليف الإنتاج، بسبب اعتماد القطاع الصناعي على واردات المواد الأولية .

من خلال الآثار الاقتصادية التي ترتبت على برنامج التصحيح الهيكلي للفترة (1991-1993) يمكن القول بان تلك الفترة خلفت عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني، وظهرت آثاره على الهيكل الصناعي في السنوات الموالية.²

2-2- برنامج دعم الاستقرار و إعادة الهيكلة (1994-1998)

حيث شهدت هذه الفترة تغييرات سياسية واقتصادية مهمة، خاصة بعد عجز الجزائر عن سداد ديونها، و ما ترتب عنه من إعادة جدولة الديون مقابل القيام بإصلاحات مالية ونقدية . حيث إن تطبيق الاتفاق الموسع مع صندوق النقد الدولي أدى إلى نتائج عديدة خاصة على القطاع الصناعي و من بين أهم هذه النتائج نذكر ما يلي:³

- خصوصية 400 شركة عمومية من أصل 1255 مؤسسة، حيث كان مصير تغاب المؤسسات التصفية ما أدى إلى فقدان 350000 منصب شغل؛

¹ - عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص 87.

² - عبد الرحمان تومي، نفس المرجع، ص 87.

³ - سليم بوهيدل، مرجع سابق، ص 110.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

- اقتصرت عملية الخوصصة عن طريق البورصة على 03 مؤسسات فقط، وبقي التداول على أسهمها شبه منعدم، كما اقتصر نشاط البورصة على يوم واحد في الأسبوع طيلة السنوات اللاحقة، مع حجم تداول يساوي الصفر في أغلب أيام التداول.
- انخفاض الصادرات خارج المحروقات حيث ظلت هامشية طيلة هذه الفترة .

الجدول رقم (12) : التالي يوضح عدد المؤسسات التي أغلقت أبوابها (إلى 30 جوان 1998)

المجموع	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات عمومية اقتصادية	القطاعات الاقتصادية
25	2	18	5	الفلاحة
443	-	383	60	الصناعة
249	-	195	54	البناء والاشغال العمومية
98	-	83	15	الخدمات
815	2	679	134	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، تقرير الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998.

يظهر الجدول أعلاه ان القطاع الصناعي كان أكثر القطاعات تضررا من حيث عدد المؤسسات التي أغلقت أبوابها بـ 443 مؤسسة، ذلك أن نسبة 54 % من عمليات حل المؤسسات كانت في القطاع الصناعي.¹

الجدول رقم (13) : يوضح حصيلة عمليات تخفيض عدد العمال في القطاع الصناعي خلال

الفترة (1994-1998)

المجموع	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات عمومية اقتصادية	القطاع القانوني
36868	232	6310	30235	عدد العمال

المصدر: المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، تقرير الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998.

¹ - عروب رتيبة، تسعديت بوسبعين، مرجع سابق، ص166.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على قطاع الصناعة حيث فقد 36868 عامل مناصب عملهم خلال الفترة (1994-1998).

3- سياسة الإنعاش الاقتصادي (2000-2009)

حيث تميزت هذه الفترة بزيادة الإنفاق من طرف السلطات العمومية، وقد شهد القطاع الصناعي معدلات نمو مقبولة.

والجدول التالي يوضح حجم النفقات العمومية ومعدل نمو القطاع الصناعي خلال الفترة (2001-2009).

الجدول رقم (14) : النفقات العمومية ومعدل نمو القطاع الصناعي خلال الفترة (2001-2009)

السنوات	نفقات العمومية (مليار دينار)	معدل نمو القطاع الصناعي (%)
2001	1519	5.1
2002	1583	4.7
2003	1730	2.4
2004	1885	2.8
2005	2105	3.4
2006	2543	3.5
2007	3143	3.0
2008	4882	6.2
2009	5191	8.5

المصدر: سليم بوهيدل، مرجع سابق، ص 116-117.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تذبذب معدلات نمو القطاع الصناعي مقارنة بالزيادة المستمرة للنفقات العمومية حيث سجلت أعلى نسبة نمو بـ 8.5% سنة 2009 حيث بلغت قيمة النفقات العمومية السنة 5191 مليار دينار.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

4- سياسة إصلاح القطاع الصناعي للفترة (2009-2014)

1-4- سياسة الإنعاش الاقتصادي (2009-2014)

يرتكز برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال هذه الفترة على المحاور الآتية:¹

- تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛

- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛

- سياسة للنفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية.

وقد سطر هذا البرنامج أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، تنطلق الأهداف العملية من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحلية منها ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خصوصا تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجيات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، وترمي هذه الأهداف العملية إلى تحقيق ثلاث أهداف نوعية هي: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الوطني.²

الجدول رقم (15): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)

النسبة%	المبلغ بملايير د.ج	القطاعات
45.42 %	1908.5	أولا - برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها: السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزايد السكان بمياه الشرب (خارج- الأشغال الكبرى)، الثقافة، الشباب والرياضة، إيصال الكهرباء والغاز للبيوت، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتلفزيون، إنشاء منشآت للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.
40.52 %	1703.1	ثانيا - برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها:

¹ - صالحى ناجية، مخناش فتيحة، واقع استراتيجي النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 3، ديسمبر 2012، ص ص 169-170.

² - نفس المرجع، ص 169.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

		قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع الماء (السدود والتحويلات)، و قطاع تهيئة الإقليم
08.02 %	337.2	ثالثا- برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها: الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.
04.85 %	203.9	رابعا - تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.
01.19 %	50.0	خامسا - برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال.
100 %	4202.7	البرنامج الخماسي (2009-2005)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على منشورات موقع الوزارة الأولى : البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أبريل 2005، ص ص 06 - 07. <http://www.premier-ministre.gov.dz> / تاريخ الاطلاع 03 جوان 2022 على الساعة 23:50

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه اهتمام الدولة بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1.1703 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.52% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛ اهتمام الدولة بدعم برامج دعم التنمية الاقتصادية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 2.337 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 08.02% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

2-4- برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

يمثل برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014) تصورا للنفقات بمبلغ 21124 مليار د.ج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويشمل جزأين، الأول: برنامجا جاريا إلى غاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار د.ج أي ما يعادل 130 مليار دولار، الثاني: برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار د.ج أي ما يعادل 156 مليار دولار.¹

¹ - البرنامج الخماسي 2010-2014، أكتوبر 2010، ص 38، معلومات من الموقع: <http://www.premier-ministre.gov.dz> / تاريخ الاطلاع 03 جوان 2022 على الساعة 23:50.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

الجدول رقم (16) : التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

النسبة %	المبلغ بملايير د.ج	القطاعات
49.59	10122	أولا - المحور المتعلق بالتنمية البشرية، منها: التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة، والاتصال.
31.59	6448	ثانيا - المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، منها: الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة.
08.16	1666	ثالثا- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، منها: الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل.
07.67	1566	رابعا - المحور الخاص التنمية الاقتصادية، منها: الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.
01.76	360	خامسا - المحور المتعلق بمكافحة البطالة، منها: دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.
01.22	250	سادسا - المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، منها: تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين؛ إقامة الحكم الإلكتروني.
100	20412	مجموع البرنامج الخماسي (2010-2014).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منشورات موقع الوزارة الأولى: برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2010-2014، أكتوبر 2010، ص ص 90-92.
<http://www.premier-ministre.gov.dz/>, تاريخ الاطلاع 03 جوان 2022 على الساعة 23:50.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول بان هذه الفترة تميزت باهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1566 مليار د.ج، أي ما نسبته 67.7% من المبلغ الإجمالي، وقد استفاد القطاع الصناعي من تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييم الصناعي وبالنسبة لبرنامج مرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعم تأهيلها من خلال مساعدات مباشرة أو قروض مصرفية ميسرة. وكذلك إنشاء وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض المصرفية الموجهة لتحديثها اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 6448 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 9.31% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية، من خلال صيانة وتحديث شبكة الطرق، انجاز السدود. تدعيم منشآت النقل الأساسية: السكك الحديدية والنقل البحري.¹

5- سياسة إصلاح القطاع الصناعي للفترة (2015-2019)

5-1- سياسة الإنعاش الاقتصادي (2015-2019)

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج السابقة، وقد رصدت الدولة نحو 262 مليار دولار لمخطط خماسي النمو (2015-2019) وفق معدل سنوي قدره 52.4 مليار دولار وكما تم فتح حساب رقم 143-302 و الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015_2019 هذا كما جاء في التعلية رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015 حيث أشار إلى كل التسجيلات الخاصة بكل الحسابات وكيفية التعامل معها، ومن أجل تعزيز النتائج المحرزة وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي، ستقوم الحكومة، في إطار التشاور، بإعداد مخطط خماسي للنمو 2015 - 2019 تتمثل أهدافه في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 %، وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني.² وذلك بتحقيق الأهداف التالية:³

¹ البرنامج الخماسي 2010-2014، أكتوبر 2010، ص 38، موقع بوابة الوزارة الاولى، <http://www.premier-ministre.gov.dz> تاريخ الاطلاع 03 جوان 2022 على الساعة 23:50.

² حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، اثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي لميلة، عدد، 05، 2017.

³ هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جانفي 2020، ص 57.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

- برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار،
- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية. التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... إلخ.
- تنويع الاقتصاد وهو الصادرات خارج المحروقات واستحداث مناصب الشغل
- بذل كل ما من شأنه أن يسمح، مع حلول سنة 2019، بتحقيق نسبة 7% من النمو الاقتصادي طبقاً للأهداف والتوقعات التي تتوخاها الحكومة.

وقد خصص لقطاع الصناعة من خلال النموذج الجديد للنمو خلال الفترة (2017-2019) ما قدره 12.5 مليار بنسبة 0.25 % من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج التنموي والمقدر بـ 3657.1 مليار دينار جزائري خلال نفس الفترة. وقد خصص لقطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية حصة تقدر بـ 736.4 مليار دج.¹

6- أزمة كوفيد 19 وانعكاساتها على قطاع الصناعة في الجزائر

خلال الأشهر الـ 11 الأولى من عام 2020، انخفض الميزان التجاري بنسبة 84% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، على الرغم من الانخفاض في الواردات المقدر بـ 18.25%. ويرجع ذلك إلى الاعتماد الكبير على المحروقات (93% من الصادرات في 2019). بعد صدمتي انخفاض أسعار النفط في 2008 و2014، تسببت الأزمة الصحية جراء تفشي وجائحة كورونا في 2020 صدمة نفطية جديدة مع سعر برنت خام دون 25 دولاراً أمريكياً انعكس سلباً على انخفاض عائدات النفط. وأدت عمليات الاحتواء التي تم اتخاذها كجزء من مكافحة الوباء، إلى تعطيل أداء القطاعات الاقتصادية مسببة ركوداً غير مسبوق.

ومن أجل تنفيذ جميع التدابير الوقائية، كان على الدولة تعبئة مخصصات عامة قدرها 65.5 مليار دينار، في حين بلغت الميزانية المخصصة للتحويلات الاجتماعية نحو 1800 مليار دينار.²

¹ هدى بن محمد، مرجع سابق، ص 57.

² مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات، موقع بوابة الوزارة الأولى، <http://www.premier-ministre.gov.dz/>، تاريخ الاطلاع: 2022-06-01 على الساعة 19:10.

المطلب الثالث

مساهمة القطاع الصناعي في المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

1- مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الخام الإجمالي

خلال فترة السبعينات لم يكن لإستراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة المتبعة، أثر إيجابي على مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الخام التي لم تتجاوز 13 % من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال نفس الفترة، و في فترة الثمانينات وبعد انتهاء سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للنسيج الصناعي العمومي لم تتحسن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام عن العقد السابق. أما خلال فترة التسعينات وبعد التوجه نحو تحرير الاقتصاد، تم فتح المجال أمام المستثمرين الخواص المحليين والأجانب واعتماد سياسة خصخصة المؤسسات العمومية، إلا أن القطاع الصناعي عرف تراجعاً وحقق معدلات نمو سالبة بفعل الأزمة السياسية والأمنية.

وقد كان لتحسن الوضع الأمني والعوائد المالية في مطلع الألفية الثالثة أثر إيجابي في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث عززت الحكومة السياسات الاقتصادية التحررية.¹

¹ - عمر متيجي، محمد عجيلة، تأثير الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2017، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص 414.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الجدول رقم (17) : يوضح مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الخام الإجمالي للفترة (2001-2020)

الوحدة :مليار دينار

السنوات	الناتج المحلي الخام الإجمالي	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام	نسبة المساهمة %
معدل الفترة (2005-2001)	5542.3	359.8	6.6
معدل الفترة (2010-2006)	10165.84	516.88	5.08
2012	16209.6	729.5	6.8
2013	16647.9	771.8	6.6
2014	17228.6	837.1	6.7
2015	16712.7	919.4	6.5
2016	17514.6	989.7	6.6
2017	18575.8	1062	6.5
2018	20269.0	1127.9	6.6
2019	20284.2	1198.5	6.9
2020	18383.8	1153.5	6.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- ONS (2016), **Collections statistiques N°197/2016**, pp. 80-83.

- الديوان الوطني للإحصاء ONS، الحسابات الاقتصادية من 2018 إلى 2020 رقم 933. نلاحظ من خلال الجدول ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي الخام، حيث لم يتجاوز نسبة 7 %، خلال الفترة المدروسة.

وحسب ما جاء في تقرير البنك الوطني الجزائري فإن الناتج الإجمالي يعود إلى ثلاثة مجموعات من القطاعات الصناعية:¹

المجموعة الأولى: قطاع مواد البناء إذ تطورت حصته من % 1.3 سنة 2012 إلى % 6.5 في مطلع 2017، وكذا قطاع النسيج والأبسطة وتحولت حصته من % 1.5 إلى % 3.5 خلال نفس الفترة.

¹ - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تقرير الصناعة العربية 2012-2018، ص80.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

المجموعة الثانية وتتكون من قطاعي صناعات الحديد والصلب، والصناعات المعدنية، والميكانيكية، والكهربائية، و الصناعات الكيماوية، و المطاط والبلاستيك واللذان تراجمت حصتهما على التوالي من % 7.4 إلى % 0.4 ومن % 6.3 إلى % 1.4.

المجموعة الثالثة: وتتكون من الصناعات الغذائية التي ظلت حصتها شبه مستقرة أو لم تعرف تغييرا كبيرا، وستتطرق لهذه المجموعة بالتفصيل في الفصل القادم.

ومن الملاحظ أن تركيبة الحصص القطاعية من الناتج الإجمالي التحويلي عرفت تطورا بنويا هاما بين 2012 و 2017 حيث تراجمت كثيرا حصتا قطاعي صناعات الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، والصناعات الكيماوية والمطاط والبلاستيك، وفي المقابل عرفت حصتا مواد البناء وصناعات النسيج والألبسة تطورا جد إيجابي.

1- مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة

تعبر القيمة المضافة عن الفرق بين القيمة الاقتصادية للمدخلات والمخرجات، وبالتالي فهي تمثل القيمة الاقتصادية للعمليات الإنتاجية للقطاع الاقتصادي.¹

الجدول رقم (18) : مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دينار

الصناعة التحويلية		الصناعة الاستخراجية		السنوات
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
8.47	290.7	47.11	1616.3	2000
9.13	315.2	41.82	1443.9	2001
9.25	337.6	40.51	1477	2002
8.27	355.4	43.49	1868.9	2003
7.61	388.2	45.48	2319.8	2004
6.49	418.3	52.09	3352.9	2005
6.13	449.6	52.94	3882.2	2006
5.98	479.8	50.97	4089.3	2007
5.57	519.6	53.65	4997.6	2008
7.08	570.7	38.59	3109.1	2009

¹ - سليم بوهيدل، مرجع سابق، ص196.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

المصدر : من إعداد الطالب	6.39	617.4	43.28	4180.4	2012
بالاعتماد على:	5.88	728.6	46.45	5536.4	2013
- Document de L'ONS,	6.14	813.8	43.15	5721.2	2014
Les comptes économiques de	6.52	919.3	34.01	3134.2	2015
2000-2014,	6.88	1044.9	39.42	3699.6	2016
Alger,	7.3	1127.9	44.17	4547.7	2017
publication, n° 669, Juillet	7.4	1162.4	40.12	3991.0	2018
2015, pp. 19-22.	7.6	1153.5	32.36	2575.1	2019

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تقرير الصناعة العربية 2012-2018، ص77.
 - الديوان الوطني للإحصاء ONS، الحسابات الاقتصادية من 2018 إلى 2020 رقم 933.
 من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض مساهمة القطاع الصناعي وخاصة الصناعات التحويلية، في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني حيث بلغت أكبر نسبة خلال الفترة المدروسة 9.25% سنة 2002.

وقد رصد التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019 مجموعة من المعطيات المتعلقة بمدى تطور القيمة المضافة الصناعية بالجزائر، حيث تم تسجيل ما يلي: على مستوى القطاع الاستخراجي عرف انخفاضاً من سنة 2012 إلى سنة 2016 على اعتبار أن سنة 2012 سجلت ما يناهز 71683 مليون دولار في حين سجلت سنة 2016 ما يناهز 27891 مليون دولار ليرتفع مرة أخرى خلال سنة 2017 و 2018 على التوالي، وسجل القطاع التحويلي على مستوى القيمة المضافة قيمة ثابتة نوعاً ما تراوحت بين 7060 و 7775 مليون دولار من سنة 2012 إلى 2018 إلا باستثناء سنة 2014 التي ارتفعت إلى 8342 مليون دولار¹.

1-1 تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي من نسبة الناتج الإجمالي الداخلي

¹ - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تقرير الصناعة العربية 2012-2018، ص79.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

الجدول رقم (19) : يوضح تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي من نسبة الناتج الإجمالي الداخلي للفترة (2000-2020)

النسبة %	السنوات
54.37	2000
50.11	2001
49.19	2002
57.33	2005
58.88	2006
58.62	2008
50.50	2010
47.85	2012
42.31	2014
35.66	2015
34.87	2016
37.40	2017
39.60	2018
37.41	2019
38.65	2020

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي (2000-2021).

نلاحظ من خلال الجدول ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني الإجمالي الداخلي، حيث شهد تدهورا في السنوات الأخيرة حيث قدر بـ 37.41 % سنة 2019 وهي نسبة ضئيلة لكون القطاع الصناعي من أهم القطاعات في قياس مدى تطور الاقتصاد الوطني ولأهميته الكبيرة في الخروج من الاقتصاد الريعي وتنويع الصادرات.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

2- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة

الجدول رقم: (20) يوضح المساهمة النسبية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع

الصناعة للفترة (2012-2018)

السنوات	إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات ص و م في قطاع الصناعة	المساهمة النسبية %	معدل النمو %
2012	686825	65859	16.19	4.77
2013	747387	70840	16.03	7.56
2014	820194	76000	15.76	7.28
2015	896279	81348	15.62	7.4
2016	1013637	99275	17.19	2.2
2017	1060025	92888	15.58	-6.52
2018	1092908	97728	15.56	5.31

المصدر: Bulletin d'information statistique de la PME(2012-201:)

نلاحظ من خلال الجدول التزايد المستمر لعدد المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة خلال الفترة 2012-2016 حيث يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99275 مؤسسة سنة 2016 بمعدل نمو 2.2%، ليتراجع عددها سنة 2017 حيث بلغ 92888 مؤسسة وسجل عجز في معدل النمو بـ 6.52%، ليعود عددها الى الارتفاع في السنة الموالية حيث بلغت 97728 مؤسسة وسجلت معدل نمو ايجابي بـ 5.31%.

مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل

يحتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى في توفير مناصب الشغل في الدول الصناعية، ولذلك فان الجزائر تسعى لتطوير مؤشر التشغيل من خلال ترقية القطاع الصناعي، فقد ارتفع عدد القوى العاملة في الجزائر الى 12 مليون طالب للعمل سنة 2018.¹

¹ - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تقرير الصناعة العربية 2012-2018، ص90.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

والجدول التالي يوضح تطور العمالة في القطاع الصناعي خلال الفترة (2007-2018).
الجدول رقم (21) : عدد العمال في القطاع الصناعي من إجمالي القوى العاملة في السوق
للفترة (2007-2018)
وحدة القياس: الآلاف

العمالة في القطاع الصناعي	السكان النشطون	السنوات
522	10514	2007
530	10801	2008
1194	10544	2009
1337	10812	2010
1367	10661	2011
1335	11423	2012
1407	11964	2013
1290	11433	2014
1290	11453	2015
1465	12117	2016
1493	12156	2017
1453	12463	2018

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على :

- تقارير بنك الجزائر للسنوات 2007-2018.

- الديوان الوطني للإحصاء ONS، الجزائر بالأرقام 2016-2018، رقم 49.

شهد قطاع الصناعة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة بفضل الإصلاحات المتتالية وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة اليد العاملة في هذا القطاع من إجمالي القطاعات الاقتصادية، حيث ارتفع عدد القوى العاملة في قطاع الصناعة الغذائية من 522 000 عامل سنة 2007 إلى 1453 ألف عامل سنة 2018.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية

تتميز صادرات الصناعة بالمنافسة الشديدة في الأسواق الخارجية، نتيجة التطور التكنولوجي وهيمنة الدول الصناعية على الأسواق الخارجية. وهو ما يتطلب تطوير فروع الإنتاج و مواكبتها للتحديات العالمية.¹

الجدول رقم (22) : يوضح الصادرات الصناعية خلال الفترة (2012-2017)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الطاقة	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات صناعية
2012	70584	168	618	32
2013	63663	109	792	29
2014	58362	110	1173	16
2015	33081	107	1111	18
2016	27918	84	909	53
2017	33202	73	845	78

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تقرير الصناعة العربية 2012-2018، ص 89.

نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات الطاقة تحتل الصدارة في مجال الإيرادات، حيث سجلت أعلى إيراداتها في هذا الإطار في سنة 2012 تمثل 70584 مليون دولار وأقل قيمة سجلت سنة 2016 تمثل 27918 مليون دولار، تليه مواد نصف تامة؛ حيث سجلت أعلى إيراداتها سنة 2014 تتمثل في 1173 مليون دولار و أقل معدل كان سنة 2012 هو 618 مليون دولار، كما شهدت المواد الأولية انخفاضا محسوسا في السموات الأخيرة، حيث انخفضت من 168 مليون دولار سنة 2012 إلى 73 مليون دولار سنة 2017، بينما عرفن صادرات التجهيزات الصناعية ارتفاعا ملحوظا فارتفعت من 32 مليون دولار سنة 2012 إلى 78 مليون دولار سنة 2017.

¹ - مخضار سليم، تحليل أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، مستغانم، 2020، ص 212.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

الجدول رقم (23) : يوضح تطور واردات القطاع الصناعي للفترة (2012-2017)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الطاقة	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات صناعية
2012	4659	1729	9994	12793
2013	4139	1732	10642	15233
2014	2720	1812	12301	18115
2015	2247	1489	11482	16369
2016	1234	1490	10972	14709
2017	1899	1456	10483	13368

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تقرير الصناعة العربية 2012-2018، ص89. نلاحظ من خلال الجدول نذبذب قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2014 ب 18115 مليون دولار بينما سجلت أدنى قيمة سنة 2012 ب 12793 دولار، وبالنسبة لواردات الطاقة فشهدت انخفاضا خلال السنوات الأخيرة بسبب السياسة المطبقة لخفض قيمة الواردات، وبالنسبة لقيمة واردات المواد الأولية والمواد النصف المصنعة لم تعرف زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة.

وبشكل عام لم تعرف الواردات الجزائرية تغيرات كبيرة، حيث تتراوح بين 48944 مليون دولار و 59670 مليون دولار، وبهذا لقد سجلت سنة 2014 أعلى قيمة مقابل أقل قيمة سنة 2017.¹

¹ - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، مرجع سابق، ص90.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الجدول رقم (24) : نسبة الصادرات الإجمالية للقطاع الصناعي من إجمالي الصادرات خلال

الفترة (2000-2020)

السنوات	نسبة صادرات القطاع الصناعي %
2000	2.3%
2002	3.2%
2004	2.0%
2006	1.2%
2008	1.6%
2010	1.8%
2012	2.2%
2013	2.5%
2014	3.5%
2015	4.7%
2016	4.6%
2017	4.3%
2018	5.6%
2019	8.71%
2020	11.42%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: إحصائيات البنك الدولي (2000-2021).

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 56، ديسمبر 2021، ص 28.

نلاحظ من خلال الجدول النسب المتدنية لمساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الصادرات حيث سجلت أعلى نسبة بـ 4.7% سنة 2015، وهي نسبة ضعيفة جدا وهي تدل على ضعف قطاع الصناعة الجزائري والصعوبات التي يعاني منها، وعدم الوصول إلى الأهداف المسطرة لتنمية هذا القطاع ومساهمته في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات. وتشير البيانات الرسمية في الجزائر أنه خلال ثلاثة عقود متتالية شكلت الصادرات الجزائرية من المواد الخام وتحديد النفط والغاز الطبيعي ما نسبته 96% في المتوسط من إجمالي الصادرات الجزائرية، ويعد عقد

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

التسعينات أسوء بكثير حيث بلغ متوسط نسبة الصادرات الجزائرية من الغاز والنفط الطبيعي وحده عن 98% طيلة هذا العقد.¹

وحسب آخر بيانات وزارة التجارة، فقد ارتفعت الصادرات الجزائرية من دون المحروقات بنسبة 58.83% خلال الثلاثي الأول من 2021 مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2020 وبلغت قيمتها الإجمالية 870.33 مليون دولار مقابل 547 مليون دولار خلال الفترة ذاتها من السنة الماضية، لتشكّل 11.30% من إجمالي قيمة الصادرات الجزائرية في سابقة هي الأولى من نوعها وكشفت الوزارة أن عدد الشركات المحلية التي قامت بعمليات التصدير بلغ 714 مؤسسة مصدرة نحو عدة جهات خارجية، لم تذكرها، إلا أن الأسواق الأوروبية والعربية والأفريقية تبقى الوجهة الأولى للصادرات الجزائرية بجميع أنواعها.

وسيطرت مادة الإسمنت على صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات بنسبة 96.19% وبلغت قيمتها 37.85 مليون دولار²، والموجهة خصيصاً إلى دول أفريقية. وتراوحت بقية الصادرات بين الأسمدة المعدنية والكيماوية الأزوتية والزيوت والمنتجات الأخرى المحصل عليها من تقطير الفحم الحجري والمواد الغذائية، ووصلت قيمتها الإجمالية إلى 519.85 مليون دولار.³

¹ - Mouloud Hedier, *L'économies algérienne a l'preuve de l'OMC*, Edition Anep, Alger, 2003, p.335.

² - يونس بورنان، الجزائر تخلع عباءة النفط...رحلة تفوق الصادرات الصناعية، من الموقع <https://al-ain.com/> تاريخ النشر: 2021-05-16، تاريخ الاطلاع: 2022-06-25 على الساعة: 20:40.

³ - يونس بورنان، مرجع سابق.

المبحث الثالث مساهمة فروع النشاط الاقتصادي في تنمية فرع الصناعة الغذائية

يرتبط فرع الصناعات الغذائية بنسب متفاوتة مع القطاعات الاقتصادية المختلفة ولقطاعي الصناعة والفلاحة أهمية كبيرة نظرا لارتكاز فرع الصناعات الزراعية على هاذين القطاعين.

المطلب الأول

ترابط الصناعات الغذائية مع فروع النشاط الاقتصادي

1- تعريف الترابط الأمامي والخلفي

يفهم من عبارة الترابط الخلفي لصناعة معينة هي مجموعة نسب ما تحتاجه هذه الصناعة من منتجات فروع الصناعات الأخرى، أما الترابط الأمامي فهو مجموعة النسب التي تزود بها صناعة معينة مجموعة من الصناعات الأخرى من مجموع ما تنتجه.

وتستعمل هاتان النسبتان عادة للدلالة على أهمية صناعة معينة وللدلالة على مدى ترابطها وتشابكها مع الصناعات الأخرى.¹ ويعتبر مفهوم التشابك الاقتصادي Economic Interdependence تأثير على تحليل وفهم واقع حجم المعاملات الجارية بين القطاعات الاقتصادية ومدى اعتماد كل قطاع على القطاعات أو الأنشطة الأخرى. فالعلاقة التشابكية للاقتصاد الوطني واحدة من الأدوات التحليلية للبيان الاقتصادي ومحاولة منهجية للكشف عن حركة السلع والخدمات بين الفعاليات الاقتصادية، وبيان مستوى الاعتماد المتبادل فيما بينها والتمكن من اختيار ما يدعى بالقطاع الريادي أو المحوري Pioneer Sector في التنمية الاقتصادية. كما أنها تؤثر دراسة العلاقات الكمية بين القطاعات الاقتصادية، وبصورة أدق آلية هذه العلاقات بين المستخدمات Input والمخرجات Output، ومن ثم فإنها تسهم في تعريف الإنتاج وخلق القيمة المضافة. الأمر الذي اكسب نموذج المستخدم - المنتج مساحة هامة في دراسة التشابك الاقتصادي للوقوف على طبيعة الترابطات القائمة بين القطاعات الاقتصادية وتشخيص

¹ - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 207.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الاختناقات الناشئة عن الخلل المحتمل من تدفقات تلك الترابطات بشكل قابل للقياس و المساهمة في وضع البرامج و الإجراءات الكفيلة بمعالجة ذلك مستقبلا.¹ و تعتبر الزراعة محركا أساسيا للتنمية الصناعية، و ذلك من خلال التكوين الرأسمالي و الموارد التي يمكن تحويلها من الزراعة إلى الصناعة العمل و رأس المال، و خاصة عند استخدام التقنيات الحديثة و التقدم الفني في الزراعة.

و إضافة إلى القطاعين الزراعي و الصناعي فإن القطاع التجاري يسيطر على التبادل الاقتصادي بين القطاعين الأولين، إذ أنه في حالة شروط التوازن التجاري يعطي دور كبير للزراعة في تحريك الصناعة. من جانب آخر فإن العمل على زيادة الإنتاجية الزراعية يمكن من تحسين استخدام الأراضي الزراعية و الإصلاح الزراعي و نظام الحيازة و تحويل الزراعة التقليدية إلى زراعة تجارية، كما يعتبر قطاع الصادرات حافزا قويا للتنمية الزراعية التجارية. إن اعتماد البلد اقتصاديا على قطاعين مزدوجين (الزراعة و الصناعة) معا، يعتبر علامة هامة في التنمية الاقتصادية، بدلا من الاعتماد على القطاع واحد، إذ أن الاقتصاد المزدوج ينشئ حوافز متعددة للاستثمار و التنمية.²

2- موقع فرع الصناعات الغذائية من نسب الترابط الأمامي و الخلفي لفروع الاقتصاد الوطني

لكل صناعة ترابط أمامي و خلفي مع صناعات أخرى متصلة بها، بنسب مختلفة و الصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات ذات النسب المرتفعة للترابط الخلفي و الأمامي لكونها تحصل على منتوجات الصناعات الأخرى.

فمدخلات القطاع الصناعي ضرورية لقيام أي صناعة زراعية، كصناعة التعليب بشتى أنواعها، و صناعة التعدين و صناعة الورق، الصناعات الكيماوية... الخ.

و يمكن ان تتم المساهمة من طرف فروع الصناعية الأخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فقطاع الصناعات الكيماوية مثلا يساهم بشكل غير مباشر، و ذلك بتحديد الكميات و المقادير المناسبة لإنتاج السلع الغذائية، و كذلك فإن صناعة التعدين تساهم في تطوير و تحديث فرع الصناعة الغذائية بنسبة كبيرة.

¹ - علي مجيد الحمادي، التشابك الاقتصادي، دار اليازوري العلمية، <https://yazori.com/product>، تاريخ الاطلاع: 2022-06-06 على الساعة 03:14.

² - كينة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 63.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

وبدوره يساهم قطاع الفلاحة في فرع الصناعة الغذائية من خلال المواد الأولية التي تدخل في صناعة الغذاء، ويساهم فرع الصناعة الغذائية في توفير السلع الغذائية للقوى العاملة في قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة، وهذا التداخل يشكل بما يسمى التشابك القطاعي من خلال مدخلات ومخرجات كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي بنسب متفاوتة.¹

وقد حلت ثلاث شعب للصناعة التحويلية في مقدمة الترتيب من حيث المساهمة في التشابك القطاعي وهي فروع المناجم و المقالع وصناعة الخشب والورق والفلين والطاقة والمياه، حيث أنها تبيع مخرجاتها بشكل متعادل نسبيا لعدد كبير من القطاعات وفي نفس الوقت تشتري مدخلاتها بشكل متعادل نسبيا من عند عدد كبير من القطاعات، اي لها قدرة كبيرة على تعميق التشابك الاقتصادي الأمامي والخلفي في نفس الوقت.

فيما يتميز قطاع المحروقات بضعف قدرته على تعميق التشابك الأمامي حيث ان مخرجاته إلى الطلب الوسيط ومع قلتها تمثل 32.06 % من إنتاجه، فإنها تغذي بشكل مباشر نفس القطاع بـ 64.57 %، وقطاع النقل والاتصالات والتجارة بـ 13.83 %، وقطاع الخدمات والأشغال البترولية بما نسبته 15.18 %، كما انه يتميز بضعف قدرته على خلق سوق للقطاعات (ضعف القدرة على تعميق التشابك الخلفي)، وكذلك فان مدخلاته الوسيطة المباشرة يشتريها من عدد محدود من القطاعات منها 77.28 % من نفس القطاع، و 16.21 % من الخدمات والأشغال البترولية.²

¹ - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 207.

² - الوليد قسوم ميساوي، عيسى حجاب، تطبيق أسلوب المدخلات والمخرجات لتحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2019، ص 298.

المطلب الثاني

جودة و تنافسية فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أكثر القطاعات عرضة للتأثيرات الناجمة عن التغير في البيئة الاقتصادية الدولية بشكل جعل الصناعة الغذائية المحلية تزداد هشاشة مع مرور الزمن حيث يتعرض هذا القطاع لمنافسة شديدة من المؤسسات العالمية التي أصبحت تتحكم في شبكات الإنتاج و التوزيع وصنع التكنولوجيا، الشيء الذي جعل من إيجاد طرق و آليات لتعزيز جودته و تنافسيته ضرورة ملحة جدا في ظل التغيرات المعاصرة.¹

1- جودة فرع الصناعة الغذائية

1-1- مفهوم الجودة بالنسبة للمنتجات الغذائية

المنتجات الغذائية هي منتجات زراعية أدخلت عليها إضافات ساعدت على إضافة المنفعة الشكلية مما غير من شكلها، وهذه المنتجات صالحة للغذاء، معناه أن الجودة ضرورة حتمية بها، فهي تختلف عن المنتجات الصناعية والخدمية في أنها منتجات سريعة التلف وتتأثر بالعوامل الخارجية المحيطة بها كالتلوث والظروف الطبيعية، مما يلزم مراقبة تصنيعها مرحلة بمرحلة وتطبيق كل الوظائف التسويقية من تنظيف، فرز، تخزين... الخ، وتكون ظروف تصنيع المنتجات الغذائية محكمة عكس المنتجات الزراعية التي تتعرض للظروف الطبيعية، مما يعني أن إمكانية تطبيق الجودة بالمصنع ممكنة.

وكذلك يشير مفهوم الجودة إلى قيمة السلعة الغذائية حسب مكوناتها والمدركات الحسية حولها من قبل المستهلك بالمقارنة مع المدركات الأخرى المنافسة المطروحة للتداول في الأسواق المستهدفة، والتي تقاس بمدى توافرها مع معايير الجودة التي تختلف من منتج غذائي لآخر، كما

¹ - لمجد بوزيدي، نور الدين نجيب، مرجع سابق، ص81.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

تختلف من دولة لأخرى حسب ما توفره الدراسات العلمية والاتفاقيات التجارية بين الدول، وهذه المعايير يمكن النظر إليها على أنها خصائص متعارف عليها هدفها تمييز المنتجات الغذائية من ناحية القيمة المدركة فيها بالنسبة للمستهلك المستهدف، كما قد تكون هذه المعايير نفسية فيما يخص المذاق، الرائحة واللون...الخ.¹

2-1-2- معايير الجودة المطبقة في الصناعات الغذائية الجزائرية

تتحدد جودة الأغذية بعدة عوامل ويمكن تلخيصها فيما يسمى بـ "4S" وهي:²

- جودة أمان تحقق السلامة (sécurité)؛

- جودة صحية تحقق الصحة (santé) ؛

- جودة حسية تحقق المذاق والطعم (saveur)؛

- جودة استخدام تحقق الخدمة (service).

ومن أبرز أنظمة سلامة وجودة المنتجات التي تسعى مؤسسات الصناعة الغذائية بما فيها

الجزائرية لتفعيلها داخل مصانعها نجد:

✓ نظام تحليل المخاطر ونقاط الضبط الحرجة (طريقة Haccp - الهاسب)

هو نظام وقائي يهتم في المقام الأول بسلامة الغذاء من خلال تحديد الأخطار أو مصادر الخطر

عند تصنيع وإنتاج الأغذية وسواء كانت بيولوجية أو كيميائية أو فيزيائية، ومن ثم تحديد ما

يسمى بالنقاط الحرجة في عملية التصنيع التي يلزم السيطرة عليها عن طريق متابعة دقيقة

لضمان سلامة المنتج.³

وتكمن أهم فوائد تطبيق نظام الهاسب في⁴:

- ضمان سلامة الغذاء لتحقيق رغبات المستهلك والمحافظة على صحته؛

- عدم مخالفة التعليمات والتشريعات والمواصفات المقررة؛

- المحافظة على ثقة المستهلكين وتقليل شكواهم من الغذاء غير المطابق؛

¹ - سعدي جميلة، معايير جودة المنتجات الغذائية ومدى تطبيقها في المؤسسات الجزائرية،

<http://alamelgawda.com/posts>. تاريخ الاطلاع 2022-06-09 على الساعة: 19:30.

² - ميلود زيد الخير، مرجع سابق، ص 207-210.

³ - وردة سعدي، دور المزيج التسويقي الدولي في تحسين الأداء التصديري للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة

دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 278.

⁴ - نفس المرجع، ص 279.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

- جعل متداولي الغذاء أكثر تفهما لوسائل سلامة الغذاء وبالتالي ضمان فاعليتهم في إنتاج غذاء آمن؛

- فتح المجال أمام المؤسسات للتصدير للأسواق العالمية.

✓ المواصفة إيزو 22000

نظام إدارة سلامة الغذاء iso 22000 هو مواصفة قياسية دولية صادرة من منظمة إيزو العالمية بالتنسيق مع هيئة دستور الأغذية الدولية كودكس (codex) في سبتمبر 2005 بهدف تطبيق نظم رقابية على المنشآت الغذائية، وتمكن شهادة (iso 22000) من تحديد مصدر المخاطر المتعلقة باستهلاك منتج غذائي ومن

التحكم في النقاط الحرجة في سلسلة الإنتاج الغذائي ومن إرساء أنظمة تحكم تركز على الوقاية أكثر من تحليل المنتج النهائي، وتتوجه شهادة (iso 22000) للمؤسسات الصناعية الغذائية والقطاعات الفندقية والمطاعم بصفة عامة، الإيزو 22000 موجهة لكافة المتعاملين والفاعلين في السلسلة الغذائية مهما كان حجمهم أو تواجدهم عبر العالم، موجهة بصفة مباشرة الى: الفلاحين والمزارعين، المصنعين للمنتجات الغذائية (المحولون)، تجار الجملة والتجزئة القامون بعمليات النقل، التخزين والتوزيع، ويشمل أيضا المعنيون بصورة غير مباشرة وهم الذين يؤديون مهام وخدمات لقطاع الصناعة الغذائية منهم: منتجي التجهيزات والآلات المتخصصة للمصانع الغذائية، مؤسسات التعبئة والتغليف الغذائي، مؤسسات مواد التنظيف...الخ.¹

ومن بين الجهود التي قامت بها الجزائر منذ الشروع سنة 2000 في برنامج "مرافقة المؤسسات من أجل الحصول على شهادات ضمان الجودة"، منح شهادة ضمان الجودة لـ 178 مؤسسة عمومية وخاصة، وكذلك منح الاعتماد لأحد المخابر، و تم منح مساعدة مالية بمبلغ 500 مليون دينار لتطبيق برنامج تطوير نظام وطني للتقييم من وضع وزارة الصناعة، وحظي بموافقة الحكومة شهر مارس 2000 في شقه المتعلق بوضع إجراء حول النوعية والبيئة في المؤسسات أن إجراء الحصول على شهادة ضمان الجودة يتم على مرحلتين من بينها مرحلة المرافقة المنقسمة بدورها إلى 4 مراحل (فحص وتكوين وتحرير الإجراءات وتدقيق الحسابات على بياض والدعم) ومرحلة الحصول على شهادة ضمان الجودة.²

¹ - ورده سعدي، مرجع سابق، ص 280.

² - 178 مؤسسة جزائرية تحصل على شهادة الجودة، www.echoroukonline.com، تاريخ الاطلاع 10-06-

2- تنافسية فرع الصناعة الغذائية

الصناعة التنافسية، هي التي تتمتع بقدرة الفوز بالأرباح والمحافظة على الحصة السوقية محليا أو دوليا. فنوعية الخدمة (الجودة)، التكاليف والتحفيز تأتي في مقدمة معايير التنافسية، وهي عناصر فعالة وحساسة وضرورية، فالمستهلك دائما يركز على الجودة، بل الجودة الشاملة وبأقل التكاليف والأسعار، مما يتطلب التحفيز و المناخ الاجتماعي المريح. لكن لا ينبغي إهمال بقية العوامل.¹

1-2- الجودة كمدخل لتحقيق التنافسية

نظرا لتحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق وتطبيق اقتصاديات السوق، أصبحت التنافسية أمرا حتميا أمام مراكز الإنتاج والخدمات، و من هنا يجب الاستعداد لمواجهة التنافسية المحلية والدولية عن طريق تطوير الإنتاجية والجودة، فالمثلث الجديد لتحديات الإنتاج، هو التنافسية والإنتاجية والجودة.² وفي ضوء تناقص الفجوة بين المنتج والمستهلك، وانتفاء عصر فرض الرؤية النمطية على المستهلكين والزبائن ومن ثم خضوع السياسة الإنتاجية في المؤسسات بشكل عام، إلى رغبة الزبائن ورضاهم، و انطلاقا من فكرة النظام المفتوح، لا يمكن للمؤسسة الجزائرية أن تبقى في معزل مع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة و الالتزام بقواعدها التجارية، ولذلك يجب العمل و السعي الجاد لتتوفر على قدرات تنافسية و استدامتها، ولا بد من اعتماد رؤية وسيناريوهات إستراتيجية. حيث يترتب على تحسين المركز التنافسي زيادة المبيعات، وخفض التكاليف الكلية.

وتعتبر عملية المحافظة على المراكز التنافسية من مسؤوليات مديري الإنتاج والعمليات، و من بين معايير القدرة التنافسية مدى تبني مفهوم و أسلوب إدارة الجودة الشاملة، وتصميم و تطوير المنتجات و تأكيد جودتها.

فقد أصبح الحصول على شهادة المطابقة ISO جسر العبور إلى السوق الدولي، مما يسمح بتحسين الأداء، و تحقيق الأرباح و زيادة القدرة التنافسية لمواجهة عوامة الأسواق، وقد أصبحت الجودة عاملا لا يمكن تجاهله و على المؤسسة إدراجه ضمن إستراتيجيتها، فتخفيض السعر وحده لم يعد كافيا، فالسوق تتطلب الجودة و السرعة و المرونة في تلبية الطلب.³

¹ - ميلود زيد الخير، مرجع سابق، ص 60.

² - فريد راغب النجار، مرجع سابق، ص 123.

³ - ميلود زيد الخير، مرجع سابق، ص 76.

المطلب الثالث

مكانة الجزائر في سوق الصناعة الغذائية

1- الشركات الغذائية المهيمنة على فرع الصناعات الغذائية

بعد الحرب العالمية الثانية وانفتاح أسواق العالم على بعضها والتطورات التكنولوجية الحاصلة في جميع مناحي الحياة، تأثرت خارطة توزيع الغذاء في العالم إذ أن تطور النشاط الاقتصادي عبر العالم خلق منافسة حادة بين أقطاب الصناعات الغذائية في العالم خلقت محتكري قلة لتوريد المواد الأولية للصناعات الغذائية. وقد لعبت أساسا تكنولوجيات حفظ الأطعمة المصنعة دورا بارزا في الحفاظ على الحصة السوقية للشركات المعنية، وكذا الشركات التي تحتاج لتلك التكنولوجيات من أجل حفظ الأغذية المصنعة.¹

إن أساس الصناعات الغذائية في العالم يرجع إلى أكثر من 99% إلى تكنولوجيات حفظ الأطعمة لتيسير تنقلها، ولزيادة عمر المنتوج الغذائي وتمديده إلى سنوات إضافية تحت شروط نظامية من الحفظ (الرطوبة المعتدلة، الحرارة المعتدلة، درجات إنارة...الخ).

إلا أن معايير أخرى تضمن الصدارة في مجال الصناعات الغذائية عبر العالم وخاصة معايير الجودة "على طول سلسلة القيمة للمنتج المعني، والجدول التالي يبين أهم الشركات العالمية المصنعة للغذاء خلال السنوات الأخيرة."²

¹ - وليد صيفي، مرجع سابق، ص80.

² - وليد صيفي، مرجع سابق، ص80.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الجدول رقم (25) : ترتيب أكبر 05 شركات مصنعة للغذاء عالميا

الرتبة	الشركة	البلد
1	nestlé	سويسرا
2	pepsico	الولايات المتحدة الأمريكية
3	The coca cola	الولايات المتحدة الأمريكية
4	company	فرنسا
5	uniliver	المملكة المتحدة/هولندا

المصدر: معلومات من الموقع <http://beta.fortune.com/global>

يعتبر قطاع صناعة الأغذية والمشروبات أحد أكبر القطاعات التجارية العالمية التي تحتدّ فيها المنافسة، فلقد حقق هذا القطاع سنة 2017 إيرادات وصلت إلى عتبة 95 مليار دولار، ومن المرجح أن تصل هذه الإيرادات إلى ما يقارب 140 مليار دولار سنة 2022، لأن نسبة النمو في الإنتاج تقارب 12%؛ كما أن زيادة اهتمام الشركات بتقديم المنتجات الصحية، والسباق نحو التميز وتنويع المنتجات واتخاذ استراتيجيات مدروسة، يجعل هذا السوق دائم الاتساع على الصعيد العالمي؛ وتعتبر شركة Nestlé السويسرية الشركة الرائدة في تصنيع المواد الغذائية والمشروبات، حيث تخطت إيراداتها عتبة الـ 80 مليار دولار سنة 2017. فمنذ ظهورها سنة 1867، تحلت هذه الشركة بإرادة عظيمة للتواجد في طليعة الشركات المصنعة للمواد الغذائية لتصنع لنفسها مكانة في سوق يحوي آلاف العلامات التجارية المنافسة، كما أنها وسعت خريطة نشاطها لتشمل حوالي 190 دولة بتعزيز إستراتيجيتها الإنتاجية والعمل على المنتجات الغذائية الصحية والمخصصة لمن يعانون من أمراض لها علاقة بالطعام¹.

وتحتل شركة PepsiCo المرتبة الثانية في مجال تصنيع المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية يعتبر من أكبر النجاحات في عالم الشركات بصفة عامة، وفي عالم الإنتاج الغذائي بصفة خاصة؛ حيث تخطت إيرادات هذه الشركة عتبة 63.53 مليار دولار سنة 2017. بينما تحتل شركة The coca cola المرتبة الثالثة برقم أعمال 44.5 مليار دولار تليها company برقم أعمال 23.8 مليار دولار وفي المرتبة الخامسة شركة uniliver برقم أعمال 20.1 مليار دولار.

¹ - أقوى الشركات المصنعة للمواد الغذائية والطعام في العالم،

<https://www.arageek.com/2020/01/16/foods>. تاريخ الاطلاع 2022-06-13 على الساعة 01:10.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

2- قيمة الصادرات الجزائرية من الأغذية الزراعية

في الجدول التالي أهم المنتجات الغذائية الزراعية الجزائرية المصدرة خلال الفترة (2012-2021)

الجدول رقم (26) : صادرات المنتجات الغذائية خلال الفترة (2012-2021)

الوحدة : ألف دولار أمريكي

السنوات	الفواكه والثمار	منتجات المطاحن	مشروبات وسوائل	خضر ونباتات غذائية	منتجات غذائية أخرى
2012	26291	302	32462	9725	830
2013	29980	207	34443	2824	1401
2014	39196	688	16500	2885	1776
2015	34855	1562	10201	5760	3013
2016	37805	910	7341	4358	3583
2017	32608	183	13746	6013	2629
2018	111461	16289	8954	5240	2897
2019	112836	14663	7468	5688	2325
2020	138245	8721	5558	5105	2519
2021	133481	806	8020	2721	2181

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

http://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx

نلاحظ من خلال الجدول بان الفواكه والثمار المختلفة من أهم الصادرات الغذائية للجزائر حيث بلغت أعلى قيمة لها 39 مليون دولار سنة 2014، وبلغت قيمتها سنة 2021 ما يقارب 13مليون دولار.

وفي المرتبة الثانية المشروبات المختلفة حيث بلغت أعلى قيمة للصادرات 34 مليون دولار سنة 2013، وبلغت قيمتها سنة 2021 ما يقارب 8 مليون دولار حيث شهدت الصادرات انخفاضا كبيرا بسبب الأوضاع الاقتصادية العالمية .

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

وقد ارتفعت صادرات مادة السكر بـ65.71% مقارنة بذات الفترة من السنة الماضية وبلغت قيمتها المالية 102 مليون دولار، تلتها التمور بـ37.11 مليون دولار بارتفاع نسبة 40.62%.¹

3- ترقية الصادرات

تسعى الدولة لدعم و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث قامت بإنشاء آليات و هيئات لتسهيل عملية التصدير نذكر منها:²

✓ **الصندوق الوطني لترقية الصادرات: (FSPE)** تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1553 حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية و تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات و لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري و ينشط في مجال التصدير ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة و حسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

✓ **الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات: (CAGEX)** تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات بموجب القرار رقم 96-06 الصادر في 03 جانفي لسنة 1996 و حددت مهامها و صلاحياتها في المرسوم التنظيمي رقم 96-235 الصادر في 02 جويلية من نفس السنة. و تمثلت مهامها في تأمين الأخطار الناجمة عن عملية التصدير و التي كانت موكلة لوكالات التأمين العمومية الغير مختصة.

✓ **الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير: (SAFEX)** تم إنشائها بالمرسوم رقم 87-63 الصادر في مارس 1987 تحت تسمية الديوان الوطني للأسواق و التصدير. و تتمثل مهامها في تنظيم المعارض الدولية في الجزائر و المشاركة الجزائرية في مختلف المعارض و الصالونات المنظمة بالخارج و ترافق أيضا إجراءات الدولة في تشجيع الإنتاج الوطني و الصادرات خارج المحروقات.

✓ **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: (ALGEX)** هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري . وقد تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان

¹ - يونس بورنان، الجزائر تخلع عباءة النفط...رحلة تفوق الصادرات الصناعية، من الموقع <https://al-ain.com/> تاريخ النشر: 2021-05-16، تاريخ الاطلاع: 2022-06-25 على الساعة: 20:40.

² - راحو محمد عبد الوهاب، اثر التوزيع الدولي لمؤسسات الصناعة الغذائية على ترقية الصادرات في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 09، العدد 02، 2022، ص 16-17.

الفصل الثاني : دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

2004، في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية و الاندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة و المصدرين وتعد الوكالة أداة عمومية مفضلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات وذلك بوضع السياسات والإستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.¹

✓ المنصة الرقمية للمصدرين الجزائريين: تم إطلاق خدمات هذه المنصة في 11 أكتوبر سنة 2021 بمبادرة من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وبمساهمة وزارة التجارة، الجزائريين، و بمساهمة وزارة التجارة إطلاق منصة رقمية على شبكة الانترنت لتسهيل عملية الاستفادة من برامج الدولة لترقية الصادرات و لمرافقة المصدر في عملية التصدير و تعتبر معرض افتراضي لعرض السلع و الخدمات، و دليل الكتروني للمؤسسات التي ترغب في الدخول إلى الأسواق العالمية.²

¹ - المرفع الالكتروني لوكالة ALGEX، <https://www.algex.dz/ar/2020>، تاريخ الاطلاع: 2022-06-21 الساعة: 01:10.

² - نفس المرجع.

خلاصة الفصل

إن التطورات المهمة التي حدثت في الاقتصاد العالمي، وخاصة في العشرة الأخيرة فرضت على الجزائر العديد من التحديات لمواكبة التطور الحاصل، والقيام بالعديد من الإصلاحات خاصة على مستوى القطاع الصناعي والقطاع الزراعي اللذان يعتبران الركيزة الأساسية للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات الذي يشكل أزيد من 90 % من الجباية العمومية.

وبالرغم من السياسات الإصلاحية المختلفة التي عرفها كل من القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي إلا أن مساهمتهما في النشاط الاقتصادي الوطني تبقى ضعيفة حيث يمثل الناتج الوطني الخام للقطاع الفلاحي ما نسبته 14.77 % من الناتج الوطني الإجمالي، بينما يمثل الناتج الوطني الخام للقطاع الصناعي ما نسبته 6.3 % من الناتج الوطني الإجمالي.

ويحتل القطاع الصناعي المرتبة الثانية بعد الخدمات في نسبة التشغيل اليد العاملة بنسبة تقدر بـ 30.69 % ويحتل القطاع الزراعي المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ 9.21 % من إجمالي اليد العاملة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

ويعتبر فرع الصناعة الغذائية من أهم فروع النشاط الاقتصادي التي تتأثر بتطور كل من القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي نظرا للتشابه هذين القطاعين وفرع الصناعات الغذائية، يساهم قطاع الفلاحة في فرع الصناعة الغذائية من خلال المواد الأولية التي تدخل في صناعة الغذاء والقطاع الصناعي يساهم بدوره في تطوير فرع الصناعة الغذائية من خلال تطوير وسائل الإنتاج .

وبالرغم من تحقيق الجزائر الاكتفاء الذاتي وتحقيق فائض في الإنتاج، وخاصة الفواكه والثمار المختلفة التي من أهم الصادرات الغذائية للجزائر حيث بلغت أعلى قيمة لها 39 مليون، إلا أنها لازالت تعاني من العجز في المواد الغذائية الأساسية مقارنةً بالطلب الوطني (29.4 % من القمح الصلب - القمح الطري 90.2 % - البقول 62.6 % - الحليب 49 %)، ويتم سد هذا العجز عن طريق فاتورة الاستيراد، المقدرة بملايير الدولارات و التي تثقل كاهل الخزينة العمومية.

الفصل الثالث

واقع الصناعة الغذائية ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني

تمهيد

عرفت الجزائر مراحل مختلفة للتنمية الاقتصادية، فقد كانت تعتمد بالدرجة الأولى في المراحل الأولى بعد الاستقلال على النهج الاشتراكي، حيث تعتبر المؤسسات العمومية الكبيرة والمجمعات الضخمة هي شريان الاقتصاد، وقد ساعد في إنشائها وتطورها في تلك الفترة الارتفاع الذي كان يشهده سعر البترول، واستمرت تلك المرحلة إلى غاية الأزمة البترولية العالمية، حيث شهد العالم تغيرات كبيرة وتأثرت اقتصاديات الدول النامية التي تعتمد على المحروقات كمصدر وحيد للدخل. وعرفت المرحلة الجديدة تطورات عديدة للقطاع الصناعي في الجزائر وخاصة فرع الصناعات الغذائية، نظرا لما له من مكانة في النسيج الصناعي الجزائري فهو يعتبر أحد أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني، فهو يعد أحد فروع قطاع الصناعات التحويلية والتي لها الأثر الكبير والمباشر في زيادة الإنتاج المحلي، ومساهمة في القيمة المضافة و الدخل الوطني الإجمالي، ومساهمة المؤسسات العمومية والخاصة في التشغيل، والتي جعلته يحتل المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات والبناء.

ويبقى قطاع الصناعات الغذائية لا يحقق الأهداف المرجوة، خاصة تغطية الطلب الوطني على السلع الغذائية الضرورية، وهو ما يؤدي إلى سد العجز المسجل بالاتجاه نحو الاستيراد الذي يكلف الميزانية العمومية مبالغ كبيرة بالعملة الصعبة.

وسوف يتناول هذا الفصل قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية ومراحل تطوره، ومدى تأثيره بالوضع العام للاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وتأثير الإصلاحات الاقتصادية المطبقة على الفرع، ومكانته ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال:

المبحث الأول : مراحل تطور الصناعة الغذائية في الجزائر 1962-1999.

المبحث الثاني : واقع الصناعات الغذائية في الجزائر.

المبحث الثالث : مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول

مراحل تطور الصناعة الغذائية في الجزائر (1962-1999)

شهد قطاع الصناعة في الجزائر كغيره من باقي القطاعات العديد من التحولات الهامة بعد الاستقلال، حيث شملت هذه التحولات فرع الصناعة الغذائية الذي حظي باهتمام خاص نظرا لاميته الكبيرة في توفير الغذاء للسكان، وقد سطرت الدولة العديد من البرامج للنهوض بهذا القطاع الحيوي الذي كان يشهد العديد من الصعوبات. وسنتطرق خلال هذا المبحث لأهم المراحل التي مر بها فرع الصناعة الغذائية بعد الاستقلال.

المطلب الأول

تطور فرع الصناعة الغذائية خلال الفترة (1979-1962)

إن قطاع الصناعة الذي ورثته الجزائر غداة الاستقلال كان في وضعية مزرية، وخاصة فرع الصناعة الغذائية والذي كان مكونا من وحدات صغيرة متوطنة في المدن الكبرى أين يقطن اغلب المستعمرين، وقد كانت تتكون أساسا من وحدات طحن القمح ومعاصر الزيتون، حيث كانت أولى الخطوات بعد الاستقلال بوضع برامج للنهوض بقطاع الصناعة الغذائية الذي كان يعاني من التخلف.¹

وقد شكلت نسبة الاستثمارات في فرع الصناعة الغذائية بعد الاستقلال 25 % من مجمل الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي العمومي، أما بالنسبة للاستثمار في القطاع الخاص في نفس الفرع فقد بلغت 09 % من مجموع الاستثمارات الكلية.²

¹ - عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر دراسة للفترة 1830-1962، الشركة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1979، ص 439.

² - حاجي اسماء، مرجع سابق، ص154.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الجدول رقم (27) : توزيع الاستثمارات الصناعية في خطة قسنطينة: بنية الاستثمارات في بعض الفروع الصناعية ماعدا النفط (1959-1964)

الوحدة: مليون فرنك فرنسي جديد

المبلغ	الفروع
240	صناعات غذائية
260	مواد بناء
154	المناجم
260	صناعات آلية وكهربائية
48	صناعات كيمياوية
343	نسيج
302	متنوعات
1947	المجموع

المصدر: عبد اللطيف بن اشهو، تكون التخلف في الجزائر، مرجع سابق، ص 397.
من خلال الجدول السابق نلاحظ ان الاستثمار في فرع الصناعة الغذائية تستحوذ على نسبة مقبولة من إجمالي الاستثمارات في تلك الفترة بـ 240 مليون فرنك فرنسي، بالنظر إلى الظروف الاقتصادية السائدة في تلك الفترة، ففرع الصناعة الغذائية كان يعتمد بالأساس على الطرق التقليدية في التصنيع، أما بالنسبة للاستثمار في فرع النسيج فقد احتل المرتبة الأولى يليه باقي الفروع بنسب متقاربة.

فمنذ الاحتلال لم تسمح فرنسا بقيام صناعة وطنية حديثة، فقامت بإبقاء الصناعة في الجزائر مصدرا للمواد الخام لتلبية احتياجاتها واحتياجات الدول الصناعية، حيث اهتمت بالمناجم واستخراج الموارد الخام وبعض نشاطات الصناعة الضرورية لعملهم، كتوليد الطاقة وتحويل المنتجات الزراعية (معامل إنتاج الخمور). وبعض المصانع لمواد البناء¹. حيث كان الاقتصاد الوطني في بداية الاستقلال كان يتميز بطابعه الكولونيالي وبالأساس الطابع الريفي الزراعي فلم يعرف هذا الاقتصاد نموًا للقطاع الصناعي وإنما كانت أغلب موارده هي موارد فلاحية، فنسبة العمال في قطاع الصناعة كانت ضعيفة في السنوات الأولى، فأغلبية الفئة العاملة النشطة كانت تتمثل في فئة المالكين لأراضي فلاحية صغيرة يعيشون على اقتصاد منزلي فلم تعتبر هذه الأنشطة

¹ - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 80.

مماثلة لتلك الأنشطة الخاصة بالمجتمعات الصناعية. وبسبب ذلك عرفت البلاد أزمات اجتماعية تمثلت في تفاقم أزمة البطالة وتدني القدرة الشرائية للعائلات الجزائرية فأسرعت الحكومة في تلك الفترة، إلى الشروع في تطبيق سياسة التسيير الذاتي انطلاقاً من قواعد قانونية تمثلت في ميثاق طرابلس، و الذي نص في بنوده على تأميم كل الأراضي الزراعية، وتشكيل تعاونية زراعية ترجع بالفائدة على الطبقات الشعبية، فلم تكن هذه المبادئ الخاصة بالتأميم والتسيير الجماعي للاقتصاد الوطني بدون علاقة مع الإيديولوجية العامة للثورة الجزائرية.¹

تم إقامة مزارع مسيرة عن طريق جماعات الفلاحين والعمال الزراعيين تحت غطاء إيديولوجي يدافع عن الطبقة الفقيرة لم تعرف هذه السياسة نجاحاً نظراً للفوارق الاجتماعية التي أصبحت واضحة ما بين الفئات الاجتماعية العاملة في هذه المزارع، ونفس المصير عرفه القطاع الصناعي، الذي لم يحدث فيه التسيير الذاتي أي فائدة اقتصادية للوطن، فكان يتكون من عدد ضئيل من الوحدات الصغيرة التي لا تتعدى 330 وحدة صناعية، وتشغل ما يعادل 3000 عاملاً في سنة 1964 فتركت هذه الوحدات الصناعية من طرف المعمرين والتي عادة ما كانت قائمة على رأسمال اقتصادي ضعيف يشغل فئة صغيرة من العمال، فاشتهرت هذه الوحدات الصناعية بطابعها التحويلي وخاصة تحويل المنتجات.

لقد عرفت مسألة التسيير الذاتي في القطاعين الزراعي والصناعي عدة عراقيل في نجاحها، ومن أهم هذه العراقيل هو انعدام وجود فئات مهنية تتمتع بالتكوين الكافي للسهر على نجاح عملية التسيير والإنتاج. فحسب هيلي : "لم يكن العمال مهيين مثل ذلك العمل، فهم لم يستطيعوا مواجهة التحدي الجديد، ولم يهتموا فرصة المشاركة في التسيير الذاتي لمؤسستهم الصناعي."²

احتل الاستثمار في قطاع المحروقات أهمية كبيرة بعد الاستقلال، فقد كان الاستثمار الإجمالي خلال الخطة التنموية للفترة (1967-1969) حوالي 5.164 مليون دينار جزائري، كان نصيب الاستثمار في قطاع البترول 2.307 مليون دينار جزائري، وبالتالي فما يقارب من نصف الاستثمار

¹ - Elbaki Hermassi, *Leadership and National development in North Africa*, California : University of California Press, 1972, p.256.

² - D. Helie, « Industrial self-MAnagment in Algeria », in W. Zartman, (ed.), *Man, State and Society in the contemporary Maghreb*, London: Pall Mall Press, 1973: p.473.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

العمومي كان موجها لقطاع المحروقات، في الوقت الذي كانت العديد من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة تعاني من نقص الاستثمار، وخاصة قطاع الصناعة الغذائية.¹

ونظرا للظروف التي كانت تمر بها البلاد في تلك الفترة والناجمة عما تركه الاستعمار يمكن القول أننا نميز بين ثلاث أوضاع مر بها الإقتصاد الوطني خلال تلك الفترة:²

- الاهتمام بحل المشاكل الاقتصادية التي خلفها الاستعمار الفرنسي؛
 - تعويض الإطارات التي غادرت الجزائر، وتركت فراغا في القطاع الخدماتي والاقتصادي ؛
 - مواجهة العجز المالي الذي خلفه الاستعمار الفرنسي، بعد تخريب البنية الاقتصادية .
- وبالرغم من هذه الظروف الصعبة التي مر بها الإقتصاد الجزائري في هذه الفترة إلا أن الدولة قامت ببعض الاستثمارات محاولة إطلاق عملية التنمية وهذا ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (28) : يوضح الاستثمارات خلال الفترة (1963-1966)

الوحدة: مليون دولار

الاستثمارات	السنوات
129	1963
200	1964
165	1965
290	1966

المصدر: فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص81.

وتعتبر هذه الاستثمارات غير مستقرة فنلاحظ التقلبات التي تمر بها من فترة لأخرى، ويعود السبب الرئيسي لذلك الاعتماد بشكل كبير على التمويل الخارجي فالإمكانيات المحلية لم تكن كافية لتمويل الاستثمارات خاصة في المجال الصناعي الذي يحتاج إلى ضخ رؤوس أموال كبيرة وخاصة في مجال الصناعات الثقيلة، وهو ما أدى بالدولة إلى التوجه نحو بعض الصناعات التي يمكن تمويلها بالإمكانيات المتاحة وهذا وفق مقرر قسنطينة حيث تم إنشاء مصنع السكر في خميس مليانة يشغل مساحة 160 هكتارا وتبلغ طاقته الإنتاجية 1600 طن في اليوم.³

¹ ناصر لبنى، القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره.دراسة تحليلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، جوان2019، ص 92.

² فوزي عبد الرزاق، نفس المرجع، ص80-81.

³ فوزي عبد الرزاق، نفس المرجع، ص81.

ومثلت المؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية نسبة كبيرة من مجموع المؤسسات الصناعية فحسب التقرير الذي قامت به وزارة الصناعة في سنة 1966 ظهر أنه من مجموع 1143 مؤسسة صناعية، يوجد 525 مؤسسة صناعات غذائية أي بنسبة % 46 وقد قامت الجزائر بتأميم الكثير من المصانع ومن بينها المطاحن والمؤسسات الصناعية الغذائية، حيث شهد هذا الفرع حملة تأميم واسعة لأهم مؤسسات القطاع الخاص، نذكر منها شركة الزيوت « creso » بمدينة وهران وعنابة، ومعامل الكسكسي بالعاصمة، قسنطينة، وهران، وكذلك مصانع العجائن والمطاحن، ومصنع «soju» للفواكه بالبليدة وبقي القطاع العام يسيطر على هذه الصناعات عبر كامل التراب الوطني بعدما كانت تحت سيطرة المعمرين أو بعض الجزائريين . بالإضافة إلى إنشاء العديد من الشركات الوطنية الكبرى نذكر منها:¹

الشركة الوطنية لتسيير وحدات المطاحن سنة 1964 والتي كانت تسيّر 75 وحدة، الديوان الوطني للحليب ومشتقاته سنة 1964 ، الذي كان يقوم ببسترة الحليب وتوزيعه واستخلاص مشتقاته من خلال وحدات إنتاج منتشرة عبر التراب الوطني. إضافة إلى تعاونيات الإصلاح الزراعي التي كانت تتكون من 37 وحدة على المستوى الوطني والتي كانت تقوم باختيار وتعليب المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير، وتعاونيات التوزيع وكان عددها 45 تعاونية مهمتها تعليب وتوزيع المنتجات الفلاحية في الأسواق الداخلية. الشركة الوطنية لتسيير وتنمية الصناعات الغذائية والتي تقوم بتعليب الخضر والفواكه ومصبرات الحبوب وتجفيف اللحوم، بالإضافة إلى تسيير جميع مصانع السكر وعصر الزيوت وغيرها من المواد الدسمة . واهم شركة تم إنشاؤها خلال هذه الفترة فهي الشركة الوطنية لتسيير وتنمية الصناعات الغذائية «SOGEDIA» التابعة للقطاع العام والتي تقوم بتعليب الخضر والفواكه، ومصبرات الحبوب وتجفيف اللحوم كما تقوم بتسيير جميع مصانع السكر وعصارات الزيوت وغيرها من المواد الدسمة.²

وبعد "أحداث" 1965 وتغير الجهاز التنفيذي على رأس الدولة، تبنت الجزائر النموذج الاشتراكي وأرست قواعد القطاع الصناعي على أسس نظرية "الصناعات المصنعة" ومما لاشك فيه

¹ - طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-حالة الصناعات الغذائية-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص152.

² - فوزي عبد الرزاق، نفس المرجع، ص 84.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

أن جهود الدولة كانت جبارة حيث قامت بضخ 50 مليار دينار جزائري ما بين سنة (1967-1977) للقطاع الصناعي والذي يضم من ابرز فروع الصناعات الغذائية¹.

إلا أن التوجه الجديد للدولة الجزائرية كان نحو ترسيخ إستراتيجية صناعية تعتمد على الصناعات الثقيلة كهدف من الأهداف الأساسية لمسيرة التنمية الاقتصادية و عرف قطاع الصناعات الثقيلة وبالخصوص الصناعات البترولية الاستحواذ على مبالغ استثمارية عالية، وهذا من أجل الحصول على موارد مالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونتج عن هذا التوزيع للاستثمارات اختلال بين فروع القطاع نفسه، كما حدث في القطاع الصناعي وأهمل فرع الصناعة الغذائية الذي حصل على استثمارات لا تتجاوز في معظمها نسبة 5 % من إجمالي الاستثمارات الصناعية، وكان لهذا الإهمال انعكاس سلبي في تغطية الطلب الكلي للسلع الغذائية الضرورية، وكان الإنتاج المحلي في كثير من السلع الضرورية من الدرجة الأولى لا يتعد نسبة تغطية للطلب الكلي 40 %، ونجد بالمقابل تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة حيث بلغ المعدل السنوي لنمو هذا الدخل النقدي خلال المخطط الثلاثي 8.1 %، وخلال الرباعي الأول 10.6 %، وخلال الرباعي الثاني 17.6 %، ويعبر هذا التطور السريع في دخول العائلات النقدية عن ارتفاع سريع في قدرتها الشرائية وبالتالي على طلبها للسلع الاستهلاكية وبالخصوص السلع الغذائية².

كما تميّزت هذه المرحلة بإهمال القطاع الفلاحي الذي لم ينل حجم استثمارات كافية، ما كان له انعكاس سلبي على إمداد الصناعات الغذائية بالمواد الأولية، وتسبب في غلق مؤسسات إنتاجية وتحولها إلى مستودعات. وفي الفترة من 1970 إلى 1980، تولت الوزارة المسؤولة عن التخطيط وضع وثيقة عن "آفاق العشر سنوات" التي تصف أولا الإطار الذي ينبغي أن تتخذ فيه إجراءات السلطات العامة؛ هذا الوصف هو كما يلي³ :

- يتسم الاقتصاد العالمي بالتضخم، وإزالة القيود النقدية، وتعزيز المنافسة، وإعادة هيكلة بعض أجهزة الإنتاج في إطار الخبرة التقنية؛
- الانفجار الديموغرافي في الجزائر بمعدل 3.2 % وهو معدل كبير مقارنة بحجم الإنتاج الفلاحي، وهذا ما يشكل عوائق لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية؛

¹ - الهاشمي جعبوب، مرجع سابق، ص. 3-4.

² - كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 85-86.

³ - Hocine BENISSAD, La Réforme économique en Algérie, ou l'indice ajustement structurel, office des publications universitaires, Algérie, deuxième édition, 1991, pp.5-6.

- الاستهلاك العائلي تطور أكثر فأكثر نحو منتجات متطورة تفصيلا بفضل تعزيز قوتها الشرائية. عانى الاقتصاد الوطني العديد من الاختلالات المتأتمية من نموذج التنمية المتبع، وبالتحديد لطبيعة الرأس مالية الاستهلاكية للدخار المحلي والأجنبي. هذه الصفة التي تعززت خلال الفترة 1974-1979 أدت إلى زيادة الاعتماد على الاستدانة الخارجية ووضعت البلد واستقلاليتها تحت رحمة دائنيه.

كما أن هذه الفترة تميزت بتقلص عدد المؤسسات الصناعية الغذائية الخاصة وذلك بسبب سياسة الدولة في تدعيم القطاع العام على حساب القطاع الخاص، مما نتج عنه صعوبات للمستثمرين الخواص أدت لتوجههم إلى الاستثمار في قطاعات أخرى، واقتصرت استثماراتهم في صناعة المشروبات وصناعة الحلويات.¹

وقد عملت السياسة التصنيعية في الجزائر على اتساع القطاع الصناعي العمومي والذي عرف تدعيماً كاملاً من طرف الدولة، إلا أن عدم احترام المراحل كانت لها عواقب على نجاح السياسة الإنتاجية في المؤسسات الصناعية. فعملت الدولة على تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات سنة 1971، ولكنها لم تعرف نجاح هذا النوع من التسيير لعدم وجود استعداد عمالي لمثل هذا النوع من التسيير، وعرف هذا القطاع عدة أنواع من أشكال التسيير تلت التسيير الاشتراكي، منها إعادة هيكلة المؤسسة الصناعية، استقلالية المؤسسة ورغم فشل هذه السياسة التصنيعية، إلا أن قطاع التصنيع ظل ورقة مهمة لتوظيفها سياسياً، والتي عملت على تغليب كفة ما هو اجتماعي على ما هو اقتصادي. فأسرعت أغلب المؤسسات الصناعية إلى التوظيف الكامل مطبقة سياسة الدولة والتسيير الموجه والعامل على توظيف الفئات الاجتماعية المقبلة على سوق العمل. فأصبحت المؤسسة الصناعية العمومية تعمل بتعداد عمالي يفوق حاجياتها من اليد العاملة. فالدولة كانت لها القدرة المالية لتعويض العجز المالي التي كانت تعاني منه أغلب تلك المؤسسات. ولكن لم يبق الوضع على حاله مع اقتراب أزمة سنة 1986، حيث عرف سعر البترول تدهوراً مما أثر على خزينة الدولة التي أصبحت عاجزة على تلبية حاجيات المجتمع المتنامية في ظل اقتصاد قائم على تصدير النفط.²

¹ - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 94.

² - Ali El Kenz, Au fil de la crise : 5 études sur l'Algérie et le monde arabe, Alger : Bouchene-ENAL, 1993, pp.47-48.

المطلب الثاني

تطور فرع الصناعة الغذائية خلال الفترة (1980-1989)

عرفت الجزائر تحولات اجتماعية واقتصادية جد مهمة مع أواخر الثمانينات وهذا بعد أحداث أكتوبر 1988 إلا أن هذه التحولات بدأت مع الأزمات الاجتماعية و التراجع الملاحظ للدولة عن السياسة الاقتصادية المتبعة سابقا، شهدت هذه الفترة مخططات تنموية تهدف إلى إصلاح بعض النقائص التي نتجت عن إتباع الإستراتيجية التنموية المعتمدة في المخططات السابقة، وخاصة المتمثلة في إهمال الصناعات الخفيفة والقطاع الزراعي، واعتمدت الدولة سياسة استثمارية جديدة تمكن من ترقية قطاع الهياكل الأساسية، وتشجيع التنمية في القطاعين الزراعة والري.¹

وفي إطار مراجعة تنظيم الاقتصاد الوطني سنة 1979، صدر المرسوم 242-80 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980، المتعلق بعملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية². و يقصد بهذه الأخيرة تغيير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسات لكي يتسنى لها أن تولد فائضا يمكنها من تكوين مواردها المالية الخاصة بها، و هو ما يعني الانتهاء من مرحلة الاعتماد على الخزانة العامة في تمويل العجز المالي لهذه المؤسسات. أي أن عملية إعادة الهيكلة تستهدف بالأساس رفع الكفاءة الاقتصادية و المالية للقطاع العام و يتم ذلك بواسطة التوجه التدريجي نحو تخصص كل مؤسسة في نشاط محدد بالإضافة إلى تحديد أحجام المؤسسات بالشكل الذي يضمن أقصى فعالية في التنظيم و التسيير و يقصد بالتخصص الفصل بين وظائف الإنتاج و الاستثمار و التسويق.³

¹ - زرنوخ ياسمين، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2006، ص 98-99.

² - أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية، مصر، 2011، ص 33.

³ - زرنوخ ياسمين، مرجع سابق، ص 98-99.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

و قد عرفت المؤسسة شكلين من إعادة الهيكلة:¹

- إعادة الهيكلة العضوية Restructuration organique :

- إعادة الهيكلة المالية Restructuration financière .

وقد قامت الدولة بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية بأسلوبين:

- إعادة الهيكلة حسب المنتجات؛

- إعادة الهيكلة حسب الجهات .

فقد كان عدد المؤسسات سنة 1980 في حدود 150 مؤسسة وطنية، و عند إعادة الهيكلة العضوية انقسمت سنة 1982، و امتد هذا التقسيم التجزيئي إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة، ثم إلى المؤسسات البلدية ليلبلغ 1079 مؤسسة، مع العلم أن عدد المؤسسات المحلية كان قبل الانقسام 430 مؤسسة ولائية و بلدية.²

كما تميزت هذه الفترة بصور قانون 82-11 الصادر في 21 أوت 1982 كان هذا القانون أول نص واضح يحكم وينظم القطاع الخاص الوطني .وهو القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص والوطني، والذي يهدف إلى تنظيم الاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص، و تحديد إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها و شروطها (حسب ما جاء في المادة 01 من نفس القانون) وقد فصل هذا القانون بصفة نهائية في كيفية الحصول على الرخص وكذا الحدود القصوى للاستثمار.³ وقد شهدت هذه الفترة مخططات تنموية تهدف إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، وكذلك لقدرتها التشغيلية، و كذلك تميزت هذه الفترة بالاهتمام بالقطاع الزراعي والري، وقد استحوذ فرع الصناعة الغذائية خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على أكبر مبلغ من الاستثمارات مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى، وهذا لمواجهة الطلب المتزايد على السلع الغذائية.⁴

¹ - نفس المرجع، ص99.

² - عبد الرحمن تومي، واقع آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-1980-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001، ص185.

³ - Abdelkrim TOUDJINE, *Comment investir en Algérie*, entreprise nationale du livre, office des publications universitaires, Algérie, 1990, p.63.

⁴ - كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص86.

الفصل الثالث : واقع الصناعة الغذائية ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني

الجدول رقم (29) : يوضح الإنتاج الصناعي الغذائي خلال الفترة (1984-1980)
الوحدة: 10³ طن

المواد	1980	1981	1982	1983	1984	نسبة التغطية للطلب الكلي
الدقيق والسميد	2232	2250	2320	2410	2487	42%
العجائن والكسكس	98.5	101.5	105	108	111	80%
الزيت الصناعي	272.2	280	295	299	304	03%
السكر	214.5	217	219	200	205.2	04%
مصبرات الفواكه	67.4	69	71	73	76.3	60%
مصبرات الطماطم	52.8	60	65.5	72	80	85%
الحليب الطازج والجاف	520	525	527	530	536	65%

Sources : sur la base d'ONS. revue statistiques. n°31. Op.cit .p.20.

نلاحظ من خلال الجدول النسب المتفاوتة في تغطية الطلب الكلي على بعض المواد الغذائية فبينما شهدت بعض المواد الغذائية مثل : صناعة مصبرات الطماطم وصناعة العجائن والكسكس التي غطت على التوالي 80 % و 85% من الاستهلاك المحلي، وقد شهدت هذه الفترة عجزا كبيرا في تغطية السلع الغذائية الأساسية مثل مادة الزيت الصناعي بنسبة تغطية 03 % ومادة السكر بنسبة تغطية 04 % من الطلب الكلي.

ويعبر العجز المسجل في مادة الدقيق والسميد ب 58 % على تدهور القطاع الفلاحي في الجزائر، وعجزه على تغطية الطلب الكلي المتزايد على المادتين الأساسيتين ذات الاستهلاك الواسع، حيث بلغ متوسط الانتاج السنوي خلال الفترة (1984-1980) من محاصيل الحبوب 15283 مليون قنطار. ومن بين الاسباب الرئيسية لتدهور انتاج القطاع الفلاحي في تلك الفترة:¹

- العوامل المناخية والجفاف الذي ميز تلك الفترة؛
- الاعتماد على الوسائل البدائية في عملية الحرث والحصاد؛
- انخفاض حاد لبيد العاملة في مجال الزراعة بسبب الهجرة من الأرياف نحو المدن.

¹ - رايح زبيري الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997، ص214.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

و لمواجهة النقائص التي ظهرت خلال المخطط الخماسي الأول سطرت الدولة الجزائرية المخطط الخماسي الثاني (1984-1989) والذي يعتمد على نظام جديد للتخطيط يتمثل في المخططات السنوية، وهي في الواقع تجزئة للمخطط المتوسط الأجل إلى المخططات القصيرة الأجل لا يتجاوز مداها الزمني سنة واحدة، لأن تجربة المخطط الخماسي الأول قد أبرزت أهمية أسلوب المخططات السنوية ونجاحه في مراقبة سير البرامج الاستثمارية في مختلف القطاعات،¹ وقد حدد المخطط أهدافا تنموية ترتبط بالمحافظة على الاختيارات الصناعية مع الأخذ في الاعتبار النمط السائد (إحلال الواردات) و دفع الصناعات الوطنية إلى تلبية الحاجيات السكانية وذلك من خلال الأهداف التالية:²

- توسيع الأنشطة المحفزة للاندماج بين القطاعات وبين الفروع وإنجاز المشاريع التي تستهدف صناعة مواد التجهيز وتطوير الصناعات الصغيرة؛
- تنمية وتنوع الصناعات التحويلية المرتبطة بالتجهيزات والإنتاج والاستهلاك؛
- مساهمة القطاع الصناعي في تراكم وسائل الدفع الخارجي واستغلال فرص الدخول للأسواق الخارجية، وقد خصص برنامج الاستثمار خلال هذا المخطط مبلغ 550 مليار دج كاستثمار مخطط حيث يتوزع الحجم الإجمالي للنفقات الاستثمارية كما يلي % 56.6 : بالنسبة للقطاعات المنتجة والمساعدة على الإنتاج (الزراعة الري، الصناعة، وسائل الإنجاز، التخزين، الاتصالات).

كما يلاحظ في المخطط إعطاء الأولوية لقطاع الزراعة بعد التدهور الذي عرفه خلال السنوات الماضية، وذلك من خلال تخصيص مبلغ 79 مليار دج، تمثل % 15 من إجمالي الاستثمارات، أما القطاع الصناعي فقد حصل على مبلغ 174.2 مليار دج أي بنسبة % 31.7 من إجمالي الاستثمارات بما فيها المحروقات.

¹ - التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1989، ص 133-134.

² - نفس المرجع، ص 133-134.

الجدول رقم (30) : يوضح الإنتاج الصناعي الغذائي خلال الفترة (1985-1989)
الوحدة: 10⁹ طن

السنوات السلع	1985	1986	1987	1988	1989	نسبة تغطية الطلب الكلي
الدقيق والسميد	2490	2510	2624	2545	2588	%41
العجائن والكسكسي	109	108	120.4	109.8	107.7	%50
الزيت الصناعي	324	320	324	330	338	%02
السكر	218	214	214	216	209	%03
مصبرات الفواكه	52	54	56.2	64	68.7	%65
مصبرات الطماطم	109	120	155	160	180	%90
الحليب الجاف والطازج	630	620	780	790	802	%65

Sources : La base d'ONS, revue n°31, op.cit, p.20.

نلاحظ من خلال الجدول السابق العجز في تغطية الطلب الكلي بالنسبة للمواد الاستهلاكية الأساسية ماعدا مصبرات الطماطم التي سجلت تغطية للطلب الكلي بنسبة 90%، وقد سجل عجز بنسبة 59 % لمادتي الدقيق والسميد، وبالنسبة لمادة السكر فقد سجلت عجزا بنسبة 97 %، وسجل عجز بمقدار 98 % بالنسبة لمادة الزيت الصناعي، وهي نسب كبيرة جدا لا تعكس الخطط المسطرة للنهوض بقطاع الصناعة الغذائية، وتبين مدى الاعتماد على الواردات لتغطية العجز المسجل، مما يؤدي الى التبعية نحو الخارج لتغطية الطلب الكلي على المواد الغذائية الأساسية .

ومن بين أهم الأسباب لانخفاض الإنتاج الصناعي الغذائي للفترة (1985-1989)¹ :
فبالنسبة لمادتي السميد والدقيق والتي تستخرج من مادتي القمح الصلب واللين، فإن الجزائر تستورد أكثر من 70 % من الاحتياجات الوطنية من مادة القمح، وهذا ما يدل على التبعية للخارج في صناعة العجائن، وخاصة إذا علمنا بان المؤسسة الوطنية المختصة في إنتاج الدقيق والسميد والعجائن "ERAD"، تفضل القمح المستورد على القمح المحلي، وهذا يفسر العلاقة الضعيفة بين فرع الصناعة الغذائية وقطاع الفلاحة، أما بخصوص الزيت الصناعي الذي يعتبر من المواد الاستهلاكية الأساسية ومن بين الأسباب الأساسية لضعف إنتاج هذه المادة، نقص المادة

¹ - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص106.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الأولية و المتمثلة في منتوجات عباد الشمس و الكولر، و قد فشلت المجهودات التي تهدف لزيادة إنتاجهما، و فيما يتعلق بمادة الحليب فإن العجز المسجل في تغطية الطلب الكلي كان ب 35 % و قد فشل الديوان الوطني للحليب و مشتقاته في تغطية نسبة العجز المسجل بسبب الطلب المتزايد على هذه المادة.¹

إن محاولات الإصلاح الزراعي التي قامت بها الجزائر و التي تتشابه مع بعض البلدان العربية، و كذلك مختلف السياسات الزراعية التي قامت بها خلال تلك الفترة لم تحقق النتائج المرغوبة للنهوض بالتنمية الزراعية أو تقليص الفجوة الغذائية و يرجع ذلك إلى جملة من الأسباب نتناولها فيما يلي:²

- عدم وجود دراسات اقتصادية معمقة للسياسات الزراعية:

فالسياسات الاقتصادية في تلك الفترة لم تحقق تقدما في زيادة الإنتاج الفلاحي، مقارنة بزيادة الطلب الكلي للسكان على المنتجات الفلاحية، و يرجع ذلك إلى التخلف في نوعية إدارة القطاع الزراعي و الذي يعتبر عائقا أساسيا يحد من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع و حائلا أيضا دون الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية المستوردة. و كذلك بسبب الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية أدى إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية، نقص اليد العاملة المختصة و المؤهلة، عند القيام بالإصلاحات الزراعية في أكثر من دولة عربية. و خاصة في مجال الممكنة الزراعية، مما اثر سلبا على عمليات الصيانة و تصليح الآلات الزراعية.

- فشل سياسات التوعية و الإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها: يهدف الإرشاد الزراعي إلى تدريب المزارعين و إقناعهم بتبني النماذج و التقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض التكلفة و تحسين الإنتاجية النوعية. كما يناط بها التعرف على لمشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين و تشخيصها و نقلها إلى مراكز البحوث لدراستها تحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها. و يعتبر دعم البحث الزراعي و تحسينه كما و نوعاً و توظيفاً يشكل ضرورة إستراتيجية، ليس فقط للتخلص من العجز الغذائي العربي القائم و المتفاقم، و إنما أيضا لتطوير زراعتنا اعتمادا على النفس بصورة أساسية.

¹ - نفس المرجع، ص 107.

² - منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (36) مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص 139-140.

الفصل الثالث : واقع الصناعة الغذائية ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني

- نقص الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي: فحصة القطاع الزراعي العربي من إجمالي الاستثمارات ضئيلة وكذلك عجز مؤسسات الإقراض لزراعي عن القيام بواجباتها. فالزراعة الحديثة، ولكي تحقق إنتاجية عالية فإنها تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة حتى وإن اعتمدت في بعض الظروف على كثافة العمالة.
- عدم وجود مخططات فعالة لاستصلاح الأراضي: ورغم الجهود التي بُذلت فإن عمليات الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة منها مما أثر سلباً على الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان.
- ندرة الموارد المائية المتجددة: تشكل الموارد المائية أحد العوامل الحاسمة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وفي تحقيق الأمن الغذائي. إلا أنها تعتبر مورداً نادراً مما يتطلب سياسات وإستراتيجيات لإدارة هذه الندرة¹.

الجدول رقم (31) : يوضح أهم الاستثمارات للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

النسبة من الاستثمارات الإجمالية	القيمة 10 ⁹ دج	الأنشطة
5.35 %	30	الزراعة
7.45 %	41	الري
0.18 %	1	الصيد البحري
1.27 %	7	الغابات

المصدر: تقرير عام المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، ص230.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض الاستثمار في القطاع الزراعي بنسبة 5.35 % من الاستثمارات الإجمالية، وهو ما يدل على إهمال هذا القطاع الحيوي والتوجه نحو الاستثمار في قطاع الصناعة الذي استحوذ على 31.67 % من مجموع الاستثمار الكلي، وهذا ما يفسر العجز الذي شهده فرع الصناعات الغذائية في التموين بالمواد الأولية خاصة القمح . ومن النتائج المستخلصة من اثر استثمارات المخطط الخماسي الثاني على فرع الصناعات الغذائية في الجزائر:

- النتيجة الأولى التي يمكن أن نبدأ بها هي أن أصعب مرحلة مرت بها التنمية في الجزائر، منذ الاستقلال هي مرحلة 1985-1989 إذ أن انهيار أسعار البترول بنسبة تراوحت بين 60 إلى

¹ - منى رحمة، مرجع سابق، ص141.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

70% كان ضربة عنيفة لاقتصاده الذي أصبح عاجزا بسبب سقوط إيراداته من العملات الصعبة على تمويل تنميته و تموينها.
- لنتيجة الثانية هو اتجاه الاستثمارات الصناعية إلى صناعات أخرى غير المحروقات بتكثيف الاستثمارات في القطاع الزراعي و الخدماتي.¹

¹ - تقرير عام المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، مرجع سابق، ص 230.

المطلب الثالث

تطور الصناعة الغذائية

خلال الفترة (1990-1999)

إن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع بداية سنة 1986، والتي كان سببها انخفاض موارد الصادرات من المحروقات وارتفاع مستوى المديونية وما صاحبها من الدعوة إلى ضرورة التخلي عن الاقتصاد الموجه والانتقال إلى اقتصاد السوق المفتوح. هذه الوضعية جعلت الجزائر تتبنى مجموعة من القوانين لتشجيع الاستثمار وتكريس التوجه نحو الاقتصاد الحر، ومنها قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل سنة 1990، والذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد والقرض بتوجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي، فضلا عن منحه المساواة في المعاملات.¹

كما تم إصدار قانون ترقية الاستثمار وفق المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الذي جاء ليحل محل القانون 88-25 تحديده للإجراءات التي تطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية. وذلك لتدعيم إرادة تحرير الاقتصاد والسياسة الجديدة لترقية الاستثمار، حيث تمحورت أهم الجوانب التي تضمنها حول:²

- الحرية في الاستثمار ؛
- المساواة أمام القانون بين العاملين الوطنيين والخواص و الأجانب ؛
- يتمثل دور السلطات العمومية في تقديم التحفيز للمستثمرين أساسا عبر تخفيضات جبائية؛

¹ - عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004، ص.198.

² - الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، -حالة الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد11، جامعة سطيف، 2011، ص.74.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

- تسهيل دخول المستثمرين الأجانب للسوق الوطنية، وتشجيع المستثمرين الخواص، تم إنشاء وكالة لترقية ودعم الاستثمارات، ومتابعتها لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد؛

- الحرص على تفادي الإجراءات البطيئة والمعقدة لإنجاز عقد الاستثمار في الجزائر؛

- وضع التسهيلات اللازمة للمستثمرين في الجهاز الجمركي والجبائي؛

- الإسراع في التحويلات وتعزيز الضمانات إضافة إلى الرأسمال المستثمر و المداخيل المتولدة عنه، تعديل المساهمات المخصصة للاستثمارات المنجزة في الجزائر.

عرفت هذه المرحلة مخططات تنموية سنوية، فمرحلة (1990-1995) شهدت تحسن في مستوى إنتاج الحبوب وكذلك فتح المجال للخواص لإنشاء مطاحن التي تساهم في توفير مادة السميد التي كانت تشهد طلبا متزايدا عليها، إلى جانب زيادة إنتاج الطماطم المصبرة و كذلك الحليب، وبالرغم من الزيادة في إنتاج السلع الغذائية إلا أنها لم تستطع تلبية الطلب المحلي المتزايد، وقد بلغت فاتورة استيرادها أكثر من ملياري دولار.¹

ولهذا فقد ظهرت الأهمية الكبيرة لمضاعفة الجهود المبذولة لزيادة الاستثمار في فرع الصناعة الغذائية.

الجدول رقم (32) : يوضح توزيع الاستثمارات الصناعية المنفذة خارج قطاع المحروقات للفترة (1990-1995)

الوحدة : مليار دينار

الفروع	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الطاقة	5378	6800	9100	10090	10190	10195
المناجم	400	590	900	980	1050	1055
صناعة الحديد والصلب	1939	2670	2550	2478	2490	2510
الصناعات الغذائية	3250	2250	990	1125	1345	1475
مواد البناء	963	1150	1580	1820	1730	1750

¹ - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 99.

الفصل الثالث : واقع الصناعة الغذائية ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني

3265	394	3368	2630	6950	357	الكيمياء البتروكيميائية
1790	1850	1758	700	200	90	النسيج
1290	1250	1230	350	300	74	الخشب والورق
220	230	187	350	50	175	الجلود
23550	23625	23036	19150	14960	12626	المجموع

المصدر: فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 113.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية من اجمالي الاستثمار خارج قطاع المحروقات، حيث سجل أدنى قيمة له سنة 1992 بـ 990 مليار دينار، وهو ما يفسر العجز في تلبية الطلب الوطني على المنتجات الغذائية والتوجه نحو الاستيراد لتلبية هذه الاحتياجات، حيث بلغت سنة 1990 الواردات من المواد الغذائية 21100 مليون دينار جزائري.¹ ويرجع انخفاض الاستثمار في فرع الصناعة الغذائية للظروف التي مرت بها البلاد في هذه المرحلة، حيث توقفت الإنجازات المعروفة في المخططات السابقة واقتصرت هذه المرحلة على إتمام بعض المشاريع الضرورية. كما شهدت هذه المرحلة انخفاضا نسبيا في معدل الإنتاج، بسبب الأوضاع الأمنية التي تسببت في الهجرة من الأرياف إلى المدن وهو ما أدى إلى انخفاض المنتج الزراعي. إن الإجراءات والإصلاحات التي مسّت المؤسسات العمومية الاقتصادية خلال هذه الفترة شملت على العموم:²

- تنظيم فروع الاقتصاد الوطني، ودعم المؤسسات العمومية والجهاز الإنتاجي؛
 - تخفيض التكاليف وانجاز الاستثمارات والتقليل من اللجوء إلى العمالة الأجنبية في الإنجاز والخدمات؛
 - إعطاء الأولوية في الميدان الصناعي لتنمية الأعمال ذات الحجم المتوسط لتلبية الاحتياجات المحلية من التجهيزات وكذلك الاستهلاك الغذائي، بترقية وتنمية الاستثمارات الخاصة.
- أما حالة الاقتصاد الوطني بعد هذه الإجراءات فتميزت بتراجع الاستثمار العام في الصناعات الغذائية بشكل ملحوظ، فبعد أن كان المبلغ المخصص للاستثمار في هذا الفرع سنة 1990 يقدر

¹ - عيدات عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 166.

² - عثمان لخلف، مرجع سابق، ص 69.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

بـ 3250 مليون دينار انخفض ليصل إلى 1475 مليون دينار سنة 1992، كما بلغ سنة 1995 حوالي 990 مليون دينار.

صدر الأمر رقم 15-25 المؤرخ في 1995/06 : المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة "تحلُّ الصناديق الثمانية للمساهمة وتعوض بأحد عشر مجمعا عموميا والتي يضاف إليها خمسة مجمعات جهوية لا يسيّرهما مجلس إدارة انما القيادة بها جماعية، تحت رقابة مجلس المراقبة. هاتان الهيئتان الأخيرتان يتم تعيينهما من طرف الجمعية العامة لفترة ست سنوات . يضم كل مجمع مؤسسات عمومية اقتصادية تعمل في فروع متجانسة وعليه فإن صندوق مساهمة الصناعات الغذائية الزراعية قسّم إلى قسمين، مجمعات ظاهرة في مجمع الصناعات الغذائية القاعدية (HABB)، ومجمع الصناعات الغذائية المختلفة (Agrodiv).¹ كما أن "الأمر" ينشئ مجلسا وطنيا لمساهمات الدولة مكلف بتوجيه وتنسيق نشاطات المجمعّات الموضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، يزود المجلس بسكرتارية تقنية دائمة مسيرة من طرف "مفوضّ لمساهمات الدولة".²

يبين التسيير الحقيقي لهذه الهيئات بأن المجمعّات، وعلى غرار المؤسسات لا تملك القرارات المهمة المتعلقة بإعادة الهيكلة الصناعية. وما هي إلا هيئات بسيطة لتنفيذ قرارات المجلس الوطني لمساهمات الدولة، سواء تعلق الأمر "بتعيين مسيريهها، مخططات التنمية المقترحة أو مخططات الخصخصة الكاملة أو الجزئية المزعم القيام بها".

وعليه، فإن الصلاحيات الممنوحة للمجمعات من خلال القانون، والذي يمكنهم من بيع وشراء الأصول أو اتخاذ قرار بحل المؤسسات اتضح أنه غير رسمي.

تميزت هذه الفترة بإنشاء المجلس الوطني لمساهمات الدولة والمجمعات، في سبتمبر 1995 لكن إنشاء الفروع في قطاع الصناعات الغذائية لم ينطلق فعليا إلا في غضون الثلاثي الأول لسنة 1997، في نفس السنة قام أعوان المجلس الوطني لمساهمات الدولة بالإعلان عن قائمة المؤسسات الصناعات الغذائية المراد خصصتها 21 سبتمبر 1997 ولكن لم يتم خصخصة تلك المؤسسات.³ وقد أدى تطبيق البرامج الإصلاحية خلال هذه الفترة إلى إعطاء الأولوية للحد من المشاكل الاقتصادية، دون إعطاء أهمية كبيرة للآثار الاجتماعية التي خلفتها، حيث تم تسريح أزيد

¹ - عثمان لخلف، مرجع سابق، ص 69.

² - حاجي أسماء، مرجع سابق، ص 167.

³ - نفس المرجع، ص 168.

الفصل الثالث : واقع الصناعة الغذائية ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني

من 50.000 عامل سنة 1996، وكذلك تسريح 130000 عامل خلال سنتي (1997-1998)، ولهذا فقد تم إعداد برامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال تلك الفترة حيث وصل عددها الى 159507 مؤسسة سنة 1999 موزعة كما يلي:¹

الجدول رقم (33) : يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية خلال سنة 1999

طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات	الحصة (%)	العمالة	الحصة (%)
مؤسسة مصغرة	14825	93.2	221975	35
مؤسسة صغيرة	9100	5.75	176731	27.8
مؤسسة متوسطة	1682	1.05	235669	37.2
المجموع	159507	100	634375	100

المصدر: عمار علواني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة سطيف، 2010، ص180.

نلاحظ من معطيات هذا الجدول نسبة المؤسسات المصغرة بـ 14825 بنسبة 93.2% من إجمالي المؤسسات خلال هذه الفترة بينما نسبة التشغيل فيها 221975 بنسبة 35%، بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز حصتها 7%. في حين تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 65% من إجمالي العمالة الموظفة.²

وكنتيجة إجمالية لتطورات فرع الصناعة الغذائية في الفترة 1962-1999 والتي تميزت بمايلي:³
- أغلب القطاعات الصناعية ومن بينها الصناعات الغذائية تتميز براس مال ممول من الدولة، ويمتد تدخل الدولة إلى التحكم في مسار عملية استيراد المواد الأولية والنصف مصنعة اللازمة لهذه الصناعة؛

- تتمثل المهمة الرئيسية لفرع الصناعات الغذائية تحويل المنتج الزراعي الذي يعتبر المادة الخام، إلى منتج نهائي صالح للاستهلاك سواء كان معلب أو في أكياس، إلا أن هذه المواد الأولية يكون مصدرها غالبا الاستيراد؛

¹ - داودي الطيب، مرجع سابق، ص76.

² - فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تطوير قدرتها التنافسية - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2018، ص200.

³ - Mourad boukella, *Restructuration industrielle et développement : cas de l'industrie agro-alimentaire en Algérie*, Cahiers du CREAD, N°45, 3 trimestre, 1998, pp.98-99.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

- يتميز فرع الصناعات الغذائية بأهمية كبيرة، نظرا لتوسع هذا القطاع و حجم استثماراته، ولكن يبقى إنتاجه كميلا و لا يحقق هوامش ربحية، وبالتالي يتعرض رأس المال للإهلاك.
 - عدم تطور مؤسسات و شركات الصناعة الغذائية ذات المنشأ القديم، فقد عجزت الجزائر على إقامة مصانع بنفس الحجم و السعة و بنفس الاستثمار المالي و هذا بسبب بقاء الاقتصاد الوطني تحت عجز مالي سببه انهيار أسعار النفط خلال فترة الثمانينات و تلتها الشروع في تطبيق الإصلاحات الهيكلية أثناء التسعينات، حيث كانت عوائق أمام تجديد آلات هذه المصانع و تحديثها بالوسائل الأوتوماتيكية المتقدمة.
 - تم إنشاء هياكل أخرى للصناعة الغذائية إلا أنها لم تكن بنفس الحجم و الأهمية الاقتصادية من طرف القطاع العام، حيث ظهرت هياكل أخرى من طرف القطاع الخاص و أصبحت تشكل منافسة قوية في سوق الصناعات الغذائية.
 - ضعف قيمة الصادرات من هذه المواد الواسعة الاستهلاك، عدا ما يتعلق بالمنتجات المعروفة مثل الفواكه و التمور، السمك و الخمر.
- من خلال ما سبق من نتائج، يتضح بأنه مازال هنالك عجز كبير في الوحدات الإنتاجية للصناعة الغذائية، ما أدى بالدولة إلى الاستيراد من الخارج لتغطية العجز و خاصة الحبوب المتمثلة في القمح الصلب و اللين، وهي ذات الاستهلاك الواسع في المجتمع الجزائري إلى جانب مادة الحليب سواء الطازج أو الجاف الذي كان يعرف عجزا مستمرا، و أصبحت المؤسسات العمومية عبئا على كاهل الدولة و لم يعد أمام الجزائر من خيار سوى الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي و إبرام اتفاقية إعادة هيكلة الاقتصاد و إعادة جدولة الديون، حول السياسات المتخذة بعد هذه الفترة.¹
- و في دراسة خاصة للوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار LANDI خلال الفترة (1994-2000) عن نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قدر في خمس نشاطات على غرار المخابز 27.5%، المطاحن 13.5%، إنتاج الحليب 12.8%، تعبئة المواد الغذائية 8.5%، المشروبات الغازية 7%.
- كما تشير إلى أن الهيكل الديموغرافي و ديماميكية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر تبقى صعبة الحصر، و هذا نظرا لضعف و نقص الإحصائيات لهذا القطاع، رغم أن الوزارة الوصية

¹ - كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 88.

الفصل الثالث : واقع الصناعة الغذائية ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني

قدمت توصيات من أجل تحسين و تقييم نظام المعلومات خلال الجلسات الوطنية حول المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر خلال فترة 14 و 15 جانفي 2004.¹ و قد بلغ عدد مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية سنة 2012 ب 16058 مؤسسة أي بزيادة قدرها 23 % عن سنة 2008 التي بلغ عدد المؤسسات بها 13060 مؤسسة. و حسب الغرفة الوطنية للحرف و المهن فإن فرع الصناعات الغذائية يضم المؤسسات الحرفية التي قدر عددها حسب نفس التقرير بـ 26000 مؤسسة، و فيما يخص الاستثمار في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة لقطاع الصناعات الغذائية فإن وكالة الاستثمار سجلت سنة 2010 استثمار 19872 مليون دينار جزائري و المصرح به في المجال الفلاحي، هذه الأرقام انخفضت بـ 38 % مقارنة بسنة 2009 حسب الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار و تم إنشاء 744 وظيفة عمل وظيفة و هذا بانخفاض قدره 2 % عن سنة 2009، وقد سجلت الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الشباب إنشاء 10500 مؤسسة في المجال الفلاحي باستثمار قدره 10966 مليون دج سنة 2009.²

¹ - زرقين عبود، فوزي عبد الرزاق، اشكالية الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية بالجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 01، ص 155.

² - زرقين عبود، فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 155.

المبحث الثاني واقع الصناعة الغذائية في الجزائر

يحتل فرع الصناعة الغذائية مكانة هامة في قطاع الصناعة، حيث يضم مجموعة واسعة من المنتجات الغذائية وخاصة المنتجات الغذائية الأساسية للسكان. و تتدخل الدولة بتنظيم قطاع الصناعة الغذائية من خلال مجموعة القوانين والتشريعات التي تنظم السوق الوطنية. حيث سنتطرق في هذا المبحث لأهم المنتجات الغذائية الوطنية وللصعوبات التي تعاني منها.

المطلب الأول

مفاهيم أولية حول الصناعة الغذائية في الجزائر

تعرف الصناعة الغذائية في الجزائر على أنها مجموعة من النشاطات الصناعية المنظمة في مجموعة من الفروع، وقد حدد المشرع الجزائري هذه الفروع ونظمها كما في الجدول التالي:¹

الجدول رقم (34) : يمثل فروع قطاعات الصناعات الغذائية بالجزائر

رمز النشاط	فرع النشاط
401	المطاحن
403	العجائن الغذائية والكسكس
411	مخبزة وحلويات
414	حلويات ومنتجات النظام (الرجيم)
421	السكريات وتكريرها
422	صناعة الخمائر
429	المياه المعدنية والمشروبات غير الكحولية
431	ملبنة
432	مزبدة
433	مجبنة
441	تصبير الخضر والفواكه
442	تصبير الاسماك
445	تقطيع اللحوم
451	تصنيع الحلويات

¹ - حاجي اسماء، مرجع سابق، ص 153.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

تصنيع الشكولاتة	452
صناعة التوابل	453
تحميص وطحن	454
صناعة غذاء الحيوانات	456
صناعة المثلجات	461

Source : nomenclature des activités de production, p. 80.

لقد كانت القائمة السابقة المحددة لفروع الصناعة الغذائية بالجزائر، تعاني من نقص في تحديد القائمة التي تصنف مختلف المنتجات، ومجموعات المنتجات المتضمنة في الإحصائيات الرسمية والمنتمية للصناعات الغذائية، هي قديمة جدا لكونها مستمدة من القائمة الفرنسية للنشاطات والمنتجات المؤرخة في 1973.¹

لذلك جاءت قائمة جديدة بالنشاطات والموضحة في الجدول، ليساير الاقتصاد الجزائري التحولات الاقتصادية العالمية، وهي القائمة الجزائرية للنشاطات الموضوعة من قبل مصالح الديوان الوطني للإحصائيات، فهذه التصنيفات كان لابد من تحيينها لتتطابق مع المعايير الدولية في مجال الصناعة الغذائية. وهي مستمدة من تلك المعمول بها في البلدان المغاربية وفي دول الاتحاد الأوروبي.²

تتدخل الدولة بتنظيم قطاع الصناعة الغذائية وذلك عن طريق³:

- ✓ الإطار القانوني والتنظيمي: من أجل حماية المستهلك وحماية الاقتصاد الوطني تضع الدولة معايير لتوفير الرقابة ووضعت قيد التنفيذ التسهيلات التالية لمؤسسات الصناعية الغذائية:
- أصبحت عملية التسجيل في السجل التجاري منذ 2004 أمرا بسيطا.
- يخضع الانتقال للمنتجات الغذائية داخل الوطن وكذلك الأسعار للحرية التامة.
- وضعت الدولة تسهيلات كبيرة للاستثمار في هذا الفرع، حيث تقوم بتمويل 60 % إلى 70 % بواسطة بنوكها وخاصة المشاريع الصغيرة والمصغرة الخاصة بالصناعة الغذائية.

¹ - حميد حملوي، وسام عمرون، أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وآفاق تطوره دراسة حالة الجزائر 2000-2015، ص 24-25.

² - حاجي اسماء، مرجع سابق، ص 154.

³ - مهدي حسنية، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في ارساء دعائم النمو الاقتصادي، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، ص 125.

الفصل الثالث : واقع الصناعة الغذائية ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني

- بالنسبة للصادرات والواردات الغذائية فإن القيد الوحيد الذي تعرفه هو التعريف الجمركية التي تصل نسبتها 5% على المواد نصف المصنعة % 30 على النصف المصنعة وتعتمد هذا الشرط لإعطاء الصناعة المحلية فرصتها التنافسية.

✓ الإطار المؤسسي: لتنظيم وسير هذا الفرع من خلال 8 وزارات (الزراعة، المالية، العمل، الصناعة، الصيد والموارد المائية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزارة الوصية عن ترقية الاستثمارات) يليها العديد من المؤسسات والمخابر...الخ.

✓ الإطار التقني: انتهاج الجزائر اقتصاد السوق فتح أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تزايد عدد المؤسسات بشكل كبير، ومن هنا فهناك إرادة جاهدة من طرف الدولة لخصوصية المؤسسات العامة مما جذب الكثير من المستثمرين الأجانب والمحليين، كما وضعت تسهيلات أمام الشراكة الأجنبية التي تتميز بالخبرة والأسبقية في هذه المجالات لات، كما أن هناك آفاق أخرى في السنوات المقبلة لهذه الشركات التي تنعش الاقتصاد الوطني.

✓ إطار الدعم المالي والتمويلي: ان خصوصية المؤسسات وتحرير الاقتصاد الوطني لم يخفض من الدعم المقدم من طرف الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل المؤسسات العاملة في فرع الصناعة الغذائية نسبة معتبرة منها.¹

¹ - خالد بوشارب، دور الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر-حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي لاستدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ظل التغيرات الاقليمية والدولية، 23 و24 نوفمبر 2014، الشلف، ص 12.

المطلب الثاني

أهم فروع الصناعات الغذائية في الجزائر

تضم الصناعات الغذائية مجموعة واسعة من المنتجات الغذائية، وقد شهدت تذبذبا من سنة إلى أخرى من حيث نمو الإنتاج، وهذا من خلال الصعوبات التي يواجهها وبالخصوص القطاع العام وعدم قدرته على التكييف مع المحيط الجديد، أين فسح المجال في مختلف الفروع إلى القطاع الخاص عن طريق المؤسسات المتوسطة ليرز أكثر و يتبوأ مكانة خاصة في الاقتصاد الوطني، ويمكن الوقوف على أهم النشاطات المكونة للصناعات الغذائية في الجزائر حسب المشرع الجزائري كما يبينها الجدول:¹

الجدول رقم (35) : يوضح حصيلة النشاطات المكونة لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر

الزيت والدهون	السكريات	المواد الغذائية	الطحين	المصبرات	المشروبات	الحليب ومشتقاته
الزيوت	الشكولاتة	عجائن غذائية	الدقيق	الطماطم	الصودا	الجبنة
لب الزيتون	السكريات	عطور غذائية	القهوة	الهريسة	شراب غازي	الياغورت
زيت الزيتون	حلويات	تمور	علف، خليط	السمك	العصير	مواد
	حلويات جافة	خضر وفواكه		الخضر	شراب غير كحولي	حليبية

¹ - كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 88.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

				الزيتون	مياه معدنية	
	البسكويت			المصبرات	مشروبات أخرى	

المصدر: حميد حملاوي، مرجع سابق، ص26.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ غياب فرع اللحوم ضمن فرع الصناعات الغذائية بالجزائر فبالرغم من استحواذ الجزائر على مناطق جد شاسعة تمكن من تربية المواشي إلا أنها إلى غاية الآن غير مستغلة بالشكل الكافي، بحيث أن الجزائر إلى غاية الآن مازالت تغطي سوقها الداخلي باللحوم المستوردة من الخارج، في حين أن الإمكانيات التي تتوفر عليها تمكنها من تغطية الطلب المحلي ولما لا التصدير نحو الخارج¹. ومن بين الأسباب التي أدت إلى ضعف الإنتاج، انكماش الأراضي الفلاحية المستمر منذ الاستقلال نظرا لكثافة العمران الذي أتى على الأراضي الزراعية، إضافة إلى الهجرة من الأرياف إلى المدن وهو ما أدى إلى قلة اليد العاملة وخاصة المؤهلة والشابة منها بسبب هذه الهجرة².

1- فرع صناعة الحليب ومشتقاته

عرف هذا الفرع تطورا ملحوظا في الآونة الاخيرة، بفضل دعم الدولة للمؤسسات الخاصة العاملة في هذا الفرع، عبر استيرادها لاعداد كبيرة من البقر الحلوب وكذلك عبر الدعم الموجه لانشاء المؤسسات المتخصصة في تجميع وتحويل الحليب، حيث ساهمت هذه الجهود في تكوين اكثر من 1000 وحدة عبر التراب الوطني، الى جانب 22 مصنعا للحليب ومشتقاته، وهذا بطاقة انتاج تقدر بـ 0.9 مليار لتر في السنة، يبقى القطاع العام متصدّر والمشكل من 18 مصنعا بسعة يقدر معدّلها بـ 1.5 مليار لتر/السنة خلال الفترة (1995-2004)³.

وفي سنة 2017 بالإضافة إلى 15 شركة الموزعة العامة جيبليت GIPLAIT، حيث قامت بتحديث مصانعها⁴.

¹ - حميد حملاوي، وسام عمرون أثر فرع الصناعات الغذائية- على الاقتصاد الجزائري وآفاق تطوره دراسة حالة الجزائر 2000-2015، ص 26.

² - شيخاوي سهيلة، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الامن الغذائي حالة الجزائر لفترة 1980-2016، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة مستغانم، 2019، ص111.

³ - حاجي اسماء، مرجع سابق، ص181.

⁴ - بكرتي نصيرة وشريف طويل نور الدين، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر. اي اثر لذلك في الاقتصاد؟، مجلة العمل والتنظيم، مجلد 07، العدد 01، 2018، ص 36.

حيث يبقى هذا الفرع من الصناعات الغذائية يعاني من قلة العتاد من جهة، وحدائته، إلى جانب قلة المواد الأولية، هذا ما كان له أثر سلبي في تطور الإنتاج، مما زاد من إيرادات هذا المنتج و حسب وزارة الفلاحة فإن الفرد الجزائري الذي يستهلك ثلاث لترات من الحليب فمنها 2 لتر مستوردة، و تعتبر الجزائر من أكبر بلدان المغرب العربي من حيث استهلاك الحليب والذي يقدر بمعدل 100 لتر/مواطن، مقابل 80 لترا في المغرب و 75 لترا في تونس، حسب تقرير وزارة الفلاحة لسنة 2006.¹ كما أن الإنتاج الوطني لا يغطي سوى 38 % من احتياجات السوق الوطنية، ورغم الدعم الذي تقدمه الدولة والمتمثل في 5 دج للتر فإن سياسة تحديد السعر في هذا المجال يؤثر سلبا على إقبال المستثمرين في هذا الفرع بسبب التكلفة المرتفعة للتر والتي قدرت سنة 2001 بـ 20 دج للتر، فإن صاحب المصنع يقدر ربحه بـ 5 دج فقط، وهي تعتبر غير مجدية بالنسبة للمستثمرين.

و تدعم الدولة سعر الحليب بـ 15 دج، حيث حدد سعر الكيس الواحد من الحليب بسعة 1 لتر بـ 25 دج، فيما يبلغ سعر الحليب غير المدعم ما بين 40 و100 دج حسب النوعية.² ومن بين الإجراءات المتخذة من طرف وزارة التجارة لمواجهة أزمة الحليب:³

- وضع مراقبين من طرف الوزارة على مستوى المصانع العمومية والمقدر عددها بـ 17 مصنع، وكذلك على مستوى المصانع الخاصة والمقدر عددها بـ 102 مصنع حليب؛
- وضع نظام رقمي لتتبع دورة إنتاج الحليب بصفة دقيقة، بالاعتماد على شركات مختصة في جمع البيانات ؛
- استوردت الجزائر سنة 2018 من مادة مسحوق الحليب 1.46 مليار دولار لتغطية الطلب المحلي ؛

وتبقى أزمة الحليب في الجزائر تراوح مكانها، بسبب زيادة الاستهلاك مع عدم رفع الانتاج السنوي حيث انه حسب الديوان الوطني للحليب فان الاستهلاك المحلي يقدر ب مليار لتر سنويا، بينما الانتاج المحلي من هذه المادة يقدر ب 800 مليون لتر سنويا. كما ان كميات مسحوق الحليب المدعم الذي تزود به مصانع الحليب قد تقلصت بنسبة 15 % سنة 2019. وقد استورد الديوان الوطني للحليب ما مقداره 41 % من إجمالي واردات مسحوق الحليب بينما قام 12 متعاملا من القطاع الخاص

¹ - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 198.

² - حسب معلومات من موقع الديوان الوطني للحليب <http://onil.dz>.

³ - حسب معلومات من موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات <https://www.commerce.gov.dz>.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

باستيراد 59 بالمائة من الكميات الكلية المستوردة و تتزود الجزائر بمادة مسحوق الحليب لدى 17 بلدا من ضمنها 5 بلدان تتصدر قائمة الممومين و هي: نيوزيلندا 60.7% من الواردات الإجمالية و فرنسا 14.24% و الأرجنتين 7.07% و بولونيا 4.3% و بلجيكا 3.3%¹. و تبقى فاتورة الواردات في ازدياد مستمر، فالجزائر استوردت ما قيمته 1.1 مليار دولار من مسحوق الحليب خلال سنة 2020.²

الجدول رقم (36) : يوضح تطور إنتاج الألبان في الجزائر خلال الفترة (2007-2019)
الوحدة: ألف طن

السنوات	الإنتاج
2007	1851.1
2008	1878.5
2009	2377.6
2010	2854
2011	3165.6
2012	3063.8
2013	3400.6
2014	3648.5
2015	3895
2016	3586.53
2017	3521.21
2019	3189.24

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية، المجلد رقم 29، 30، 34، 35، 36، 37، 39، 40. صفحات متفرقة.

نلاحظ من خلال الجدول تراجع إنتاج الألبان تزايد بشكل ملحوظ خلال الفترة المدروسة فبعد أن كان الانتاج سنة 2007 يقدر بـ 1851.1 طن، أصبح سنة 2019 ما يقدر بـ 3189.24 طن، إلا أن هذا الإنتاج غير كاف بالنظر إلى فاتورة الاستيراد المتزايدة.

¹ نفس المرجع، <https://www.commerce.gov.dz>.

² وكالة الأنباء الجزائرية 2021.

ويعود هذا العجز في إنتاج الألبان إلى المشاكل التي لا يزال يعاني منها هذا القطاع، حيث أن مردودية الأبقار لإنتاج الحليب لا تزال ضعيفة جدا ويعود ذلك إلى سوء العناية بالأبقار المستوردة منها نظرا للفارق الشاسع بين مقومات العيش السليم لها في الجزائر وبين ما كانت عليه في بلدانها الأصلية. فإنها تنتج في الجزائر 15 لتر فقط بسبب تغير الغذاء أو نقص كمياته. نتيجة لارتفاع أسعاره محليا.

وحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري فإن الجزائر تعتبر أول بلد مستهلك للحليب في المغرب العربي، حيث تستهلك حوالي 6 مليار لتر من الحليب سنويا، بجميع أنواعه بما في ذلك 4 مليارات لتر منتوجات محولة، وما يقارب 2 مليار لتر للاستهلاك وتغذية العجول، كما يتم استيراد 3 مليار لتر على شكل مسحوق و25 مليون طن على شكل أجبان و 150 مليون طن على شكل مسحوق حليب للأطفال.¹

2- فرع صناعة الحبوب

تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول المستهلكة للحبوب في العالم، ويقدر متوسط الاستهلاك البشري بأكثر من 200 كيلوغرام من الحبوب سنويا للفرد الواحد، ولا يغطي هذا الطلب سوى 30 بالمائة في المتوسط من الانتاج المحلي. ويبلغ انتاج الحبوب في الجزائر حوالي 5 مليون طن في السنة.²

وتتم عملية طحن الحبوب من طرف مطاحن متخصصة، (Semoulerie, Minoterie) وينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة تستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي وذلك بتحويل القمح الصلب واللين من أجل الحصول على سلعة السميد والفريضة، واستمرت سيطرة القطاع العام على فرع المطاحن حتى سنة 1993، عن طريق خمسة مؤسسات جهوية للرياض على مستوى الولايات التالية: سطيف، الجزائر، تيارت، سيدي بلعباس، قسنطينة. بعد سنة 1993 بدا القطاع الخاص يستثمر في هذا الفرع وبين سنتي 1993 و 1997 تم إنجاز العديد من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص، حيث أصبح عدد المؤسسات المتخصصة في عملية التحويل الأولي للحبوب 74 وحدة تابعة للقطاع العام والخاص، كانت قدرة الإنتاج لهذه الوحدات

¹ - فيروز بوشويط، اثر تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والسياسية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2020، ص 197.

² - Belaid D., (2015), *Le secteur agroalimentaire en Algérie*, Recueil réalisé en 2016 www.djamel-belaid.fr, (date de consultation 01/02/2022).

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

تقدر بحوالي 2.750.000 طن سنويا من مادة السميد و 1.500.000 طن سنويا من مادة الفرينة.¹ وقد تطور الاستثمار وفتح المجال امام الخواص ليظهر مجموعة من المنتجين الكبار منهم من أصبح يشكل مجموعات كبرى في فرع الصناعات الغذائية مثل: Metidji, Harbour, Sopi, Moulou, La Belle, Sosemi SIM, Amor Benamor,² وغيرهم.² وقد عرف إنتاج هذه الشعبة في القطاع الخاص تطورا بفضل الوحدات الإنتاجية المتزايدة التي تم انشاؤها خلال الفترة (1997-2004) ما حقق زيادة كبيرة من حيث كمية التحويل، مقارنة بالقطاع العام المحتكر من طرف مؤسسة الرياض، والذي تنشط فيه 80 مطحنة، مقابل 350 مطحنة في القطاع الخاص موزعة عبر التراب الوطني، وصلت سعت إنتاجها سنة 2004 إلى 2.7 مليار قنطار من السميد و 4.8 قنطار من الفرينة مقابل 1.3 قنطار من السميد و 1.2 مليون من الفرينة للقطاع العام، عل ما أن الجزائر تستهلك بين 100 و 128 كغ للمواطن/السنة من الدقيق.³

3- فرع صناعة العجائن الغذائية والحلويات

تعتبر صناعة العجائن الغذائية من أولى الصناعات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، وتنقسم المؤسسات الناشطة في هذا الفرع الى قسمين، القسم الأول المؤسسات المنتجة للعجائن الغذائية مثل : الكسكس والمعكرونة، وتمتاز بتطور معداتها وهي تصدر بعض منتجاتها للدول الإفريقية، والقسم الثاني يتمثل في المؤسسات المتخصصة في المنتجات الأساسية، وتتمثل أساسا في مجموعة الخبازين والحرفيين⁴، والتي ينظمها المرسوم التنفيذي رقم 01-145 مؤرخ في 2001، يتعلق بشروط ممارسة نشاط الخباز و الحلواني و كفياتها.⁵

وقد شهدت هذه الصناعة تطورا ملحوظا منذ بداية الثمانينات بفضل القطاع الخاص، الذي يتعرض الى منافسة شديدة من طرف المنتجات المستوردة والتي تتميز بالجودة، غير أنه بعد عمليات التأهيل نتيجة استثمارات جديدة في هذه الصناعة بالإضافة الى عمليات التجديد التي شملت تحسين التغليف وتنويع المنتجات بدأت الصناعة المحلية تتطور وتنافس بشدة المنتجات المستوردة.

¹ - كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 70.

² - حاجي اسماء، مرجع سابق، ص 179.

³ - كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق ص 71.

⁴ - بكرتي نصيرة، طويل نور الدين، مرجع سابق، ص 36.

⁵ - معلومات من وزارة التجارة وترقية الصادرات.

4- فرع صناعة البسكويت

وبالنسبة لمؤسسات إنتاج البسكويت فقد، كان عدد الوحدات المنتجة سنة 1997 حوالي 109 وحدة إنتاج منها 102 تابعة للقطاع الخاص و 7 وحدات فقط تابعة للقطاع العام، ووصل عدد المصانع سنة 2004 الى حوالي 180 منتج حسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري 145 (منهم أشخاص طبيعيين) وأن حوالي 60 مؤسسة تشغل أكثر من 20 عامل تعتبر رائدة في هذا المجال، وحسب تقديرات الإنتاج تقدّر الطاقة الإنتاجية بحوالي 150.000 طن في سنة 2003 قدر حجم الإنتاج في سنة 1997 بـ 30.0000 طن وتجاوز 90.000 طن سنة 2003، وواصل الارتفاع سنة 2004 إلى 150.000 طن.¹

5- فرع المياه والمشروبات

يعتبر هذا الفرع من أكثر فروع الصناعة الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، فهناك ما لا يقل عن 700 مؤسسة ناشطة في هذا القطاع، ويوجد حوالي 50 منتجا للمياه في الجزائر، منها 40 بالمائة من المياه المعدنية و 60 بالمائة من مياه الينابيع.² وتسيطر حوالي ثلاثين مؤسسة كبيرة ومتوسطة على سوق المشروبات في الجزائر، ونذكر بعض الرواد في هذا المجال : Castel Fruital, ABC, Pepsi, Hamoud boualem, Ifri، وبعض منها ينتج بترخيص CocaCola, Pepsi, Candia.³ أما فيما يخص فرع المياه المعدنية فمنذ عام 1966 وحتى سنة 1980 كانت الشركة الوطنية للمياه المعدنية هي التي تمول السوق المحلي، وذلك عن طريق 09 وحدات إنتاج وطنية و 03 وحدات محلية، وكانت طاقة إنتاجها تقدر بحوالي 680000 هيكتو ليتر. وابتداء من سنة 1980 أصبح القطاع الخاص يستثمر في هذا الفرع حيث أصبحت الطاقة الإنتاجية للقطاع الخاص والعام في سنة 2004 تصل 4.8 مليار لتر وقدّر حجم الإنتاج في سنة 2003 بـ 1.5 مليار لتر.⁴ أما أهم المؤسسات الخاصة التي تنشط عبر التراب الوطني وهي تضمن تغطية كاملة لاحتياجات السوق تتمثل في: (IFRI SIDI KEKBIR - MESSERGHIN - BENHAROUN

¹ - حاجي اسماء، مرجع سابق، ص184.

² - بكرتي نصيرة وشريف طويل نور الدين، مرجع سابق، ص36.

³ - حاجي اسماء، مرجع سابق، ص182.

⁴ - عبادات عبد الوهاب، مرجع سابق، ص124.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

YOUKOUS - GOLEA - GUEDILA YOUKOUS-LALA KHEDIDJA- MOUZAIA-
1.(BATNA)

يهتم هذا الفرع بإنتاج وتوزيع المشروبات الغازية وغير الغازية حيث عرفت هذه الصناعة تطورا خلال سنوات التسعينات، بسبب تزايد الطلب المحلي على هذه السلع، فبعد أن كان الطلب على المياه المعدنية يقدر بأقل من 60 مليون لتر في سنة 1980 أصبح يقدر بـ 1.5 مليار لتر في سنة 2004 ، وبالنسبة للمشروبات الغازية فقد قدر الطلب المحلي عليها في سنة 2004 بـ 750 مليون لتر، وعرف هذا الفرع انخفاضا في عدد المجمعات العمومية وتزايد عدد المستثمرين الخواص سواء المحليين أو الأجانب الذين وصلت نسبة تغطيتهم 95% من سوق المشروبات، حيث بلغت عدد الوحدات في سنة 2004 في القطاع الخاص: 35 وحدة للمياه المعدنية، 235 وحدة لإنتاج المشروبات الغازية، 44 وحدة للإنتاج العصير، 800 وحدة لصناعة القارورات بمختلف أنواعها.²

وقد شهد سوق هذا الفرع من الصناعة الغذائية تطورا ملحوظا في السنوات العشر الأخيرة، حيث أصبحت تشهد تنافسا كبيرا بين المؤسسات من حيث النوعية والسعر. حيث تمكنت مؤسستا "حمود" و"إيفري" من اقتحام السوق الأوروبية وبالضبط فرنسا وإسبانيا ما يعتبر عاملا مشجعا لقدرة المنتج من منافسة المؤسسات الأجنبية بفعل تطوير وسائل الإنتاج وكذلك استعمال المعايير والمواصفات العالمية، وقد بلغت صادرات الجزائر من المشروبات 10.26 مليون دولار سنة 2015 بنسبة 5.47% من إجمالي صادرات المواد الغذائية.³

6- الزيوت

كانت المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة التابعة للقطاع العمومي هي المؤسسة الوحيدة التي تنتج مادة الزيت بواسطة 9 وحدات، وبعد 1998 انشأت مجموعة (CEVITAL) التابعة للقطاع الخاص 3 وحدات للتكرير، تعتمد على تكنولوجيات حديثة، ولكن أغلبية الوحدات العمومية أو الخاصة، تقوم بتكرير الزيت المستورد 100%.⁴

¹- كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 115.

²- نفس المرجع، ص 116.

³- وردة سعيدي، دورالمزيج التسويقي في تحسين الاداء التصديري للمؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسات الصناعة الغذائية المصدرة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة بسكرة، 2018، ص 304.

⁴- هاجر بوزيان الرحماني، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي-حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الشلف، 2014، ص 127-128.

الجدول رقم (37) : يوضح الكمية المستوردة من الزيوت بالجزائر (2016-2018)
الكمية: ألف طن

السنوات	2016	2017	2018
بذور زيتية	13.44	5.41	9.43
الزيوت النباتية والشحوم الحيوانية	1023,85	1055,27	1299
زيت فول الصويا	696.01	743.70	695.14
زيت الزيتون	0.31	0.24	0.14
زيت الذرة	1.09	1.44	0.03
زيت زهرة الشمس	65.55	97.02	47.11
المرجرين	1.81	0.20	65.53
زيت جوز الهند	3.16	2.33	4.87
زيت النخيل	74.63	94.70	145.10
زيت السمسم	0.05	0.04	0.00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،
2019، المجلد 39.

ويتم استخلاص الزيوت من بعض المحاصيل الزراعية، التي يزرع بعضها لهذا الغرض فقط، مثل: عباد الشمس وفول الصويا، السمسم. ويزرع البعض الآخر أساسا للحصول على ألياف نباتية أو غذاء كالزيتون والكتان والقطن، وتستخلص منها الزيوت أو من بذورها كمنتج ثانوي.¹ وقد عرف هذا الفرع هو الآخر خلال المراحل الأولى للتنمية التي عرفت بها البلاد بنقص في الانتاج الذي لم يلبي الطلب الكلي على مادة الزيت سوى بـ 8 %، ثم بعد ذلك شهد النشاط تطورا بعد تأسيس مؤسسة CEVITAL حيث أن سعة تحويله وإنتاجه للزيت الصناعي بلغت متوسط معدل سنوي خلال الفترة 1995-2004 قدرت بحوالي 500000 ألف طن، كما أن القطاع الخاص سجّل خلال نفس الفترة متوسط معدل إنتاج قدره 320.000 طن في السنة، وهذا ما يؤكّد على دور المؤسسة الخاصة في تموين السوق الوطنية في ظلّ ارتفاع الطلب في هذا الفرع حيث لم تتمكن المؤسسات العامة والخاصة من تغطية العجز المسجّل في هذه المادّة، فاتحة

¹ - بوزيان رحمان، مرجع سابق، ص 128.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

المجال للسلع الأجنبية المستوردة، وهذا قد يرجع الى ندرة المواد الأولية وارتفاع تكاليفها في السوق العالمية.¹

وقد شهد إنتاج الزيوت بالجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرين سنة الأخيرة و ذلك بعد أن فتح الاستثمار في هذا الفرع أمام القطاع الخاص، ويعرف سوق فرع الزيوت والمواد الدسمة هيمنة بعض المنتجين الكبار وهي سيفيتال cevetal، صافية Safia، عافية Afia، لبال La Belle، وهي تسعى لتلبية الطلب المحلي واحتلال مكانة في الأسواق الخارجية.² ورغم كل الفرص للاستثمار في هذا الفرع و الجهود المبذولة وما يمكن استخلاصه عن شعبة الزيوت هو ضعف إنتاج القطاع العمومي، حيث نسجل سعة إنتاج القطاع العمومي بـ 20.000 طن سنويا مقابل 187.000 طن سنويا خلال الفترة (1995-2003) للقطاع الخاص.³

كما ان إنتاج زيت الزيتون عرف تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت صادرات الجزائر من هذه المادة سنة 2022 ما يقدر بـ 620.6 مليون دينار حسب المرصد الوطني للفلاحة.⁴

7- الفواكه المعلبة والخضراوات

وبالنسبة لفرع الفواكه المعلبة والخضراوات فهو ينمو بوتيرة جيدة. ويضم هذا الفرع عملية تصبير الطماطم، ورغم التحسن الذي تعرفه زراعة الطماطم الا أن هذا المنتج كان يقوم بتغطية 40 % فقط من الطلب المحلي خلال الفترة (1985-1989) إلى متوسط قدره 60 % خلال الفترة (1995-2000)، ويرجع هذا التحسن إلى زيادة المساحة المزروعة وخاصة بعد لجوء الفلاحين إلى البيوت البلاستيكية أو الاستثمار بالصحراء وبالضبط في ولاية أدرار.

إلا أن هذا الفرع يعاني من بعض العراقيل، والتي تتمثل في نقص دعم الفلاحين بالموارد المالية من طرف البنوك. حيث أن مؤسسة "بن عزوز" بولاية عنابة لتحويل منتج الطماطم بالشرق الجزائري تكفلت بتقديم أموال للفلاحين لضمان تزويدها بالمادة الخام، وكذلك يعتبر بعد المنتج عن المصانع التي تستقبلها من ابرز المشاكل الذي يعاني منها هذا الفرع كما هو الحال في المناطق الصحراوية وبالخصوص ولاية أدرار، إلى جانب قلة المصانع عبر التراب الوطني التي تحول هذه

¹ - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 217.

² - بكريتي نصيرة، طويل نور الدين، مرجع سابق، ص 37.

³ - حاجي اسماء، مرجع سابق، ص 180.

⁴ - موقع <https://www.alchourouk.com> - تاريخ الاطلاع: 23.03.2022.

المادة¹. ويواجه هذا الفرع العديد من المشاكل والتي تتمثل في تسويق المنتج بسبب الانفتاح الخارجي وتحرير تجارة السلع الغذائية والمنافسة القوية خاصة من طرف المؤسسات التركية والتونسية في هذا الفرع. تعتبر هذه المعوقات أحد أهم أسباب تأخر نمو القطاع وتطوره، حيث يمكن للدولة المساهمة في تنمية هذا الفرع خاصة عبر سياسة دعم المناطق التي تعرف تطورا في زراعة الطماطم².

وكذلك يضم هذا الفرع إنتاج الفواكه المعلبة والخضروات والتي تعتمد على الإنتاج الزراعي والتجهيز الذي كان يستورد سابقا، لهذا السبب يتم استيراد معظم مراكز المشروبات. بالمقابل يعاني أصحاب المؤسسات في هذا الفرع من مجموعة من المشاكل تتمحور في صعوبة السيطرة على الإمدادات من المواد الخام والاستثمار بأنفسهم في الإنتاج الزراعي مثل: بنعمور، أورل، 3أمراء، حيث أننا نجد مجموعة المشاريع التي تم إنشائها في القطاعات الجديدة مثل إنتاج كومبوت الفاكهة، وإنتاج لب المشروبات، والخضروات، والبطاطا المقلية. جعلت هذا القطاع يتطلب تحديثات وتطويرات عديدة وبالتالي يتطلب معدات ووسائل إنتاج حديثة وعليه لابد من إعادة النظر في سياسات التدعيم الموجهة لهذا الفرع من الصناعة الغذائية³.

الجدول رقم (38) : يوضح قيمة الواردات من الخضر والفواكه المعلبة خلال الفترة (2016-2018) الوحدة: ألف طن

السنوات	2016	2017	2018
الطماطم المصنعة أو المحفوظة	50.81	24.48	44.94
عصائر فاكهة وخضروات	16.36	17.89	8.53
فاكهة مصنعة أو محفوظة	29.11	25.65	31.24
مرجى الفاكهة	7.82	6.57	8.08

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2019، المجلد 39.

نلاحظ من الجدول السابق تزايد قيمة الواردات لتغطية الطلب المحلي، حيث نجد بان واردات الطماطم المصنعة او المحفوظة بلغت 44.94 مليون طن سنة 2018، استيراد ما بين 30 و 40 ألف طن من الطماطم المركزة من الصين وقد عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على إعطاء

¹ - كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 115.

² - حاجي اسماء، مرجع سابق، ص 183.

³ - بكريتي نصيرة، شريف طويل، مرجع سابق، ص 37.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

أهمية أكبر لهذا القطاع لتقليل من فاتورة الاستيراد بالتوسع في إنتاج الطماطم الموجهة للتحويل الصناعي.¹

ويرجع الانخفاض في إنتاج الخضر الحاصل إضافة إلى العوامل المناخية إلى تراجع الفلاحين عن الإنتاج بسبب مشاكل التخزين والتسويق وتعرض منتجاتهم إلى التلف نظرا لخصوصية هذه المنتجات.²

لم يلق هذا النوع من الإنتاج العناية الكافية بالرغم من قيمتها الاقتصادية العالية، حيث تكتسي أهمية كبيرة في تطوير قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين كما توفر مناصب عمل من خلال المؤسسات التي تخلقها، وتخلق فرص للتصدير وبالتالي تغطية بعض أوجه النقص في مواد أخرى من خلال توفير عملة أجنبية عن طريق التبادل، لكن في الواقع المحاصيل الصناعية لا تلبى كل الاحتياجات الوطنية، فقد تم تسجيل تذبذب في إنتاج المحاصيل الصناعية.³

8- فرع السكر

يرتبط فرع السكر بالمنتجات التي يستخلص منها السكر أي قصب السكر والشمندر السكري، والتي تمرّ بعمليات عديدة لتعطي في الأخير السكر أو السكر الأبيض. ويعتبر فرع السكر من فروع الصناعات الغذائية عالية المخاطر الاستثمارية نظرا للأموال الضخمة التي يتطلبها، في مقابل مخاطر استثمارية عديدة متعلقة بالمنتج، كون المادة الأولية لهذا المنتج لا تتوفر في الجزائر وتخضع إلى إجراءات السوق العالمية المعقدة، فهذا الفرع تحتكره مجموعة Cevital مع منافس هو مجموعة La Belle، و تصدر مجموعة Cevital منتجاتها إلى عدة بلدان في أوروبا والمغرب العربي والشرق الأوسط وأفريقيا الغربية. نذكر من بين عملائها شركات كبيرة في مجال الصناعة الغذائية كوكاكولا، كرافت فود دانون...⁴

حيث وصل معدل إنتاجها خلال الفترة (1995-2004) إلى 500.000 طن سنويا وهي موزعة على ثلاث مناطق في الجزائر (الجزائر العاصمة، بجاية، عنابة) وهذه الوحدات مختصة في تحويل

¹ - فريد حدادة، مداح عراي الحاج، متطلبات تطبيق العناقيد الصناعية لاعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية-دراسة حالة فرع الطماطم الجزائرية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 18، جوان 2017، ص 121.

² - فيروز بوشويط، مرجع سابق، ص 184.

³ - نفس المرجع، ص 194.

⁴ - حاجي اسماء، مرجع سابق، ص 182.

الفصل الثالث : واقع الصناعة الغذائية ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني

السكر، ورغم هذا فإن معدل إنتاجها يفوق معدل إنتاج القطاع العمومي والذي وصل في نفس الفترة إلى 240.000 طنا، وهذا من طرف مؤسستين عموميتين هما BLANKY وENASUCRE وبالنسبة لطاقة الإنتاج للقطاع الخاص والعمومي تصل إلى 74000 طن سنويا وأن العجز المقدر في هذا المنتوج هو نسبة 25 % مع العلم أن استهلاك السكر في الجزائر يتزايد بمعدل قدره 8 % طن سنويا، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة تغطية الاحتياجات الوطنية خلال السنوات المقبلة، أضاف إلى ذلك الاضطرابات والتغيرات التي تعرفها المواد الأولية لهذه السلعة في السوق العالمية، مع الإشارة أن الجزائر نسبة مساهمة المنتوج المحلي من المواد الأولية لهذه السلعة تمثل 0 % وهذا له انعكاس خطير على مؤسسات الصناعات الغذائية مع العلم أن هناك مركبا جزائريا جديدا لتحويل السكر تقوم مجموعة "برحال" الصناعية الخاصة بإنجازها بمنطقة وهران، وتصل القدرة الإنتاجية حوالي 400 ألف طن سنويا، وقد بلغت قيمة صادرات الجزائر سنة 2017 من مادة السكر المكرر 225.49 مليون دولار.¹

والجدول التالي يوضح قيمة واردات الجزائر من السكر الخام والمكرر للفترة (2017-2019) والجدول رقم (39) : يوضح قيمة واردات الجزائر من السكر الخام والمكرر للفترة (2017-2019) الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	السكر الخام	السكر المكرر
2017	972.38	33.20
2018	774.00	35.00
2019	698.00	25.00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2019، المجلد 40.

نلاحظ من خلال الجدول القيمة الكبيرة لفاتورة استيراد السكر الخام والسكر المكرر التي بلغت سنة 2019 ما يقدر ب 698.00 و 25 مليون دولار، وهذا العجز يؤدي إلى اعتماد صناعة السكر في الجزائر بصفة كبيرة على المادة الخام المستوردة بالرغم من الإمكانيات الزراعية التي تتمتع بها الجزائر.

¹ - كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 113.

9- فرع الأسماك

تحتل المنتجات البحرية مكانة مهمة ضمن منتجات الصناعة الغذائية، وتمثل أهمها في مصبرات الأسماك خاصة منها السردين والتونة، والسّمك المجمّد وغيرها من المنتجات المتنوّعة، فالصيد البحري يساهم بنسبة كبيرة في قطاع الصناعات الغذائية.

ولقد عرف هذا الفرع من الصناعة الغذائية صعوبات عدة في الجزائر، خاصة زيادة الطلب مع تفهقر الانتاج، ما أدى الى عدم تلبية الطلب الكلي وارتفاع اسعارها في السوق وكذلك بسبب نقص وحدات التبريد، حيث تلجا الجزائر لتلبية الطلب المحلي المتزايد على المنتجات البحرية عن طريق الاستيراد.¹

الجدول رقم (40) : الواردات الوطنية من فرع الأسماك خلال الفترة (2016-2018)

الوحدة: ألف طن

السنوات	2016	2017	2018
الأسماك المصنعة	9.23	6.97	11.97
القشريات والرخويات	0.08	0.14	0.01

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2019، المجلد 39.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة للواردات المحلية من الاسماك المصنعة والمحفوطة من 9.23 ألف طن سنة الى 11.97 سنة 2018، بالرغم من السياسة المنتهجة من طرف الدولة لتدعيم فرع الصيد البحري من خلال المخطط الوطني لتنمية نشاط الصيد وتربية المائيات (افق 2025).²

¹ - حاجي اسماء، مرجع سابق، ص 185.

² - بوزيان رحماني، مرجع سابق، ص 160.

المطلب الثالث

التحديات التي يواجهها سوق الصناعات الغذائية في الجزائر

تمتاز سوق الصناعات الغذائية في الجزائر بإمكانيات كبيرة وهائلة في بعض الفروع: المطاحن والمشروبات. على العكس من بعض الفروع الأخرى التي تعاني من ضعف الإنتاج وعدد منخفض للمؤسسات مثل تعليب الأسماك إنتاج المجمدات، المخابز الصناعية، التجفيف إنتاج الخميرة، كما ان بعض الشعب تعتمد بنسبة كبيرة على الاستيراد لتوفير المواد الخام. ففرع صناعة السكر، الزيوت المارغرين والقهوة تستورد تقريبا كامل المواد الخام التي تتطلبها، وبالنسبة لشعبة مطاحن القمح اللين والذي يعتمد أساسا على القمح المستورد. والمطاحن التي تعتمد في تمويلها على قمح صلب مستورد، أما شعبة الحليب فان احتياجاتها مغطاة بنسبة 70% باستيراد المسحوق وهي تتطور باستمرار.

وتعتمد صناعة العصائر على مواد مركزة مستوردة (اسبانيا، البرازيل)، و صناعة شرائح اللحم المجمدة تعتمد أساسا على اللحوم المجمدة المستوردة.¹

وعرفت منتوجات الصناعة الغذائية استقرارا نسبيا بداية من سنة 2000 وهذا يرجع إلى انخفاض معدل التضخم من جهة، وكذلك بسبب رفع الدعم من طرف الدولة تاركة المجال لآليات السوق الذي عرف وفرة للسلع الغذائية سواء المستوردة أو المحلية. يواجه قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كغيره من القطاعات الصناعية مجموعة من العوائق من أهمها:²

¹ - حاجي اسماء، مرجع سابق، ص 188.

² - زرقين عبود، فوزي عبد الرزاق، ص 155-156.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

- زيادة الواردات على حساب الصادرات نتيجة الانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة الخارجية، وهو ما أدى إلى إغراق السوق المحلية بالسلع الأجنبية، وكذلك نظرا لضعف القدرة التنافسية للإنتاج المحلي ؛
- اتساع ظاهري التهريب و الإغراق في السوق الجزائرية ؛
- عدم اعتماد الاقتصاد الجزائري على إستراتيجية واضحة المعالم للتنمية الصناعية ؛
- بنية تحتية صناعية غير ملائمة للاستثمار، وخاصة المجمعات الصناعية الغذائية والتي تربط الإنتاج الزراعي بالتصنيع ؛
- عدم الاهتمام بالقطاعات التي تمثل البنية الأساسية لتطوير القطاع الصناعي، وخاصة القطاع الزراعي ؛
- عدم توفر العمالة الوطنية المتخصصة في مجالات صناعات الأغذية المختلفة؛
- عدم الاهتمام بمراكز الأبحاث و التطوير الخاصة بالصناعة الغذائية؛
- الغش في السلع المحلية : حيث توجد العديد من السلع الوطنية التي تعاني من الغش وعدم مطابقتها للموصفات و المقاييس الدولية، وهناك بالمقابل سلع محلية ذات جودة عالية و تتوفر على مواصفات الجودة (أمان، تحقق السلامة، جودة صحية، تحقق الصحة، جودة حسية، تحقق المذاق والطعم، جودة استخدام، تحقق الخدمة)؛¹
- تعتبر الصناعات الصغيرة و المتوسطة العاملة ضمن مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية طاقة كاملة للنمو و التأقلم مع القطاع الزراعي حيث تمثل هذه الأخيرة هياكل اقتصادية و مالية حساسة و رغم إنشاء وكالات وطنية مختلفة من أجل ترقية و تطوير هذه الصناعات إلا أنها لم تسمح بتطور ملحوظ حيث يعتبر عامل التطور التكنولوجي المستمر للصناعات الغذائية في العالم من أهم العوائق التي يواجهها هذا الفرع من الصناعة في الجزائر، بسبب التنافس الكبير الذي يشهده السوق العالمي للسلع الغذائية.²

¹ - ميلودي زيد الخير، إشكالية الجودة كمحور التنافسية مؤسسات الصناعة الغذائية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 236.

² - زرقين عبود، فوزي عبد الرزاق مرجع سابق، ص156.

المبحث الثالث مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الصناعات الغذائية في الجزائر احد أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني، فهو يعد أحد فروع قطاع الصناعات التحويلية و التي لها الأثر الكبير والمباشر في العديد من مؤشرات الاقتصاد الوطني.

حيث سنتطرق خلال هذا المبحث الى مدى مساهمة فرع الصناعة الغذائية في الإنتاج المحلي والنتاج القومي، القيمة المضافة، ومدى تطور عدد مؤسسات هذا الفرع ومساهمتها في التشغيل.

المطلب الأول

مساهمة فرع الصناعة الغذائية

في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة

شهد قطاع الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا سواء من حيث مساهمته في الإنتاج الخام أو في القيمة المضافة، وذلك يرجع الى تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان للقطاع الخاص دور مهم في النتائج المسجلة، ويبقى القطاع العام يراوح مكانه رغم الإصلاحات التي باشرتها الدولة.¹

1- مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج الداخلي الخام

يعتبر الناتج الداخلي الخام من بين المؤشرات المهمة التي تبين مدى مساهمة فرع الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني، ويوضح الجدول التالي مدى مساهمة هذا الفرع خلال الفترة (2000-2022) في الناتج الوطني الخام.

¹ - حاجي أسماء، مرجع سابق، ص200.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الجدول رقم (41) : يوضح مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة : مليون دج

الاهمية النسبية	المجموع	الاهمية النسبية	القطاع الخاص	الاهمية النسبية	القطاع العام	السنوات
%14.53	434336.9	%56.77	246607.9	% 44.33	187720.6	2000
%13.75	450436.9	%62.22	280299.9	%37.77	170137.0	2001
%13.18	464906.1	%67.49	313774.9	%32.50	151131.3	2002
%12.12	647890.6	%72.49	339186.0	%27.50	124863.6	2003
%11.17	485704.7	%76.35	370841.1	%23.64	114863.5	2004
%10.57	503414.0	%79.83	401919.6	%20.46	101494.3	2005
%9.78	525606.3	%81.64	429110.0	%18.35	96496.3	2006
%9.27	571194.3	%82.49	471215.6	%17.50	99978.7	2007
%8.86	607760.4	%82.19	499556.9	%17.80	108203.5	2008
%8.66	686711.3	%83.61	574201.3	%16.38	112510.0	2009
%8.45	746426.0	%84.06	627478.0	%15.93	118948.0	2010
%8.38	824146.6	%82.63	680999.5	%17.36	143147.2	2011
%8.17	899318.8	%83.31	749304.6	%16.68	150014.2	2012
%7.86	987150.2	%83.77	826981.1	%16.22	160169.1	2013
%7.73	1062400.7	%83.73	889557.7	%16.36	172843.0	2014
%7.68	1150765.2	%83.83	946758.2	%16.16	186007.1	2015
%7.66	1262015,8	%83.77	1063924,4	%16.22	198091,3	2016
%6.10	1339627,6	%84.44	1131098,6	%15.56	208528,9	2017
%5.80	1417562,1	%84.43	1196827,5	%15.57	220734,7	2018
%5.96	1464000,6	% 84.32	1234358,0	%15.68	229642,6	2019
%6.98	1518926,5	% 84.66	1285864,9	% 15.34	233061,7	2020
%7.12	1632 590,6	%84.69	1372 695,8	%15.32	259 894,8	2021

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على منشورات للديوان الوطني للإحصاء ONS.

الفصل الثالث : واقع الصناعة الغذائية ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني

- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique année 2000-2015.

- Les comptes économiques de 2015 à 2018 N° 861.

- Les comptes économiques de 2019 à 2021 N° 963.

- الحسابات الاقتصادية من 2018 إلى 2020، رقم 933.

عرفت مساهمة مؤسسات الصناعات الغذائية للقطاع العام تراجعاً مستمراً في إنتاج الصناعة الغذائية، فقد بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 187720.6 مليون دينار جزائري، بنسبة 44.33% وهي أكبر نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة، لتتخفف بشكل مستمر حيث بلغت سنة 2011 بـ 143147.2 مليون دينار جزائري بنسبة مساهمة 17.36%.

بينما شهدت مساهمة القطاع الخاص لفرع الصناعة الغذائية في الناتج الإجمالي الخام ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، فقد ارتفع من 246607.9 سنة 2000 بنسبة مساهمة 56.77%، إلى 1196827.5 مليون دينار سنة 2018 إلى 1285864.9 مليون دينار سنة 2020 وهو ما يدل على زيادة الاستثمار من طرف الخواص في فرع الصناعة الغذائية مع تراجع الاستثمار العمومي.

2- مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة

تبين القيمة المضافة مدى تحسن القدرة التنافسية للمؤسسات الناشطة في فرع الصناعة الغذائية، حيث تمثل سلسلة القيمة لمؤسسة الأعمال نظاماً مترابطاً ومتكاملاً من الأنشطة الإنتاجية التي تساهم في إنتاج السلع والخدمات حيث أن الترابط ما بين هذه الأنشطة يؤدي إلى التأثير على بعضها البعض من خلال التكلفة ومدى فاعلية إنتاج المؤسسة ويوضح مدى ترابط الأنشطة بالطريقة الأمثل بالتوافق مع إستراتيجيتها لتحقيق الميزة التنافسية.¹

¹ - لمجد بوزيدي، نور الدين نجيب، مفاتيح لإنعاش تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد الرابع، 2016، ص 79.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الجدول رقم (42) : يوضح مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة خلال الفترة (2021-2000)

الوحدة: مليون دج

الاهمية النسبية	المجموع	الاهمية النسبية	القطاع الخاص	الاهمية النسبية	القطاع العام	السنوات
%3.05	104611.5	%4.52	64598.3	%2.00	40013.2	2000
%3.15	108898.3	%4.54	74567.1	%1.90	34331.2	2001
%3.16	115114.4	%4.48	80542.8	%4.45	34571.6	2002
%2.76	118385.8	%4.41	90024.3	%4.45	28361.5	2003
%2.50	127309.0	%4.26	100945.0	%0.97	26364.0	2004
%2.15	127309.0	%4.13	113691.6	%0.67	24699.4	2005
%1.99	146022.7	%3.87	121298.8	%0.59	24723.8	2006
%1.95	156083.2	%3.86	132423.4	%0.52	23659.8	2007
%1.76	164314.4	%3.65	139920.0	%0.45	24394.4	2008
%2.34	188482.4	%3.70	162752.2	%0.70	25730.2	2009
%2.22	214132.6	%3.78	186581.9	%0.58	27550.6	2010
%2.04	231846.5	%3.64	199787.7	%0.55	32058.8	2011
%2.13	266137.4	%3.61	232206.7	%0.56	33930.8	2012
%2.22	285480.4	%3.42	249173.2	%0.65	36307.2	2013
%2.50	330696.8	%3.67	288981.7	%0.78	41715.1	2014
%2.84	353720.6	%3.69	307360.8	%1.12	46359.8	2015
%2.92	381641.8	%3.76	332841.5	%1.56	48805.3	2016
%2.90	407474.1	%3.91	357232.3	%1.02	50241.8	2017
%2.75	433407.2	%3.77	377943.6	%0.96	55463.6	2018
%2.83	444701.4	%3.72	389025.3	%1.06	55676.1	2019
%3.43	465580.8	%4.26	408910.4	%1.42	56670.4	2020
% 3.55	488948,6	%4.34	426411,8	% 1.45	62536,8	2021

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

الفصل الثالث : واقع الصناعة الغذائية ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني

- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique année 2000-2015

- Les comptes économiques de 2015 à 2018 N° 861.

- الحسابات الاقتصادية من 2015 إلى 2018، رقم 933.

- Les comptes économiques de 2019 à 2021 N° 963.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول ان نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة ضعيفة، إن هذه النسبة الضعيفة لمساهمة الصناعات الغذائية في القطاع سببها القطاع العام الذي عرف تذبذب وضعف من سنة إلى أخرى حيث في سنة 2000 حقق نسبة بمقدار 2 %، وقد حقق ارتفاعا نسبيا سنتي 2002 و 2003 إلى 4.45 %، لينخفض بنسبة كبيرة سنة 2004 إلى 0.97%، وقد بقيت نسبة المساهمة للقطاع العام تسجل نسبا ضعيفة طيلة السنوات الموالية إلى غاية سنة 2015، حيث سجل القطاع العام مساهمة بنسبة 1.12 % بمقدار 46953.8 مليون دج. وقد استمرت هذه الزيادة خلال السنوات الموالية.

من جهة أخرى القطاع الخاص كانت نسبة مساهمته جيدة إذا ما قورنت بالقطاع العام فهي تراوحت بين 3 % إلى 4 %، حيث أن أدنى نسبة مساهمة كانت في 2013 بنسبة 3.42 % بمقدار 249173,2 مليون دينار أما أعلى نسبة مساهمة كانت سنة 2001 بنسبة تقدر بـ 4.54 %، وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص سنة 2020 بنسبة تقدر بـ 4.26%.

من خلال الجدولين السابقين نجد أن هناك فارق كبير في نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الإنتاج الخام والقيمة المضافة بين كل من القطاعين العام والخاص لصالح القطاع الخاص بفارق كبير، وهذا يرجع إلى عدة عوامل من أهمها¹:

- خصوصية العديد من مؤسسات القطاع العام ؛
- المنافسة الموجودة بين مؤسسات القطاع الخاص والتي تؤدي إلى التفوق النسبي للمؤسسات الخاصة؛
- تطور المعدات المستخدمة في الإنتاج من طرف المؤسسات الخاصة مقارنة بالمؤسسات العمومية؛
- اليد العاملة الفنية والمؤهلة، وكذلك اعتماد طرق حديثة في التسيير من قبل القطاع الخاص.

¹ - حميد حملوي، وسام عمرون، مرجع سابق، ص 30-31.

المطلب الثاني

تطور عدد مؤسسات الصناعات الغذائية ومساهمتها في التشغيل

1- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالصناعة الغذائية

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات استيعابا لليد العاملة خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد بصفة كبيرة على العامل البشري خاصة في الجزائر، في ظل عدم إدخال التكنولوجيا الحديثة التي استبدلت العنصر البشري بالآلات المتطورة.¹ وفيما يلي سنقوم بعرض تعداد أو تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية بالجزائر.

الجدول رقم (43) : يمثل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالصناعة

الغذائية خلال الفترة (2004-2019)

التطور السنوي %	عدد المؤسسات	السنوات
-	13376	2004
%3.86	14117	2005
%7.88	15290	2006
% 5.35	16109	2007
% 5.81	17045	2008
% 3.71	17679	2009
% 4.04	18394	2010

¹ - نعمون وهاب، سردي سمية، أهمية القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر-دراسة ميدانية-، مقال منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 41، 2017، ص279.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

2011	19172	4.22 %
2012	20198	5.35 %
2013	21624	7.06 %
2014	23075	6.71 %
2015	24764	7.24 %
2016	26635	7.36 %
2018	30590	8.12 %
2019	31997	8.23 %

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على منشورات من وزارة الصناعة.

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بقطاع الصناعة الغذائية 13376 مؤسسة سنة 2004، ليلبغ 31997 مؤسسة سنة 2019، أي بزيادة 18621 مؤسسة، ويرجع سبب تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية إلى عدة عوامل نذكر من أهمها:¹

- الإجراءات التحفيزية التي اعتمدها الدولة الجزائرية وفقا لإستراتيجية تنموية؛
- تحفيزات جبائية وامتيازات مالية ؛
- إنشاء هيئات مؤسساتية وتشريعية مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، وكالة ترقية ودعم الاستثمار ASPI وغيرها.

2- مساهمة فرع الصناعة الغذائية في التشغيل

يعتبر عنصر التشغيل من أهم القضايا في إقتصاديات الدول، ولضمان تشغيل شريحة واسعة من الأفراد سطرت الجزائر مجموعة من المخططات غير أنها لم تكن في مستوى التطلعات التي وضعت من أجلها. وفيما يتعلق بمساهمة الصناعات الغذائية فيه فقد خصصت الدولة من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي غلفا ماليا قدره 525 مليار دينار خلال الفترة (2001-2004)، للتخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية الكلية، وكان لهذا البرنامج اثار إيجابية على سوق العمل مما أدى الى تقليص معدلات البطالة.

¹ - حميد حملوي، وسام عمرون، مرجع سابق، ص 26.

الجدول رقم (44) : يوضح معدلات البطالة خلال الفترة (2004-2000)

السنوات	2000	2001	2003	2004
معدل البطالة %	%28.89	%27.3	%23.72	%17.65

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة 2005، ص11.
بالنظر الى الجدول أعلاه، نلاحظ انخفاض نسبة البطالة في المجتمع، من حوالي 28.89 % سنة 2000، إلى حوالي 17.65 % سنة 2004، وذلك يرجع إلى تخصيص الدولة غلafa ماليا قدره 525 مليار دينار على مدى أربع سنوات، للتخفيف من البطالة.¹
وتبعه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) و يهدف هذا البرنامج إلى استكمال المشاريع التي انطلقت في البرنامج الأول، رصد له 4200 مليار دينار، وقد مكن من استحداث مليوني منصب عمل أنواعها وخاصة في القطاع الصناعي لإمتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق، وذلك ما أدى الى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة.²

الجدول رقم (45) : يوضح معدلات البطالة خلال الفترة (2008-2005)

السنوات	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	% 15.30	% 12.30	% 13.80	% 11.30

المصدر: وليد صيفي، مرجع سابق، ص137.
من خلال الجدول السابق نلاحظ استمرار انخفاض معدل البطالة، من 15.30 % سنة 2005 إلى 11.30 % سنة 2008 وذلك بفضل استمرار سياسة التشغيل المنتهجة من طرف الدولة.
وشهدت الفترة (2010-2014) برنامج التنمية الخماسي، حيث خصص له مبلغ 21214 مليار دينار، وقد ساهم هذا المخطط فيانطلاق مشاريع جديدة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال انشاء مناطق صناعية، وكذلك تحديث المؤسسات العمومية.

¹ - وليد صيفي، اثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع-دراسة فرع الصناعة الزراعية الغذائية في الجزائر للفترة 1990-2013، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019، ص136.

² - بغداوي جميلة، بريش عبد القادر، تحليل وضعية التشغيل في الجزائر في ظل الانفتاح التجاري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، 2005، ص 168.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الجدول رقم (46) : يبين دور المخطط الخماسي على معدلات البطالة لنفس الفترة (2014-2009)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة %	10.2 %	10.0 %	10.7 %	9.7 %	9.3 %	10.6 %

المصدر: وليد صيفي، مرجع سابق، ص138.

نلاحظ من خلال الجدول استمرار انخفاض معدلات البطالة، فقد بلغت أدنى معدل لها سنة 2013 ب 9.7 %، وذلك يوضح مدى مساهمة برنامج التنمية الخماسي في تخفيض معدلات البطالة للفترة (2014-2009).

ساهم قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة (2010-2000) بنسبة مهمة في معدل متوسط التشغيل الإجمالي، غير أن مناصب العمل هذه ميّزها تباين في التوزيع بين مختلف شعب هذا الفرع، حيث سجلت شعبة الحليب ومشتقاته زيادة في عدد العمال خلال هذه الفترة بنسبة 22,7 %، وساهمت شعبة المطاحن بمتوسط نسبة لنفس الفترة 21 %، بينما سجلت شعبة المشروبات بنسبة 9 % من إجمالي مساهمة فرع الصناعة الغذائية في التشغيل.¹

الجدول رقم (47) : يمثل مساهمة الصناعات الغذائية في التوظيف خلال الفترة (2015-2000)

السنوات	عدد العمال
2000	46820
2005	88965
2010	142000
2015	144230

Source : - développement des métiers liés au domaine des industries agroalimentaires, ministère de la formation et de l'enseignement professionnels, 2007, p. 10.

- Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture, CADRE PROGRAMMATION PAR PAYS ALGERIE (2013-2016), Décembre 2012, p14.

¹ - حافظ امين بوزيدي، استخدام منهجية بوكس جينكيز للتنبؤ بحجم الطلب على المنتوجات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجاً)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص36-37.

الفصل الثالث : واقع الصناعة الغذائية ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني

تعتبر الصناعات الزراعية الغذائية من أهم فروع الصناعة في الجزائر التي تساهم في الحد من البطالة وتوفير مناصب الشغل. تجدر الإشارة إلى أن أكبر مساهمة تعود إلى مؤسسات القطاع الخاص التي توفر أكثر من 31,86% من مناصب الشغل أمام تراجع دور مؤسسات القطاع العام، التي انتقلت مساهمتها من 46820 منصب شغل سنة 2000 إلى 142000 سنة 2010 وإلى 144230 منصب عمل سنة 2015، وهو ما يمثل حوالي 13.69% من إجمالي مناصب الشغل التي وفرها الفرع.

(تساهم 77 مؤسسة عمومية محلية منها 16 مؤسسة في فرع الدواجن بتوظيف 18604 عامل).¹ وللقوف أكثر على مدى مساهمة فرع الصناعة الغذائية في التشغيل نقدم الجدول التالي الذي يوضح تطور قيمة تعويضات العاملين في فرع الصناعات الغذائية خلال الفترة (2000-2020) كما يلي:

الجدول رقم (48) : يوضح تطور قيمة تعويضات العاملين في فرع الصناعات الغذائية خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليون دج

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	الإجمالي	نسبة المساهمة%
2000	16161.50	4993.50	21155.00	4.41%
2001	15966.80	5988.20	21985.00	4.25%
2002	14743.10	7792.90	22536.00	4.03%
2003	14625.00	8693.90	23318.90	3.92%
2004	13946.20	10930.70	24876.90	3.66%
2005	13148.10	12214.70	25362.80	3.48%
2006	11301.10	12862.10	24163.20	2.97%
2007	11501.50	14646.90	26148.40	2.87%
2008	120092.40	16388.50	28480.90	2.75%
2009	11693.10	20687.60	32380.70	2.88%
2010	12108.00	21548.10	33656.10	2.63%
2011	13298.90	23393.90	36692.80	2.58%

¹ - لطرش ذهبية، مرجع سابق، ص198.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

%2.47	38751.40	24989.00	13762.40	2012
%2.53	44521.80	29462.00	15059.80	2013
%2.83	52581.30	34750.40	17839.00	2014
%2.59	51914.7	35562.9	16351.8	2015
%2.79	63036.50	44226.50	18810.00	2017
%2.64	64466.3	46927.8	17538.4	2018
%2.56	67475.3	48277.4	19197.9	2019
%2.75	68168.8	51286.9	16881.9	2020
%2.83	74338,0	54073,6	20264,4	2021

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique année 2000-2015 .

- Les comptes économiques de 2015 à 2018 N° 861.

- الحسابات الاقتصادية من 2018 إلى 2020، رقم 933.

- Les comptes économiques de 2019 à 2021 N° 963.

من خلال الجدول نلاحظ ان تعويضات العاملين في فرع الصناعات الغذائية تراجعت بنسبة كبيرة على مستوى القطاع العام، فبعدما كانت تمثل نسبة 4.92 % من مجموع الكتلة الأجرية في الإقتصاد الوطني في سنة 2000 أصبحت تشكل نسبة 2.11 %، في سنة 2015. ويستمر التذبذب طيلة السنوات الموالية حيث بلغت قيمة تعويضات العاملين في القطاع العام 17538.4 سنة 2018، ويعود السبب إلى عملية الخصخصة التي شهدها قطاع الصناعة بشكل عام، وبالتالي دخول الاستثمار الخاص في قطاع الصناعة التحويلية حيث أدت المنافسة، في ظل عدم تطور المؤسسات العمومية إلى هيكلية أغلب هذه المؤسسات.

أما مساهمة القطاع الخاص فيما يخص الصناعات الغذائية في الكتلة الأجرية فهو ثابت فتراوح

بين 2% و 3%.

الفصل الثالث : واقع الصناعة الغذائية ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني

وما يمكن تسجيله هو أن فرع الصناعات الغذائية ساهم مساهمة فعالة في إحداث مناصب الشغل على مختلف الأنشطة التابعة لهذا القطاع بسبب إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص والعام.¹

كما يظهر الجدول مدى ضعف ما تمثله مساهمة فرع الصناعات الغذائية من تعويضات الأجراء الإجمالية فهي لم تتجاوز نسبة 2.7% طيلة فترة الدراسة (2000-2020).

¹ - حميد حملوي، وسام عمرون، مرجع سابق، ص 32.

المطلب الثالث

مساهمة الصناعات الغذائية في الضرائب والميزان التجاري

تعتبر الجزائر من المستوردين الأوائل للسلع الغذائية على مستوى القارة الإفريقية حيث تلبية حاجياتها الغذائية بنسبة 75 % عن طريق الواردات، وهذا رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في الفترة الأخيرة حيث كانت جهود السلطات تهدف إلى تطوير المنافسة في مؤسسات الصناعة الغذائية والزراعية.¹

الجدول رقم (49) : يبين نسبة واردات الصناعات الغذائية من المجموع الكلي للواردات خلال الفترة (2014-2018)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة %	%17.9	%17.2	% 16.1	% 16.8	% 17.2

المصدر: النشرة السنوية لبنك الجزائر 2019.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض واردات الجزائر من السلع الغذائية فبعد ان كانت سنة 2014 بنسبة 17.9 % من اجمالي الواردات سجلت أدنى نسبة سنة 2016 بـ 16.1 % لترتفع خلال السنوات الموالية حيث قدرت سنة 2018 بـ 17.8 %.

يعتبر رصيد الميزان التجاري الغذائي من المؤشرات المهمة لقياس فجوة الأمن الغذائي الفعلية من الناحية المطلقة والنسبية ويتم قياس حجم الفجوة الغذائية الفعلية من الناحية المطلقة

¹ - عيد الحق بن تفات، مساهمة الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية، 2013، العدد 04، ص296.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

بالفرق بين الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية(رصيد الميزان التجاري الغذائي) فإذا كان الرصيد موجبا أو معدوما فهذا يعني عدم وجود فجوة الأمن الغذائي.¹
وفي الجدول التالي سنوضح تطور قيم الميزان التجاري للصناعة الغذائية خلال الفترة (2001-2017).
الجدول رقم (50) : يبين تطور قيم الميزان التجاري للصناعة الغذائية خلال الفترة (2001-2017).

الوحدة: مليون دولار

السنة	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	الميزان التجاري	معدل التغطية %
2001	14.59	13333.53	-1318.94	1.09
2002	27.36	1370.49	-1343.13	2.00
2003	34.62	1489.30	-1454.68	2.32
2004	47.95	2129.34	-2081.39	2.25
2005	43.01	2024.55	-1981.54	2.12
2006	58.30	2208.91	-2150.57	2.63
2007	59.44	2880.91	-2821.47	2.06
2008	83.66	3680.35	-3596.69	2.27
2009	77.11	3316.87	-3239.76	2.32
2010	291.96	3844.52	-3552.56	7.59
2011	322.56	5531.34	-5208.78	5.83
2012	281.46	5542.22	-5260.76	5.07
2013	348.70	5861.60	-5512.90	5.94
2014	263.29	6823.24	-6559.95	3.85
2015	187.50	5269.27	-5081.77	3.55
2016	327.00	8223.00	-7896	3.47
2017	348.00	8437.00	-8089	4.12

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- معطيات تقارير وزارة التجارة لسنة 2011.

¹ - شياوي سهيلة، عدالة لعجال، نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية أفاق 2022، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12، العدد 10، 2018، ص85.

- Ministère des finances, Direction Générale des Douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, p.11.

- Ons 2014 et bulletin d'information statistique n°28, 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أنه يوجد فرق كبير بين الواردات والصادرات، حيث يوجد عجز هيكلية مستمر تعاني منه الجزائر من المنتجات الغذائية من سنة إلى أخرى، إذ انتقل العجز في الميزان التجاري من 1318.94 سنة 2001 إلى 6559.95 سنة 2014 وهي أكبر نسبة عجز مسجلة خلال الفترة المدروسة.

إذا الذي يمكن تسجيله هو بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال البرامج المسطرة للنهوض بقطاع الصناعة وخاصة فرع الصناعة الغذائية إلا أن فاتورة الاستيراد في تزايد مستمر، وذلك بسبب عجز الانتاج المحلي على تغطية الطلب الكلي على السلع الغذائية.

ومن أهم المعوقات التي تحول دون وصول المنتجات الوطنية، وخاصة المنتجات الغذائية إلى الأسواق العالمية عدم تطابق السلع الجزائرية مع المعايير الدولية، خاصة في مجال الجودة والنوعية، فالمؤسسات الجزائرية عملت لسنوات طويلة في سوق محلي يتميز بغياب أية منافسة مما جعلها تبقى سلعتها ضمن مقاييس وطنية بحثة موجهة لسوق واحد، حيث مازالت السلع الجزائرية مرتفعة السعر مقارنة ببعض السلع خاصة الصينية، وذلك بسبب عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، وكذلك عدم الاستخدام الأمثل للطاقة البشرية والمادة الأولية المتوفرة.¹

الجدول رقم (51) : يوضح قيمة الواردات الغذائية في الجزائر حسب النوع خلال الفترة (2018-2007)

الوحدة: مليون دولار

السنة	الحبوب	الألبان ومشتقاتها	السكر	البقول الجافة	اللحوم	البن
2007	1846	1062.5	428.4	135.8	141.5	221.17
2008	3936	1293	426	192.7	173.6	304.5
2009	2323.1	838.2	162.4	51.6	172.2	295.8
2010	1986.6	993.9	678.6	299.4	168.7	244.6
2011	4052	1544.1	1163	394.8	164.6	356.3

¹ - عبيلة محمد، براق محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 04، جوان 2016، ص126.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

392	256.8	359	1010.9	1268.6	3295	2012
231	187	220.3	730.8	920.9	2531.5	2013
337.1	306.9	229.3	859.7	1769.9	3167.9	2014
331.2	260.3	239.4	717.4	1168.5	3523.7	2015
395.9	233.3	356.8	912.2	985.11	2811.3	2016
423.29	188.4	450.5	1034.2	1409.7	2773.6	2017
225.97	187.01	259.33	838.35	1279.97	1864.22	2018

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية. المجلد رقم (29، 30، 34، 35، 36، 37، 39، 40). صفحات متفرقة.

نلاحظ من خلال الجدول بان جميع المنتجات الغذائية الأساسية قد ارتفعت قيمة استيرادها أثناء أزمة الغذاء لسنة 2008، حيث ارتفعت قيمة واردات الحبوب بنحو 113.2 % مقارنة بسنة 2007، في حين سجلت قيمة واردات الألبان ارتفاع بنحو 21.69 %، وكذا بالنسبة للبقول الجافة واللحوم والبن أين سجلت قيمة واردتها 22.68 % و 37.67 % على التوالي مقارنة بالسنة السابقة لها، على عكس سلعة السكر الذي سجل انخفاضا طفيفا في قيمة وارداته قدر بنحو % 0.56، ويرجع سبب هذا الارتفاع في قيمة الواردات إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات الرئيسية في السوق العالمي، فالجزائر لم تحقق اكتفاء ذاتيا من هذه السلع الغذائية الأساسية، وأن النسب الأكبر منها يتم تلبيتها لتغطية الطلب الداخلي عن طريق الاستيراد من السوق العالمي، وهو ما جعل فاتورة الواردات ترتفع خاصة فيما يتعلق بسلعة الحبوب.

وقد كانت سنة 2011 كانت أشد حدة على فاتورة واردات الغذاء من السلع الغذائية الأساسية حيث ارتفعت واردات الحبوب بنحو 103.96 % كما ارتفعت أيضا واردات كل من الألبان ومشتقاتها.¹

شهدت قيمة واردات الحبوب تذبذبا صعودا وهبوطا ويعود السبب في ذلك إلى تذبذب الإنتاج المحلي من هذه السلعة الأساسية الواسعة الاستهلاك، وبالنسبة لباقي السلع الغذائية الأساسية فقد شهدت تذبذبا هي الأخرى.

¹ - بن زغدة حبيبة، بوشويط فيروز، انعكاسات تقلب الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على حجم الفجوة الغذائية بالجزائر دراسة تحليلية للفترة (2007-2017)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص 161.

الفصل الثالث : واقع الصناعة الغذائية ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني

وحسب وزير الفلاحة وبالرغم من الصعوبات الناجمة عن الأزمة الصحية كوفيد19، والجفاف فقد تم تقليص الواردات بقيمة 435 مليون دولار بفضل المشاريع و البرامج التي شرع فيها ميدانيا، وبلغت الواردات الغذائية خلال الـ11 شهرا الأولى من سنة 2019 قرابة 7, 32 مليار دولار (-7%)، مواصلة تراجعها خلال الجائحة و انخفضت واردات الجزائر الإجمالية سنة 2020 بنسبة 18 % إلى 34.4 مليار دولار.¹

2- مساهمة الصناعة الغذائية في الضرائب

يفرض النظام الجبائي الجزائري ضريبة سنوية على جل الأفراد الطبيعيين تعرف بـ "الضريبة على الدخل الإجمالي"، كما يفرض ضريبة على أرباح الشركات أو ما يعرف بـ"الضريبة على أرباح الشركات"، والمعدل العام المطبق على أرباح الشركات محدد بنسبة 42 %، كما أن هنالك نسبة مخفضة قدرها 55 % لبعض الأرباح.²

ومن أجل توضيح مدى مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الدخل الوطني نوضح في الجدول أدناه تطور قيمة الضرائب المرتبطة بالإنتاج لفرع الصناعات الغذائية للفترة (2000-2021).

الجدول رقم: (52) تطور قيمة الضرائب المرتبطة بالإنتاج لفرع الصناعات الغذائية للسنوات (2000-2021)
الوحدة: مليون دينار

الاهمية النسبية %	المجموع	الاهمية النسبية %	القطاع الخاص	الاهمية النسبية %	القطاع العام	السنوات
1.41	6624.7	29.09	1926.5	70.91	4698.2	2000
1.39	6123.2	35.05	2196.1	64.95	3927.1	2001
1.50	6835.1	41.81	2857.7	58.19	3977.4	2002
1.06	4518.5	51.00	3204.4	49.00	2214.1	2003
0.95	5872.3	67.32	3953	32.68	1919.3	2004
0.67	5328	76.61	4081.6	23.39	1246.5	2005
0.61	5495.8	81.06	4454.6	18.94	1041.2	2006

¹ - موقع وكالة الأنباء الجزائرية 2021، تقليص واردات المواد الغذائية بـ2 مليار دولار آفاق 2024، تاريخ الاطلاع: 7 افريل 2022.

² - حميد حملاوي، وسام عمرون، مرجع سابق، ص32.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

0.65	5951.4	83.45	4966.1	16.55	985.3	2007
0.54	5980.3	85.35	5098	14.75	882.3	2008
0.88	6880.1	87.03	6087.4	12.97	892.7	2009
0.75	7490.6	87.92	6585.3	12.08	905.3	2010
0.68	8393.6	87.68	7359.3	12.32	1034.3	2011
0.68	8845.6	88.98	7870.1	11.02	975.6	2012
0.81	10323.8	89.21	9207.8	10.79	1114.0	2013
0.96	12136.3	89.40	10849.7	10.60	1286.6	2014
2.00	20631.0	93.10	19189.9	6.90	1441.1	2015
1.62	16922.6	92.72	15689.7	07.28	1232.9	2016
1.49	17957.3	92.90	16681.3	07.10	1276.6	2017
1.38	19925.7	93.83	18695.8	06.17	1229.9	2018
1.58	21594.0	93.69	20229.3	06.31	1364.7	2019
2.07	20984,5	94.82	19700,9	05.18	1283,6	2020
2.11	23012,7	93.45	21495,2	6.55	1517,5	2021

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ONS.

- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique année 2000-2015.

- Les comptes économiques de 2015 à 2018 N° 861.

- الحسابات الاقتصادية من 2018 إلى 2020، رقم 933.

نلاحظ من خلال الجدول المساهمة الضعيفة لفرع الصناعات الغذائية في إجمالي التحصيل الضريبي حيث سجلت أعلى نسبة خلال فترة الدراسة سنة 2020 بنسبة 2.07 % من إجمالي الضريبة على الإنتاج، وسجلت أدنى نسبة سنة 2008 بـ 0.54 % من إجمالي التحصيل الضريبي، وهي نسبة ضعيفة جدا في تمويل الخزينة العمومية الوطنية.

وفي جانب آخر نجد أنه هناك تطور لمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الضريبة على الإنتاج حيث بلغ نسبة 94.82 % سنة 2020، مع انخفاض مستمر لمساهمة القطاع العمومي في إجمالي الضريبة على الإنتاج حيث كانت نسبة مساهمته لنفس السنة 05.18 %، وهذا بسبب سيطرة المؤسسات الخاصة على فرع الصناعات الغذائية مع تفهقر المؤسسات العمومية.

خلاصة الفصل

احتل فرع الصناعات الغذائية مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، فمنذ الاستقلال كانت هناك سياسات وبرامج مختلفة للنهوض بهذا القطاع الحيوي . وقد شهد هذا الفرع تطورا كبيرا خلال العشريتين الأخيرتين . فهو يمثل ثاني نشاط صناعي بالجزائر يوفر أكثر من 150000 وظيفة في مجال الزراعة والصناعات التحويلية الغذائية، وتنشط في هذا الفرع حوالي 32000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعة غذائية، 95% منها في القطاع الخاص، وهي تمثل نسبة 40 % من رقم أعمال القطاع الصناعي وزادت مساهمتها في الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة بعد زيادة الاستثمار في كل من القطاعين العمومي والخاص، وهو ما دعمه صدور النصوص جديدة لتسهيل الاستثمار في فرع الصناعات الغذائية، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات بدأت تعرف تطورا واستجابة للسوق الوطنية، فإنها مازالت تعتمد لتوفير حاجياتها المتمثلة في المواد الأولية والعتاد الصناعي، على الاستيراد الذي يستنزف الخزينة العمومية.

لذلك حاول هذا الفصل إظهار الدور الذي تلعبه الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الفترة (1999-2021) حيث تبين أن هذا الدور لا يعبر فعلا عن مكانة هذه الصناعة ولا عن إمكانيات الجزائر في هذا الميدان، حيث يتطلب النهوض بهذا الفرع من الصناعة وضع إستراتيجية و خطط تنموية طويلة الأمد للنهوض وتطوير فرع الصناعة الغذائية.

الفصل الرابع

آفاق تطوير فرع الصناعات الغذائية في الجزائر

تمهيد

يعتبر تطوير فرع الصناعات الغذائية من أهم التحديات التي تواجهها الدولة، فهو مدخل لتحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر الهدف الأسمى للبلدان التي أعطت الأولوية لتوفير الغذاء الأساسي لشعبها، لا سيما منذ ظهور الأمن الغذائي كمفهوم في منتصف السبعينات، مع التأكيد على أن ضمان الأمن الغذائي والتغذية حق لكل مواطن. وهو مكرس في كثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

إن الأمن الغذائي مسألة معقدة حيث لا يزال الجوع وانعدام الأمن الغذائي يؤثران على حياة العديد من الناس لأنهم يتأثرون بعوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية مختلفة، وخاصة العوامل السياسية. وإذا عدنا إلى الجزائر، فإنها من بين تلك البلدان التي تعتمد على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية، ولا سيما ضرورتها الأساسية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم التحديات التي يواجهها فرع الصناعات الغذائية في الجزائر وآفاق تطويره كما سيتم بناء نموذج قياسي لدراسة تطور فرع الصناعة الغذائية في الجزائر ومساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي، ومكانته كأهم فروع الصناعة وكذلك مدى مساهمته في تطوير قطاعات النشاط الاقتصادي المرتبطة بهذا الفرع، وهذا من خلال:

المبحث الأول : اثر تطور أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي في الجزائر.

المبحث الثاني : آليات تطوير الصناعة الغذائية والتحديات التي تواجهها في الجزائر.

المبحث الثالث : نموذج الدراسة القياسية.

المبحث الأول

أثر تطور أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي في الجزائر

شهدت أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية انخفاضا كبيرا منذ مطلع ستينات القرن الماضي وحتى مطلع العقد الأول من القرن الحالي، عندما تدنت إلى أدنى مستوى لها ثم ازدادت بوتيرة بطيئة منذ 2003 وحتى 2006، بعدها اتجهت إلى الصعود منذ 2006 وحتى منتصف 2008 قبيل هبوطها ف النصف الثاني من تلك السنة لتعاود الارتفاع ما بين (2010-2011) لتتخف بعدها تدريجيا بالنسبة لمعظم السلع الغذائية، و سنة 2017 أخذت الكثير من أسعار السلع الغذائية الاتجاه التصاعدي الأمر الذي أدى إلى ازدياد القلق بشأن قدرة الاقتصاد الغذائي.¹

¹ - فيروز بوشويط، اثر تقلبات اسعار المواد الغذائية الاساسية على تحقيق الامن الغذائي المستدام في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرحات عباس، سطيف، 2020، ص108.

المطلب الأول

تطور أسعار المواد الغذائية عالمياً

تطورت أسعار المواد الغذائية عالمياً خلال الأزمة العالمية الراهنة بعد جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على توفير ما يكفي لإطعام مليارات الأشخاص، هذه الاضطرابات في أسعار الغذاء تحكمها العديد من العوامل وخاصة ما تعلق بارتفاع الأسعار.

1- الاتجاهات العالمية لأسعار المواد الغذائية الأساسية

بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 154.2 نقطة في جوان 2022، أي بانخفاض قدره 3.7 نقاط (2.3 %) عن مستواه المسجل في ماي، مسجلاً بذلك انخفاضاً للشهر الثالث على التوالي، وإن كان لا يزال أعلى بمقدار 29.0 نقطة (23.1 في المائة) عن قيمته في السنة الماضية. ويُظهر الانخفاض في شهر جوان تراجع الأسعار الدولية للزيوت النباتية والحبوب والسكر، فيما سجّلت أسعار الألبان واللحوم ارتفاعاً.

وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب 166.3 نقطة في جوان، أي بانخفاض قدره 4.1 % عن مستواه المسجل في ماي، وإن كان لا يزال أعلى بمقدار 36.0 نقطة (27.6 %) عن مستواه في جوان 2021. وبعدها سجّلت الأسعار الدولية للقمح مستوى شبه قياسي في ماي، انخفضت في شهر جوان بنسبة 5.7 في المائة، وإن كانت لا تزال أعلى بنسبة 48.5 في المائة عن قيمتها خلال السنة الماضية. وكان انخفاض الأسعار في شهر جوان مدفوعاً بالتوافر الموسمي للمحاصيل الجديدة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وتحسّن أحوال المحاصيل في بعض البلدان المنتجة الرئيسية بما في ذلك كندا، وارتفاع توقعات الإنتاج في الاتحاد الروسي، وتباطؤ الطلب العالمي على الواردات. وانخفضت الأسعار الدولية للحبوب الخشنة بنسبة 4.1 % في جوان وإن كانت لا تزال أعلى بنسبة 18.4 % عن قيمتها خلال السنة الماضية. وأدّت الضغوط نحو انخفاض الأسعار الناجمة عن الكميات الموسمية المتاحة في الأرجنتين والبرازيل حيث تقدّم حصاد

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الذرة بسرعة، إلى جانب تحسّن أحوال المحاصيل في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى دعم تراجع الأسعار العالمية للذرة بنسبة 3.5 في المائة.¹ وقد زادت المخاوف إزاء توقعات الطلب وسط ما يشير إلى حدوث تباطؤ اقتصادي، من الضغوط نحو خفض الأسعار. ومن بين الحبوب الخشنة الأخرى، انخفضت أسعار الذرة الرفيعة والشعير بنسبة 4.1% و6.1% على التوالي، بالتزامن مع انخفاض أسعار الذرة والقمح. وأدّى الطلب الكبير على الأرزّ من نوع Indica والأرزّ البسمتي، إلى استمرار ارتفاع الأسعار الدولية للأرزّ.

وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت النباتية 211.8 نقطة، أي بانخفاض قدره 17.4 نقطة، أسعار زيوت النخيل ودوار الشمس والصويا وبذور اللفت. وتراجعت الأسعار الدولية خلال هذه الفترة .

وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الألبان 149.8 نقطة في 2021. ارتفعت الأسعار الدولية لمنتجات الألبان كافة. وسجّلت أسعار الأجبان الارتفاع الأكبر. وارتفعت الأسعار العالمية للحليب المجفف بفعل الطلب الكبير على الواردات واستمرار انحسار العرض العالمي وانخفاض مستويات المخزونات. أما الأسعار الدولية للزبدة، فقد عاودت ارتفاعها مع تسبب انعدام اليقين في الأسواق إزاء عمليات تسليم الحليب في الأشهر المقبلة بتعزيز المشتريات الأجنبية وكذلك الطلب الداخلي في أوروبا.

وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم 124.7 نقاط في جوان 2022، أي بزيادة قدرها 2.1 نقطة (1.7 في المائة) عن مستواه المسجّل في ماي، وارتفعت الأسعار العالمية لجميع أنواع اللحوم، في ظل ارتفاع أسعار لحوم الدواجن بشكل حاد، لتبلغ أعلى مستوى لها على الإطلاق مدعومة باستمرار حالة انحسار الإمدادات العالمية إثر الحرب في أوكرانيا وتفشي إنفلونزا الطيور في النصف الشمالي من الكرة الأرضية. وارتفعت أسعار لحوم البقر بعدما رفعت الصين القيود المفروضة على الواردات للمشتريات من البرازيل. وفي الوقت نفسه، تعافت أسعار لحوم الخنزير بشكل طفيف بفعل ارتفاع الواردات من جانب عدد من أهم المستوردين وسط استمرار تراجع المشتريات من قبل الصين. وتراجعت أيضًا الأسعار الدولية للحوم الغنم بفعل تقلص الكميات القابلة للتصدير من نيوزيلندا، رغم الطلب الخافت من شمال آسيا.

¹ - منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية في العالم، 2022، <https://www.fao.org>، تاريخ الاطلاع: 2022-07-12 الساعة 02:20.

وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر 117.3 نقاط في جوان 2022، أي بتراجع قدره 3.1 نقطة (2.6 في المائة) عن مستواه في ماي، مسجلاً بذلك تراجعاً للشهر الثاني على التوالي وأدنى مستوى له منذ فبراير/شباط. وألقى التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي بثقله على الطلب الدولي على السكر وأسعاره الدولية. أما من جانب العرض، فقد استمرت التوقعات العالمية الجيدة بشأن الكميات المتاحة في دفع الأسعار إلى الانخفاض. وقد أسهم ضعف الريال البرازيلي مقابل الدولار الأمريكي بالإضافة إلى انخفاض أسعار الإيثانول في البرازيل في تحفيز المنتجين على زيادة إنتاج السكر والمساهمة في زيادة الإمدادات وانخفاض الأسعار العالمية للسكر. غير أن أوجه انعدام اليقين إزاء حصيلة الموسم الحالي في البرازيل قد حالت دون حدوث تراجع ملحوظ في الأسعار.

* خلافاً لسائر مجموعات السلع، لا تكون معظم الأسعار المستخدمة في حساب مؤشر المنظمة لأسعار اللحوم متاحة في الوقت الذي يُحسب ويُنشر فيه مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء، وبالتالي تُشتق قيمة مؤشر أسعار اللحوم للأشهر الأخيرة من خليط من الأسعار المتوقعة والملاحظة. ويمكن أن يتطلب ذلك في بعض الأحيان تعديلات كبيرة في القيمة النهائية لمؤشر المنظمة لأسعار اللحوم، ويمكن أن يؤثر ذلك بدوره على قيمة مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء.¹

2- تقلبات أسعار الغذاء خلال الفترة (2000-2021)

من خلال الجدول الموالي سيتم استعراض مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء من سنة 2004 إلى غاية سنة 2021، وبحسب باستخدام معدل نسب التصدير لكل مجموعة للفترة 2014-2016، ويدخل في المؤشر العام ما مجموعه 95 عرضاً للأسعار، ويتضمن 05 مؤشرات جزئية وهي:²

- مؤشر أسعار اللحوم : يتم حسابه من متوسط أسعار اللحوم وهي الدواجن، البقر، الغنم؛
- مؤشر أسعار منتجات الألبان : ويتكون من تسعيرة الزبد واللبن المجفف كامل الدسم، اللبنة المجفف منزوع الدسم، والجبن؛
- مؤشر أسعار الحبوب : يحتسب هذا المؤشر من تسعيرة صادرات الذرة، و 16 تسعيرة أرز حيث تجمع في أربع تسعيرات ومؤشر سعر القمح الصادر من المجلس الدولي للحبوب؛

¹ منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة الاغذية في العالم، 2022، <https://www.fao.org>، تاريخ الاطلاع: 12-07-2022 الساعة 02:20.

² - بوشويط فيروز، مرجع سابق، ص110.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

- مؤشر أسعار الزيوت النباتية: ويتكون من تسعيرة 10 زيوت نباتية مختلفة؛
- مؤشر أسعار السكر: مؤشر مصاغ من أسعار اتفاقية السعر الدولية.

الجدول رقم (53) : يوضح مؤشر منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة لأسعار الأغذية

خلال الفترة (2004-2021)

السنوات	مؤشر أسعار الغذاء	مؤشر أسعار اللحوم	مؤشر أسعار منتجات الألبان	مؤشر أسعار الحبوب	مؤشر أسعار الزيوت والدهون	مؤشر أسعار السكر
2004	65.6	67.6	69.8	64.0	69.6	44.3
2005	67.4	71.8	77.02	60.8	64.4	61.2
2006	72.7	70.5	73.1	71.2	70.5	91.4
2007	94.3	76.9	122.4	100.9	107.3	62.4
2008	117.5	90.2	132.3	137.6	141.1	79.2
2009	91.7	91.7	91.4	97.2	94.4	112.2
2010	106.7	106.7	111.9	107.5	122.0	131.7
2011	131.9	131.9	129.9	142.2	156.5	160.9
2012	122.8	122.8	111.7	137.4	138.3	133.3
2013	120.1	120.1	140.9	129.1	119.5	109.5
2014	115.0	115.0	130.2	115.8	110.6	105.2
2015	93.0	93.0	87.1	95.9	89.9	83.2
2016	91.6	91.9	82.6	88.3	99.4	111.6
2017	98.0	98.0	108.0	91.0	101.9	99.1
2018	95.9	95.9	107.3	100.8	87.8	77.4
2019	95.1	95.1	102.8	96.6	83.2	78.6
2020	98.1	98.1	101.8	103.1	99.4	79.5
2021	125.7	125.7	119.1	131.2	164.9	109.3

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، [./https://www.fao.org](https://www.fao.org).

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر الأغذية في ارتفاع مستمر خلال الفترة المدروسة حيث بلغ

أقصى مستوى سنة 2021 بـ 121.7 نقطة.

- بالنسبة لمؤشر أسعار اللحوم شهد صدمتين لارتفاع الأسعار حيث سجلت حوالي 160.7 نقطة أي بزيادة قدرها 46 نقطة عن 2004 وبما نسبته % 40 عن 2004، لينخفض أواخر ليرتفع مؤشر أسعار اللحوم مرة أخرى خلال الفترة (2011-2012) بحوالي 23 نقطة أي بما نسبته عن صدمة الأسعار ف 2008 ولكن يواصل السعر الارتفاع حتى 2014 ثم بعدها يبدأ المؤشر في الانخفاض.

مؤشر أسعار الألبان ومنتجاتها : بدأ هذا المؤشر في الارتفاع بدءا من 2004 - ليلعب قيمة عظمى في 2008 بحوالي نقطة مقارنة بـ 2004 أي بزيادة نسبتها % 80 فقيمة المؤشر، لينخفض أواخر 2008 و 2009 ويعاود الارتفاع بدءا من 2010 ليلعب أقصاه في 2011 بزيادة قدرها 6 نقاط عن 2008 ثم لينخفض في 2012 ويعاود الارتفاع في 2013 بزيادة قدرها 19.2 نقطة مقارنة بـ 2008 و 13.2 نقطة مقارنة بـ 2011 لينخفض المؤشر انطلاقا من 2015.

مؤشر أسعار الزيوت والدهون : بدأ مؤشر أسعار الزيوت والدهون في الارتفاع انطلاقا من - 2004 ليلعب أقصاه ف بزيادة قدرها 115 نقطة مقارنة بـ 2004، أي بما نسبته % 102.7 ثم يبدأ في الانخفاض في أواخر 2008 ثم ليلعب قيمة أكبر حوالي 254.5 نقطة في 2011 بزيادة قدرها 27 نقطة عن 2008 أي بما نسبته % 11.9 عن صدمة 2008، وبعد 2011 يبدأ المؤشر ف الانخفاض تدريجيا.

مؤشر أسعار السكر : شهد هو الآخر ارتفاعا ف قيمته بدءا من 2004 - ليلعب حوالي 209.6 نقطة ف 2006 ثم ينخفض بعدها ليواصل ارتفاعه ف 2008 ثم ليلعب أقصاه ف 2011 بحوالي 368.9 نقطة أي بزيادة قدرها 159.3ا نقطة عن 2006، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها % 76 عن 2006، وبعد 2011 بدأ المؤشر ف الانخفاض الطفيف من سنة لأخرى إلى أن انخفض إلى 190.7 نقطة في 2015.

من الجدول الخاص بمؤشرات أسعار الغذاء العالمية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة نلاحظ بأن هناك أزميتين لارتفاع أسعار المواد الغذائية هما أزمة 2008 وأزمة 2011 إضافة إلى الزيادة الطفيفة في 2017، وعليه سوف يتم التعرض إلى كل حالة على حدة مع الملاحظة أن أزمة 2011 كانت الأقوى من حيث ارتفاع أسعار المؤشرات وآثارها أقصى على الاقتصاديات النامية.¹

¹ - منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية في العالم، 2022، <https://www.fao.org>، تاريخ الاطلاع: 2022-07-12 الساعة 02:20.

2-1- أزمة ارتفاع أسعار الغذاء لسنة 2008

تراجع المخزون العالمي من الحبوب خلال عام 2008 لأدنى مستوياته منذ 25 عاماً، ليصل إلى نحو 405 مليون طن، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 5 % عن معدلات عام 2006/2007، كما شهدت أسعار الغذاء في السوق العالمي ارتفاعاً ملحوظاً، فحسب بيانات منظمة الفاو فقد شهدت الفترة من أغسطس وحتى الآن ارتفاعاً في أسعار السلع الغذائية بمقدار 45 %، وهناك نحو 37 بلداً تعاني من العجز الغذائي على مستوى العالم، ومن شأن استمرار ارتفاع أسعار الغذاء أن يتأثر نحو 200 مليون طفل، ليصبح عدد أطفال العالم الذين يعانون من الجوع نحو مليار طفل.¹

وأرجع "خوسيه غراتسيانو" الممثل الإقليمي للفاو في أمريكا اللاتينية أزمة ارتفاع أسعار الغذاء إلى توجهات صناديق الاستثمار على مستوى العالم للمضاربة على أسعار السلع الأولية بعد أن منوا بخسائر فادحة في أسواق المال العالمية. كما أن هناك أسباباً أخرى منها تراجع معدل النمو للنتائج المحلي العالمي خلال عام 2007، وتوقعات باستمرار هذا التراجع خلال عام 2008 كما أن توجه البلدان الغربية لإنتاج الوقود الحيوي، يشكل أحد الأسباب التي أدت لارتفاع أسعار الغذاء في العالم، ويتخوف البعض من أن يتم إنتاج السلع الزراعية من أجل إنتاج الوقود الحيوي على حساب الاحتياجات الإنسانية من الغذاء.

ومن أهم أسباب أزمة الغذاء لسنة 2008 نذكر ما يلي:²

- استخدام الدول الصناعية الكبرى المحاصيل الزراعية الأساسية كوقود حيوي (خاصة الذرة)، بدلا عن النفط وذلك بحجة الحد من الانبعاثات الناجمة عن النقل، والمحافظة علي البيئة، وتحسين أمن الطاقة.
- ارتفاع أسعار الأسمدة، بحسبان أن الأسمدة منتج كثيف استخدام الطاقة. مما أدى لارتفاع كلفة إنتاج المواد الغذائية.
- نقص إنتاج الحبوب أربعة مواسم متتالية بسبب عوامل بيئية ومناخية مناخ الصحراء
- ارتفاع مستويات المعيشة ومعدلات النمو في الدول النامية،

¹ - بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، ارتفاع اسعار الغذاء عالميا مسبباته وسبل مواجهته، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، المجلد 01، العدد 02، 2013، ص 70.

² - نفس المرجع، ص 73.

الفصل الرابع : آفاق تطوير فرع الصناعات الغذائية في الجزائر

- الممارسات الاحتكارية الجارية بشأن المواد الغذائية والزراعية في البورصات وصناديق الاستثمار العالمية، علاوة على لجوء بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية إلى فرض قيود على الصادرات،
- زيادة عدد سكان العالم بمعدل يصل الى 74 مليوناً سنوياً، وهو مامثل تحدياً لتوفير الغذاء للسكان،
- الأزمة المالية العالمية سنة 2008 حيث أثرت على الاستثمار في القطاع الفلاحي.

2-2- أزمة ارتفاع أسعار الغذاء لسنة 2011

وقد ارتفع مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء، الذي يقيس الأسعار العالمية، بنسبة 36 في المائة عن مستواه المسجل قبل عام، ولا يزال قريباً من مستوى الذروة التي شهدها عام 2008. وتشمل أكثر المنتجات زيادة في الأسعار مقارنة بمستواها قبل عام: الذرة (74 في المائة)، والقمح (69 في المائة)، وفول الصويا (36 في المائة)، والسكر (21 في المائة) على الرغم من استقرار أسعار الأرز. وفي بلدان كثيرة، واصلت أسعار الخضروات واللحوم والفاكهة وزيت الطهي ارتفاعها، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار سلبية على الفقراء نتيجة لنقص التغذية.¹

ويرجع السبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى سوء الأحوال المناخية في البلدان الرئيسية المصدرة للحبوب، وفرض قيود على الصادرات الغذائية، والاستخدام المتزايد للحبوب في إنتاج الوقود الحيوي، وانخفاض المخزون العالمي من الغذاء. ويشير التقرير إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يرتبط أيضاً بتصاعد أسعار منتجات الوقود حيث ارتفعت أسعار النفط الخام بواقع 21 % في الربع الأول من عام 2011 بفعل الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ووفقاً لتقرير "مراقبة أسعار الغذاء"، فقد شهدت البلدان الأشد فقراً زيادة أكبر في أسعار الغذاء مقارنة بالزيادة التي شهدتها البلدان مرتفعة الدخل. ففي جمهورية قيرغيز، على سبيل المثال، حيث ينفق أفقر 10 % من السكان 73 % من ميزانيتهم على استهلاك الطعام، بلغ ارتفاع أسعار الأغذية 27 في المائة في عام 2010.

¹ - البنك الدولي، ارتفاع الأسعار يشكل خطراً على الفقراء، على الموقع: <https://www.albankaldawli.org/>، تاريخ الاطلاع: 14-07-2022 على الساعة 10:02.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

3- التطورات السياسية الدولية وأثرها على الأمن الغذائي بالوطن العربي

تعتمد غالبية البلدان العربية على أوكرانيا وروسيا في استيراد المواد الغذائية لاسيما الرئيسة كالقمح لرخص سعرها مقارنة بالمواد المماثلة المصدرة من قبل دول أخرى. وترتفع المعاناة بارتفاع نسبة الاعتماد؛ فالأزمة في تونس مثلاً تتأق من أن الحبوب الأوكرانية و الروسية كانت تسهم في تلبية 60% من الطلب.

و بسبب الحرب الروسية الأوكرانية هبط عرض المواد الغذائية على الصعيد العالمي نظراً لتوقف أوكرانيا عن التصدير. لذلك، ارتفعت أسعار المواد الغذائية خاصة الحبوب في جميع أنحاء العالم؛ انتقل سعر طن القمح من 285 دولاراً، في 18 فيفري 2022 (قبيل الحرب)، إلى 426 دولاراً، في 13 أفريل 2022، أي بزيادة قدرها 49%. كما ارتفع سعر طن الذرة خلال هذه الفترة من 271 دولاراً إلى 378 دولاراً أي بنسبة 39%.

وهكذا ارتفعت أسعار المواد الغذائية في البلدان العربية فهبط مستوى المعيشة خاصة في الدول الفقيرة كاليمن المصنف دولياً ضمن البلدان الأقل نمواً في العالم.¹

حيث يستورد اليمن سنوياً مليوناً طن من الحبوب من روسيا وأوكرانيا أي ما يعادل نصف الكمية الضرورية للاستهلاك. لم تقد الحرب الروسية-الأوكرانية إلى انقطاع هذه الكمية فحسب بل كذلك إلى صعوبة إيجاد دول أخرى بديلة تبيع المواد الغذائية بسعر منخفض. جاءت هذه الحرب لتزيد من معاناة اليمنيين الذين يخوضون حرباً مدمرة منذ سبع سنوات.² وأدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الرئيسة إلى تزايد عدد الفقراء و تفاقمت أزمة المجاعة. حسب آخر التقارير الدولية، 17.4 مليون يمني يحتاجون إلى مساعدات غذائية أي أكثر من نصف عدد السكان، ويزداد العدد بمعدل يفوق المليون شخص سنوياً.

وبالمقابل، لم ينجم عن الحرب الروسية-الأوكرانية نقص في غذاء دول أخرى كالإمارات و قطر بل أفضت إلى تحسين حالتها المالية لذلك، يمكن تقسيم البلدان العربية من حيث درجة تأثرها بهذه الحرب إلى مجموعتين:

¹ - مركز الجزيرة للدراسات، الحرب الأوكرانية و انكشاف الأمن الغذائي العربي، 2022، <https://studies.aljazeera.net/>، تاريخ الاطلاع: 15 سبتمبر 2022، على الساعة: 23:30.

² - برنامج الغذاء العالمي، أوكرانيا تزيد من ماسي اليمن، مارس 2022، <https://ar.wfp.org/>، تاريخ الاطلاع: 25 سبتمبر 2022، الساعة: 20:25.

المجموعة الأولى: دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث أدت الحرب الروسية-الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار النفط فازدادت إيرادات هذه الدول بصورة كبيرة. ارتفاع هذه الإيرادات امتص بسهولة ارتفاع وارداتها من المواد الغذائية.

كما تختلف هذه المجموعة عن البلدان النفطية الأخرى (ليبيا والعراق) لعدم وجود صراعات داخلية عنيفة فيها. أضف إلى ذلك المقدرة الشرائية العالية للخليجين الناجمة عن دخولهم الفردية. بلغ الدخل الفردي في السعودية 20 ألف دولار وفي الإمارات 36 ألف دولار وفي قطر 50 ألف دولار، مقابل 4 آلاف دولار في العراق و3 آلاف دولار في كل من الجزائر وليبيا. وكلما ارتفع الدخل هبط التأثير السلبي للتضخم.

المجموعة الثانية: الدول العربية غير الخليجية؛ إذ تأثر أمنها الغذائي بسبب الحرب الروسية-الأوكرانية بدرجات متفاوتة نظراً لعدة عوامل: العامل الزراعي الذي يُظهر الفرق في المعاناة بين ليبيا والمغرب، والعامل السكاني الذي يفرق بين مصر والأردن، والعامل النفطي الذي يبيّن الاختلاف بين العراق ولبنان.

وعلى هذا الأساس ستصرف هذه الدراسة إلى ثلاث دول من المجموعة الثانية مختلفة تمامًا من عدة جوانب، وهي: العراق ولبنان ومصر. ولكن يجمعها قاسم مشترك وهو الارتفاع الهائل لأسعار المواد الغذائية في الفترة الأخيرة الذي أثار بشدة على مستوى معيشة المواطنين.¹

¹ - مركز الجزيرة للدراسات، الحرب الأوكرانية وانكشاف الأمن الغذائي العربي، 2022، <https://studies.aljazeera.net/>

المطلب الثاني تطور أسعار المواد الغذائية في الجزائر

عرفت أسعار السلع الغذائية الأساسية في الجزائر مثل باقي دول العالم منذ مطلع القرن الحالي تقلبات كبيرة تميزت بحركة ارتفاع بلغت ذروتها سنة 2008 و2011، والتي أثرت على استقرار أسواقها من خلال انخفاض حجم المخزونات وتزايد حدة التقلبات السعرية في أسواق الحبوب والزيوت النباتية، فتطور أسعار المواد الغذائية في السوق الوطنية الجزائرية مرتبط أساسا بتقلباتها في الأسواق العالمية، على اعتبار أن تموين السوق الوطنية الجزائرية بالمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع كمواد أولية تستعمل كمدخلات في صناعة هذه المنتجات أو منتجات مصنعة موجهة للاستهلاك المباشر يخضع للاستيراد بنسب عالية.

1- تطور مؤشر أسعار الغذاء في الجزائر والعالم خلال الفترة (2007-2020)

الجدول رقم (54) : يوضح تطور مؤشر أسعار الغذاء في الجزائر والعالم خلال الفترة

(2007-2020)

السنوات	المؤشر العالمي	المؤشر الجزائري
2007	161.4	122.9
2008	201.4	132.1
2009	160.3	144.5
2010	188	150.6
2011	299.9	159.5
2012	213.3	183.3
2013	209.8	185.7
2014	201.8	193.9

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

200.0	164	2015
207.4	154.9	2016
217	174	2017
202,2	182.3	2018
206,2	201.9	2019
211,1	212.4	2020

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، <https://www.fao.org>.

من الجدول نلاحظ بأن المؤشر العام لأسعار الغذاء للمستهلك في الجزائر في ارتفاع مستمر خلال الفترة (2007-2020)، حيث تختلف معدلات التغيير من سنة لأخرى والتي بلغت أقصاها سنة 2012 بمعدل تغير في الأسعار حوالي % 14.9 أين بلغ المؤشر حوالي 183.3 نقطة مقارنة بنحو 159.5 نقطة سنة 2011 لينخفض معدل التغيير سنة 2013 إلى % 1.3، لكنه بقي في حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية 2017 في حين بقي المؤشر العام لأسعار المواد الغذائية في الجزائر في ارتفاع مستمر على عكس المؤشر العالمي الذي عرف ارتفاعين أساسين لأسعار المواد الغذائية هما أزمة 2008 و 2011 وبعدها بدأ المؤشر في الانخفاض ليعاود الارتفاع سنة 2017.

2- تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق الجزائرية

الجدول رقم (54): يوضح تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق الجزائرية

خلال الفترة (2007-2020)

السنوات	الخبز والحبوب	اللحوم	الأسماك	الحليب	الزيوت	السكر	الفواكه	الخضر	البطاطا
2007	108.6	92.8	216	107	113.6	170	211.5	186.5	172.8
2008	232.7	98.1	245	114	130.2	195	225.6	199.9	119.4
2009	114	155	209	115	156	172	246.3	237.6	139.5
2010	114.9	151	233	115.2	157.4	177.5	197.9	151	179.8
2011	124	170	250	122	177	181	158.5	155	167.9
2012	129	207	334	125	183	183	180	200	199
2013	130.7	214.1	324.1	124.9	186.8	183.1	185.7	296.8	143.8
2014	131.6	179.8	386.2	132.5	188.6	181.1	220.4	196.6	179.1
2015	135.9	213.7	501.3	137.2	188.7	183.7	195.5	242.2	319.4
2016	145.8	223.7	490.1	139.9	189.6	189.5	259.8	215.7	171.2

الفصل الرابع : آفاق تطوير فرع الصناعات الغذائية في الجزائر

266.2	267.6	303.6	196.3	191	141.7	602.8	220.9	154.3	2017
244,9	283,0	341,7	205,93	194,7	147,81	516,1	173,5	153,13	2018
220,3	273,6	327,2	196,1	196,8	150,6	539,5	172,4	156,19	2019
193,7	260,2	348,5	184,37	198,8	152,06	610,8	189,7	159,27	2020

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS، الأرقام الاستدلالية للأسعار، أعداد متفرقة، على

الموقع الرسمي <https://www.ons.dz>.

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب مؤشر أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق الجزائرية خلال الفترة (2007-2020) حيث أن جميع السلع الغذائية الأساسية مؤشر أسعارها في ارتفاع متواصل من سنة لأخرى رغم بعض الانخفاضات الحاصلة سنة 2013 نظرا لتراجع المؤشر العالمي لأسعار الغذاء، حيث أن كل من الحبوب والحليب هي المنتجات الوحيدة الخاضعة لنظام الأسعار المقننة وبالتالي فإن أسعارها لم تتأثر عند الاستهلاك بتقلبات أسعار السوق العالمية، فعدم الدولة لهذه المواد يبقي على استقرار السعر في مستوى مقبول، فعلى سبيل المثال يتم بيع القمح الصلب واللين بأسعار مدعمة من طرف الديوان الوطني للحبوب تقدر بحوالي 2280 دج و 1285 دج للقنطار الواحد على التوالي، في حين يتم شراؤها من السوق الدولي بحوالي 4500 دج و 3500 دج للقنطار الواحد من القمح الصلب واللين على التوالي وتتحمل الدولة الفارق في السعر. من جهة أخرى يبيع الديوان الوطني للحليب مسحوق الحليب بسعر مدعم يقدر بنحو 159 ألف دج للطن مقابل متوسط استيراد في حدود ألف دج للطن، كما عرفت أسعار السكر زيادات في سعر الكيلو غرام الواحد ما بين 2009-2011 إلى أن تم تسقيف الأسعار سنة 2011 وتم اتخاذ تدابير إستعجالية من طرف الحكومة الجزائرية لضبط الأسعار عند الاستهلاك من خلال تسقيف سعر السكر إلى 90 دج للكيلو بالنسبة للسكر الأبيض و 600 دج لعبوة الزيت 5 لتر في مارس 2011، كما تم تسقيف هوامش الربح بالنسبة للسكر والزيت بحوالي 8%، 5%، 5%، 10% من السعر الأصلي للمنتج محليا، للمستورد، البيع بالجملة والبيع بالتجزئة على التوالي.¹

وقد اكدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو" تراجع أسعار السلع الغذائية عالميا عام 2015، وأرجعت المنظمة في بيان لها ذلك التراجع إلى وفرة الإنتاج والمنافسة بين المصدرين من جهة وتراجع الاقتصاد وقلة الطلب من جهة أخرى.

¹ - فيروز بوشويط، مرجع سابق، ص 203.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

ويستند مؤشر الفاو في تقييمه إلى حركة التعاملات التجارية من خلال قياس أسعار تداول خمس سلع غذائية رئيسية في الأسواق الدولية وهي الحبوب واللحوم والألبان والزيوت النباتية والسكر.¹

3- كيفية تحديد أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية

يتحدد السعر في الأسواق الجزائرية من خلال الآليات التي تضعها الحكومة ومن خلالها تتحكم في الأسعار في هذه الأسواق لتكون المواد الاستهلاكية في متناول المستهلك الجزائري.

3-1-3 ضوابط التحكم في الأسعار في الأسواق الجزائرية

منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 1991، كانت وهوامش الربح لكل المنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك المباشر، محددة تبعا لإصدار الأمر رقم 00-91 المؤرخ في 51 جانفي 1991 المتعلق بالمنافسة، يف إطار الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت، مبدأ حرية الأسعار. من خلال التعديل في أوت 2010 ومع الاحتفاظ بمبدأ حرية الأسعار، فإنه تم تعديل المادة الخامسة بإدراج أحكام جديدة تسمح بتحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو الأصناف المتجانسة من السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها وذلك على أساس اقتراحات القطاعات المعنية.² بموجب هذه التعديلات يمكن تحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها قصد:³

✓ تثبيت استقرار مستويات أسعار السلع والخدمات الضرورية أو ذات الاستهلاك الواسع في حالة اضطراب محسوس للسوق.

✓ مكافحة المضاربة بجميع أشكالها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك.

✓ وتتمثل المنتجات والخدمات المقننة أسعارها وتعريفها في: فريته الخبازة، الخبز (العادي والمحسن)، السميد، حليب الأكياس، مياه الشرب.

✓ وضع آلية لتعويض منتجي حين تتجاوز أسعار المواد المستوردة الحد الذي لا يمكن عنده وصول مادتي زيت المائدة العادي والسكر الأبيض للمواطن بالأسعار المسقفة.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، FAO، <https://www.fao.org>

² عبد الحميد بوكحنون، ضبط السوق وإشكالية أسعار المواد الغذائية الأساسية، <https://www.dcwsetif.dz/>، 2011، تاريخ الاطلاع: 2022/06/06 على الساعة: 23:40.

³ قتال عبد العزيز، اثر مؤشر التضخم على زيادة الأسعار في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، المدية، العدد 08، جوان 2017، ص 176.

✓ متابعة يومية لتطور أسعار كل المنتجات الغذائية الأساسية من طرف مصالح وزارة التجارة والتي سيتم على أساسها تدخل السلطات العمومية لوضع الآلية المناسبة لتأطير سعر أي منتج عند الحاجة.

3-2- تحديد أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية

تحدد أسعار المواد الاستهلاكية حسب أسعار عند الاستيراد وأسعار عند التوزيع وهما كالتالي:¹
- الأسعار عند الاستيراد:

تشمل السلع المستوردة إذ يحدد أسعارها بصورة مباشرة من طرف وزير التجارة أو عن طريق مستورد بدلالة سعر الشراء مع هامش ربح كما يجب على المستورد دفع الفروقات المحتملة بين سعر الحصول عليها من الخارج والسعر المحلي للسلع المشابهة إلى الخزينة.
- الأسعار عند التوزيع:

إن أسعار الجملة والتفصيل "التجزئة" تحتسب على قاعدة أسعار الاستيراد أو أسعار الإنتاج، بإضافة هامش الجملة أو التجزئة محددة مركزيا نسبيا أو مطلقا. فالهامش عند جميع المستويات غري مصرح بها.

ما يمكن استنتاجه بالنسبة لهذه المرحلة هو أن التسيير الإداري للأسعار أدى إلى ارتفاع الطلب في السوق الرسمية، وانتشار بعض الظواهر السلبية كالندرة يف السلع، وكثرة الطوابير عليها، مع وجود تضخم التكلفة نتيجة زيادة التكاليف كرد فعل عكسي على سعر البيع. ما يمكن ملاحظته في هذا الإطار ما يلي:²

- ✓ عملية تصحيح الأسعار تسري ببطء بينما تتطور الأسعار العمالية بوتيرة عالية
- ✓ إن القطاع العام الإنتاجي، البيع وفق مبدأ الفعالية، وبالتالي زيادة غير محدودة للقروض البنكية لا يستطيع الرفع في سعر البيع حتى وان كانت التكاليف في ارتفاع مستمر، أو بالأحرى عدم وجود نظام حقيقي للمحاسبة التحليلية.
- ✓ إن تثبيت الأسعار أدى إلى تبذير مجموعة كبيرة من الموارد النادرة، ذلك أن سعرها ثابت وتستورد بالعملة الصعبة، إضافة إلى أن تثبيت هذه الأسعار استهدف الأسعار على مستوى التجزئة.

¹ - خباياة عبد الله، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص ص 45-46.

² - قتال عبد العزيز، مرجع سابق، ص 177.

المطلب الثالث

مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر

تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) إلى ارتفاع متوقع لأسعار السلع الغذائية العالمية خلال العقد القادم وبنسب متفاوتة، وذلك في ضوء استمرار النمو السكاني المرتفع، وتحسن الأوضاع المعيشية في دول الكثافة السكانية، والتغيرات المناخية، وتباطؤ النمو. أما في الدول العربية، فإن استيراد الأغذية يتزايد منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث ازدادت نسبته في السنوات الأخيرة، وإذا استمرت معدلات الزيادة هذه، فإن الفجوة الغذائية قد تصل إلى معدلات مرتفعة. ففي عام 1990 بلغت قيمة الفجوة حوالي 8.11 مليار دولار، وارتفعت إلى حوالي 9.1 مليار دولار عام 2000، ثم ازدادت إلى حوالي 1.18 مليار دولار عام 2005، قبل ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً. وبلغت حوالي 8.23 مليار دولار عام 2007 وازدادت بنحو 40 % في عام 2008 مقارنة بعام 2005. وتظهر هذه الأرقام أن الفجوة ازدادت بمعدل سنوي بلغ 1.7 % خلال الفترة (1990-2000)، بينما ازدادت بمعدل سنوي بلغ 8 % خلال الفترة (2000-2007) وقياساً على ذلك، وبافتراض أن زيادة الفجوة ستكون بحدود 5 % سنوياً (بتأثير الزيادة السكانية وزيادة الأسعار معاً)، فمن المتوقع أن تصل قيمة الفجوة إلى حوالي 27 مليار دولار في عام 2010، وإلى حوالي 44 مليار دولار في عام 2020 حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ولتقليل هذه الفجوة المتوقعة فإن الأمر يتطلب تحقيق نسب أعلى في معدلات الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية، إضافة إلى التوسع في تنفيذ المشروعات الزراعية في الدول العربية.¹ ويمكن إرجاع المشكلة الغذائية لعدة أسباب تجعل الطلب على الغذاء أكبر من المعروض منه في العالم بصفة عامة وفي الجزائر على وجه الخصوص ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى صنفين المحددات الداخلية والمحددات الخارجية:

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 179.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

2-1-1- المحددات الداخلية

و يقصد بها المحددات التي تكون بسبب عوامل داخلية¹ ويمكن حصرها في ما يلي:

2-1-1-1- النمو الديمغرافي: القاعدة الديمغرافية الواسعة في البلد تؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج الزراعي، وتؤثر على حجم الفرد من الناتج الزراعي. تشير التوقعات إلى انه سيرتفع عدد السكان إلى أكثر من 48 مليون نسمة سنة 2030 وهو ما يترتب عليه زيادة في الطلب على الغذاء وما يرافقه من تحديات لتوفير الغذاء بكميات المطلوبة وبشكل مستدام.²

2-1-1-2- العوامل الطبيعية: وتتمثل خاصة في الأراضي الصالحة للزراعة والظروف المناخية والموارد المائية، حيث إن مساحات الأراضي الزراعية في انكماش مستمر منذ الاستقلال نظرا لكثافة العمران الذي كان على حساب الأراضي الخصبة.

2-1-1-3- العوامل البشرية: يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر من نقص في الإطارات الفنية المكونة، واليد العاملة الزراعية المؤهلة مما أثر سلبا على تطور الإنتاج الزراعي، ويعود سبب ذلك إلى ضعف التكوين وخاصة في بعض التخصصات مثل التهيئة الريفية وعدم توفر الظروف الاجتماعية والمادية، حيث أدى ذلك إلى هجرة اليد العاملة الفلاحية من الأرياف إلى المدن.

2-1-1-4- العوامل التنظيمية: حيث أن اغلب البرامج الموجهة لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال لم تحقق الأهداف المسطرة، وخاصة ضمان الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من المواد الزراعية الأساسية.

2-2- المحددات الخارجية

من أهم العوامل الخارجية التي تؤثر على الأمن الغذائي³:

- المساعدات المقدمة من الخارج؛
- تحرير السوق و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛
- احتكار الدول المصنعة لسوق الأغذية ؛
- تدهور حصيلة الصادرات، بسبب المنافسة الخارجية، وانعكاس ذلك سلبا على الإنتاج الفلاحي المحلي؛
- الالتزام بالشروط المجحفة لمنظمة التجارة العالمية؛
- الاستثمار الأجنبي في قطاع الفلاحة.

¹ - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 24.

² - شيخاوي سهيلة، مرجع سابق، ص 111.

³ - فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 39.

المبحث الثاني آليات تطوير الصناعة الغذائية والتحديات التي تواجهها في الجزائر

يواجه القطاع الصناعي في الجزائر العديد من التحديات والصعوبات في العشرية الأخيرة وخاصة فرع الصناعات الغذائية ولذلك يجب وضع آليات لتطوير هذا الفرع، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة.

المطلب الأول

سياسات تطوير فرع الصناعة الغذائية

إن تطوير الصناعات الغذائية يستلزم الاستخدام الأمثل للموارد المحلية مع مراعاة متطلبات أي صناعة غذائية والتي تتمثل في: المواد الأولية (المادة الخام)، التقنيات الحديثة، اليد العاملة، معدل الاستثمار، أوضاع السوق.¹

✓ المواد الأولية للصناعة الغذائية: قيام هذا الفرع من الصناعة يعتمد على مدى استمرارية إمداده وتموينه بالمواد الخام، وهذا يستلزم تطوير القطاع الفلاحي من خلال تطوير أنشطة المدخلات الفلاحية (عتاد فلاح، أسمدة، بذور، غذاء الحيوانات). هذه الأخيرة يواجه تطويرها صعوبات عديدة، لما تواجهه من مشاكل تكنولوجية، البنية التحتية، التمويل، والمنافسة الخارجية.

✓ المؤهلات التقنية والتكنولوجية: يعتبر التطور التقني والتكنولوجي من أهم ركائز الصناعة الغذائية، لذا فإن نجاحها يعتمد على ما تملكه الدولة من مؤهلات علمية وتقنية، وامتلاك مهارة استعمال تلك التكنولوجيا، ولذلك يجب أن تكون الأبحاث في هذا المجال مستمرة إلى غاية التطبيق.

يعتبر مؤشر التطور التقني والتكنولوجي لعوامل الإنتاج في فرع الصناعة الغذائية ضعيفا في الجزائر والمقدر بـ 2.46 % مقارنة بدول شمال إفريقيا المقدر بـ 3.09 %، كما انه ضعيف بالمقارنة مع معدلات تطور فروع النشاط الاقتصادي كفرع الصناعة الكيماوية و الصيدلانية الذي تقدر نسبة مؤشر تطوره بـ 4.12 %.²

¹ - قش فائزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعة الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 157.

² - حمودة ام الخير، بيرش محمد، مرجع سابق، ص 197.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

وهذا بسبب ضعف استفادة فرع الصناعات الغذائية من التطور العالمي لعوامل الإنتاج وتوظيفها لتأهيل العنصر البشري وتطوير الآلة الإنتاجية.

✓ الموارد البشرية: من أهم العوامل التي تساهم في فرع الصناعة الغذائية هي اليد العاملة، وخاصة المحلية، فتطوير الصناعة الغذائية يتطلب تأهيل اليد العاملة والكوادر المناسبة لاستعمال التكنولوجيات الموجهة للقطاع، وزيادة مهارة المتخصصين وتعليم المهندسين وتوجيه الباحثين من أجل الاستغلال الأمثل للقطاع.

✓ تشجيع الاستثمار: إن تطوير وعصرنة فرع الصناعة الغذائية يتطلب تحقيق مستوى من الكفاءة والعصرنة إلى رؤوس الأموال، ويعتبر المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لأي دولة هو الذي يسمح بالتوزيع الأمثل لرؤوس الأموال لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. ولا زال واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر لم يحقق المستوى المطلوب في تغطية الاحتياجات الغذائية للمواطنين وتحقيق الأمن الغذائي وأن الفجوة الغذائية في تزايد مستمر، مما يستوجب وضع سياسات اقتصادية من أجل تشجيع الاستثمار في هذا القطاع والقطاعات ذات العلاقة بالأمن الغذائي.¹

✓ دراسة السوق الداخلي والخارجي: تكمن أهمية دراسة السوق الداخلية للصناعة الغذائية بتوفير الغذاء اللازم للسكان ودراسة الاحتياجات المستقبلية، مع معرفة المواد المحولة التي تستجيب لعادات السوق المحلي والتي تحافظ على مستوى القيمة الغذائية والسلامة الصحية للمستهلك.²

حيث تعاني المؤسسات الغذائية الوطنية من المنافسة القوية من طرف الشركات العالمية، التي أصبحت الممونات الأولى للسوق المحلية بالمواد الغذائية المصنعة، ونجد أن أكبر المؤسسات الجزائرية للصناعة الغذائي لا تمتلك الإمكانيات للحفاظ على حصصها في السوق المحلية. وهذا ما أدى إلى التبعية الغذائية للخارج والذي يعتبر من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.³

¹ فوزي عبد الرزاق، عبود زرقين، مرجع سابق، ص 151.

² قش فائزة، مرجع سابق، ص 157.

³ مراد كريمة، بن حمود سكيبة، آليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000-2016)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، 2021، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،

المطلب الثاني

آليات تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر

إن التدابير المتخذة لتطوير فرع الصناعات الغذائية في إطار سياسة التنوع الاقتصادي تعد مزيج ما بين التدابير المتخذة لعصرنة القطاع الفلاحي من جهة، قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات وتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات ومن جهة أخرى توسيع القطاع الصناعي وتطويره في إطار تنمية النشاطات المنتجة.

1- آليات تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر ضمن برنامج التنوع الاقتصادي

(2016-2030)

تم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد، الذي صادقت عليه الحكومة سنة 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا مع تحقيق معدل نمو بـ 6.5% خارج المحروقات، والتحول إلى دولة ناشئة خلال العشرية القادمة من خلال تصحيح هيكل الاقتصاد الوطني. ويعتبر تطوير الصناعات الغذائية من أهم مؤشرات نجاح السياسات المتخذة للقطاع الزراعي والصناعي ومن أهم العوامل المحفزة للاستثمار في هذا القطاع، وتمثل الصناعات الغذائية ثالث إنتاج صناعي للمؤسسات العمومية بالرغم من التطور البسيط لمؤشر الإنتاج الصناعي لهذا الفرع والذي بلغ 30.7% سنة 2017 حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر.¹

انطلاقا من اعتبار عملية تنويع الاقتصاد هي مخاض لعملية التحول الهيكلي، الذي يشهده الاقتصاد من خلال قرارات الاستثمار والإنتاج التي يقوم بها رجال الأعمال والحكومات في سعيهم لتحقيق العوائد من الاستثمارات، فإن هذه العملية تتطلب إنفاذ سياسات متنوعة تصب في حفز

¹-شكرو وسيلة، عمر غزاري، إستراتيجية تطوير القطاع الزراعي - فرع الصناعات الغذائية- في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد، revue des reformes economique et integrationen economie mondiale، المجلد

14، العدد 01، 2020، ص 237.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات تسمح بتعزيز التحول الهيكلي وتسريعه، ونقل الاقتصاد نحو قطاعات تحقق مزيد من النمو الاقتصادي والتشغيل، وعلى هذا الأساس يجب أن يستهدف تحسين الإنتاجية.¹

وقد تضمن النموذج الإشارة إلى ضرورة تحسين إنتاجية و تنافسية القطاع الزراعي ورفع معدل نمو هذا القطاع بـ 06 % سنويا، وتطوير فرع الصناعة الغذائية عن طريق زيادة الاستثمار، وذلك باستهداف القطاع العمومي والخاص وإزالة العوائق التي تواجه هذا الفرع من الصناعة، بإعادة توزيع الاستثمار الحكومي خارج قطاع الطاقة و انجاز مناطق صناعية جديدة، وتطوير وإنشاء مناطق للنشاط، وإعادة تأهيل مؤسسات الصناعة الغذائية بجعلها مطابقة للمواصفات والمعايير العالمية، كما تضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أعد لتنمية الاقتصاد الوطني إلى غاية 2019، إنفاق 100 مليار دولار على مشاريع استصلاح فلاحي و كذا توفير الموارد المائية و تطوير القطاع السياحي. والذي يشمل التركيز على القطاعات المهمة هي : الفلاحة، الموارد المائية، السياحة، الصناعة الغذائية بالإضافة إلى قطاع السكن. وقد اهتم المخطط بتنمية فرع الصناعة الغذائية، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، إضافة إلى تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية، ومحاربة مشكلة الانجراف خصصت الحكومة برنامجا لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرة فاكهة. و الهدف من برنامج تطوير الصناعة الغذائية هو إمكانية دخول الجزائر إلى بعض الأسواق الجديدة في الدول الإفريقية و تطوير المواد الغذائية و صناعة الجلود و الصوف مع ما تتوفر عليه بلادنا من ثروة في هذا المجال.²

2- مراحل تنفيذ نموذج النمو الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030)

حيث تتوقع الحكومة الجزائرية من تنفيذ برنامج النمو الاقتصادي الجديد الذي سيمتد إلى أفق 2030 إلى تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بـ 6.5 بالمائة سنويا خارج

¹ - لطرش ذهبية، تحديات تطوير الصناعة الغذائية الجزائرية في اطار النموذج الاقتصادي الجديد(2016-2030)، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية، العدد 08، 2017، ص 193.

² - حاجي أسماء، مرجع سابق، ص 177.

المحروقات خلال الفترة الممتدة بين 2020 و 2030 كما أقرت أنه من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات واستنزاف احتياطات العملة الصعبة.¹ وذلك من خلال تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد على ثلاثة مراحل متتالية:² المرحلة الأولى : من النموذج الممتدة من (2016-2019) مرحلة الإقلاع تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة؛ المرحلة الثانية: التي تمتد من (2019-2024) وهي مرحلة التحول هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني؛ المرحلة الثالثة: المحددة بين (2024-2030) فهي مرحلة استقرار وتوافق يكون الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

¹ - عطية خمخام، محمد علي الجودي، خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 156.

² - عطية خمخام، محمد علي الجودي، مرجع سابق، ص 156.

المطلب الثالث

آفاق تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر

يعتبر فرع الصناعات الغذائية من أهم فروع الصناعة، حيث له أهمية كبيرة لتطوير الاقتصاد الوطني، حيث تسعى اغلب الدول لتطوير هذا الفرع وتولي له أهمية كبيرة في جميع مخططاتها الاقتصادية.

1- جهود تطوير القدرة التنافسية للصناعة الغذائية في الجزائر

إن فرع الصناعات الغذائية كغيره من فروع الصناعة، سيعرف مستقبلا تحديات كبرى، بسبب إقبال الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وسريان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ويتمثل هذا التحدي كون البلاد وصناعاتها ستدخلان دون إستراتيجية واضحة المعالم في التقسيم الدولي الجديد، والذي بحكم قدرته التنافسية وفعاليتها، قد يقلل فرص نمو الصناعة الوطنية بصفة عامة وفرع الصناعات الغذائية بصفة خاصة.¹ ولذلك وجب تطوير القدرة التنافسية للصناعة الغذائية في الجزائر لمواجهة التحديات التي تواجهها وذلك يكون من خلال:²

- الاستخدام الأمثل للتكنولوجيات الحديثة والملائمة، للحفاظ على الميزة النسبية وتحسينها؛
- توفير العوامل المساعدة الأساسية من قبل الدولة لتحسين أداء الأسواق والمؤسسات الناشطة في مجال الصناعة الغذائية، وتشمل هذه العوامل، دعم البنية التحتية واتباع سياسة تجارية مواتية؛

¹ - حميد حملاوي، وسام عمرون، أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وآفاق تطوره، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 2000-2015، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 02، 2019، ص 35.

² - حسنية مهدي، دور الصناعات الغذائية في ارساء دعائم النمو الغذائي في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، 2019، ص 123-124.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

- تسريع الابتكارات التقنية و تعزيز روح المبادرة و دعم المخابر لتطوير مختلف الأبحاث العلمية في هذا المجال؛

- تشجيع زيادة الأعمال من خلال زيادة الدعم للشركات الصغيرة و المتوسطة؛

- تسهيل وصول شركات الأغذية الزراعية الصغيرة و المتوسطة إلى الأسواق الإقليمية العالمية و تشجيع معايير التجارة الدولية من أجل الإبقاء على دائرة المنافسة.¹

و كذلك نجد من بين الجهود المبذولة من طرف الدولة لتطوير فرع الصناعة الغذائية و زيادة تنافسية المؤسسات العاملة في هذا الفرع، إنشاء المركز التقني للصناعات الغذائية CTIAA، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-12 المؤرخ في 1 مارس 2012، حيث يتوفر هذا المركز على العديد من المخابر المجهزة بأحدث الوسائل و المعدات المتطورة المطابقة للمعايير العالمية، و التي من شأنها توفير الخدمات التقنية لفائدة المؤسسات العاملة في فرع الصناعات الغذائية و المساهمة في تحسين مستواها التنافسي و لاسيما بدعم سياسات التأهيل و الابتكار و البحث و التنمية التي تبادر بها السلطات العمومية، حيث يقوم هذا المركز بالعديد من المهام، فهو يقوم بانجاز الدراسات و الاستشارات للمؤسسات لتحسين أدائها خاصة التحاليل و التجارب و ذلك لتلبية احتياجات النشاطات الصناعية الغذائية، كما يساعد المؤسسات لتحديث طرق الإنتاج و يتولى نشاطات التشخيص و التصميم و وضع نظم تسيير الجودة في المؤسسات، و كذلك يقوم بمساعدة و مرافقة المؤسسات في تسيير مشاريع التنمية و الابتكار و تحسين الأداء، بالإضافة لإعداد برامج التكوين و التي تتوافق و متطلبات أصحاب المؤسسات الاقتصادية. كل هذه المهام من شأنها تشجيع الفاعلين في تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر و المساهمة في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، و كذا مساعدة الصناعيين لأجل عصرنه طرق الإنتاج، التحسين التكنولوجي و التحكم في الجودة. و لذلك فإن المركز التقني للصناعات الغذائية يعتبر عينة كمشروع متكامل للمساعدة للصناعات الغذائية الجزائرية لتعزيز قدراتها للدخول إلى الأسواق الخارجية، و كذلك تشجيع المنتجات المحلية للصناعات الغذائية في الجزائر.²

¹ - حسنية مهدي، نفس المرجع، ص 124.

² - س بوبكر، آفاق واعدة للصناعة الغذائية بإنشاء أول مركز تقني للصناعات الغذائية، من موقع أخبار دزائر:

https://www.akhbardzair.dz تاريخ الاطلاع : 20 - 01 - 2022، على الساعة: 02:30.

2- المخطط الوطني لتطوير الصناعات الغذائية

جاءت جلسات الصناعات الغذائية 27 فيفري 2007 لبحث مستهدفات ضمان تغذية السكان، وتمثين المنتجات الفلاحية الوطنية في السوق الداخلية والخارجية من خلال تطوير قطاع فلاحى معاصر وتنافسي؛ باعتباره مصدر إمداد للصناعات الغذائية، والعمل على إزاحة العراقيل التي تواجه هذا الخير؛ و توفير الظروف اكثر ملائمة لتطويره.

ويقوم هذا المخطط على 17 محورا يشمل 50 نشاطا موزعة على آليات دعم القيادة والإشراف (05 أنشطة)، التجهيزات الفلاحية (03 أنشطة)، المرحلة القبلية الزراعة (07 أنشطة)، المرحلة التحويلية (12 نشاطا)، تأطير السوق 08 أنشطة و تدعيم التنافسية 15 نشاطا. وتمت المصادقة على المخطط الوطني لتطوير الصناعات الغذائية في شهر مارس 2010، في إطار إعادة بعث القطاع، وخلق مداخيل جديدة خارج قطاع المحروقات، في خطوة لبدأ تأسيس اقتصاد يعتمد على تصدير صناعات محلية ذات جودة عالمية؛ بإمكانها منافسة سلع البلدان الأجنبية¹.

3- تطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة في الخدمات التكنولوجية والصناعات الصغيرة

وحسب المخطط الحكومي للإنعاش الاقتصادي (2020-2024) تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، لخلق جميع الظروف اللازمة لترقية وتشجيع تصدير المنتجات المصنعة، وكخطوة لحشد الإمكانيات البشرية للبحث والتطوير.

ولتحقيق ذلك، هناك عدة أدوات منها توفير بيئة تشجع على استحداث مؤسسات مبتكرة وتعزيز منظومة الابتكار، إلى جانب مضاعفة براءات الاختراع وعدد المؤسسات الناشئة المنبثقة عن الجامعات ومخابر التصنيع والشراكات بين المؤسسات والجامعات. إضافة إلى ذلك، تشجيع استحداث مؤسسات مصغرة على مستوى مناطق الظل وإنشاء مناطق النشاطات لفائدة هذه المؤسسات المصغرة، وترقية منتجات وخدمات المؤسسات المصغرة على مستوى المعارض الوطنية والدولية، ورقمنة الاقتصاد كوسيلة لتعزيز الإنتاجية لاسيما من خلال تطوير التجارة الالكترونية و تأطير تصدير الخدمات الرقمية لفائدة المؤسسات الناشئة، و تشجيع الانتقال الرقمي عبر تحفيزات جبائية وشبه جبائية².

¹ - سليم بوهيدل، مرجع سابق، ص 166.

² - مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات، موقع بوابة الوزارة الأولى، <http://www.premier-ministre.gov.dz/>، تاريخ الاطلاع: 01-06-2022 على الساعة 10:19.

المبحث الثالث نموذج الدراسة القياسية

بعد التطرق إلى أهمية ودور الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني، سنحاول من خلال هذا المبحث بناء نموذج قياسي لدراسة تطور فرع الصناعة الغذائية في الجزائر ومساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي، ومكانته كأهم فروع الصناعة وكذلك مدى مساهمته في تطوير قطاعات النشاط الاقتصادي المرتبطة بهذا الفرع.

أولا: قياس وتحليل أثر تطور الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري

يلخص هذا المحور جل الدراسة النظرية السابقة، من خلال إجراء دراسة قياسية أثر تطور الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2021).

- عرض متغيرات الدراسة ومصادرها:

1-1 متغيرات الدراسة: تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية؛ لتفسير تأثير تطور الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري و ذلك خلال الفترة (2000-2021).

أ- المتغير التابع: ويتمثل في الناتج الداخلي الخام للصناعات الغذائية، معبرا عنه بـ PB

ب- المتغير المستقل: يتمثل في:

✓ الضرائب المرتبطة بفرع الصناعات الغذائية: معبرا عنه بـ ILP.

✓ تطور المؤشر المحلي لاسعار منتجات الصناعات الغذائية رمزنا له بـ CPI.

✓ صادرات الصناعات الغذائية رمزنا له بـ EX .

1-2 مصادر المتغيرات: أما عن مصادر البيانات لمتغيرات الدراسة فتم الحصول عليها من التقارير الرسمية الديوان الوطني للإحصائيات ONS، و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، وغطت البيانات الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2021.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

3-1 بناء النموذج القياسي:

سيتم العمل على قياس أثر تطور الصناعات الغذائية على الإقتصاد الجزائري باستخدام طريقة المربعات الصغرى للفترة الزمنية 2000-2021 وقد تم استخدام طريقة تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد العلاقة بين كل الناتج الداخلي الخام للصناعات الغذائية و المتغيرات الاقتصادية سابقة الذكر خلال الفترة (2000-2021) حيث نقوم بإدخال كل المتغيرات إلى النموذج ثم يتم حذف اضعف المتغيرات أو أقلها إسهاما، ويتم تقييم النموذج بعد الحذف، وإذا أدى ذلك إلى إضعاف النموذج يعاد إدخال المتغير، وإذا لم يتأثر النموذج يتم حذف المتغير، ويتم تكرار هذا الإجراء حتى يصل النموذج إلى أفضل مجموعة من المتغيرات، وفيما يتعلق بمعالجة البيانات سيتم استخدام برنامج خاص بالإقتصاد القياسي والمتمثل في البرنامج الإحصائي Eviews 10 للحصول على نتائج دقيقة.

4-1 جمع البيانات:

البيانات المتعلقة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة خلال الفترة (2000-2021)

ilp	ex	CPI	PB	السنوات
6624.7	13,51	101,4	434336,9	2000
6123.2	14,59	105,8	450436,9	2001
6835.1	27,36	109,9	464906.1	2002
4518.5	34,62	111,5	647890,6	2003
5872.3	47,95	114	485704,7	2004
5328	43,01	118,2	503414	2005
5495.8	58,3	120,6	525606,3	2006
5951.4	59,44	122.9	571194,3	2007
5980.3	83,66	132.1	607760,4	2008
6880.1	77,11	144.5	686711,3	2009
7490.6	291,96	150.6	746426	2010
8393.6	322,56	159.5	824146,6	2011
8845.6	281,46	183.3	899318,8	2012
10323.8	348,7	185.7	987150,2	2013
12136.3	263,29	193.9	1062400,7	2014

20631.0	187,5	200.0	1150765,2	2015
16922.6	327	207.4	1262015,8	2016
17957.3	348	217	1339627,6	2017
19925.7	393	202,2	1417562,1	2018
21594.0	419	206,2	1464000,6	2019
20984,5	443	211,1	1518926,5	2020
23012,7	451	215,2	1 632 590,60	2021

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، <https://www.fao.org>، الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من خلال المعطيات الواردة في هذا الجدول يتبين بان البيانات المستخدمة تمثل سلسلة زمنية، لانها توضح تطور مختلف المؤشرات خلال فترة زمنية تقدر بـ 22 سنة، كما انها متقابلة مكانيا وزمانيا.

كما نلاحظ التطور التصاعدي لاغلب المؤشرات خلال سنوات الدراسة وهو مايدل على تاثر هذه المؤشرات بالتغيرات التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة الزمنية.

1-4 الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

الجدول التالي يوضح الخصائص الاحصائية للمتغيرات قيد الدراسة

الجدول 01 : الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة

	PB	ILP	CPI	EX
Mean	859538.2	11264.87	1299.995	7799.762
Median	746426.0	7942.100	1275.000	3462.000
Maximum	1518927.	23012.70	2152.000	32256.00
Minimum	434336.9	4518.500	114.0000	327.0000
Std. Dev.	371826.0	6527.569	658.2319	10832.90
Skewness	0.493185	0.689065	-0.496058	1.437728
Kurtosis	1.799103	1.779873	2.251707	3.357680
Jarque-Bera	2.113196	3.105623	1.415550	7.346663
Probability	0.347637	0.211652	0.492739	0.025392
Sum	18050302	247827.1	28599.90	163795.0

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

Sum Sq. Dev.	2.77E+12	8.95E+08	9098655	2.35E+09
Observations	22	22	22	22

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews v10.

- تقدير النموذج وتحليل النتائج: بعد تحديد ووصف متغيرات الدراسة، نقوم بصياغة النموذج انطلاقاً من هذه المتغيرات لتحديد أثر تطور الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري، وتجدر الإشارة إلى أن نموذج الدراسة تم صياغته بالصيغة اللوغاريتمية قصد تفادي مشكل عدم تجانس البيانات والحصول على تقديرات مباشرة للمرونات. على النحو التالي

$$\text{LOGPB}_t = \beta_1 \text{LOGILP}_t + \beta_2 \text{LOGCPI}_t + \beta_3 \text{LOGEX}_t + \beta_0 + \varepsilon_t$$

حيث أن: $\beta_1, \beta_2, \beta_3$ معاملات العوامل التفسيرية في النموذج، ε_t حد الخطأ العشوائي، t فترة العينة.

الجدول رقم 02: النموذج المقدر

Dependent Variable: LOG(PB)

Method: Least Squares

Date: 09/04/23 Time: 13:13

Sample: 2000 2021

Included observations: 21

White-Hinkley (HC1) heteroskedasticity consistent standard errors and covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(ILP)	0.847268	0.110323	7.679898	0.0000
LOG(CPI)	0.061292	0.030033	2.040849	0.0571
LOG(EX)	0.056980	0.026923	2.116397	0.0494
C	4.955055	1.214648	4.079415	0.0008

R-squared	0.897361	Mean dependent var	13.62911
Adjusted R-squared	0.879248	S.D. dependent var	0.450099
S.E. of regression	0.156407	Akaike info criterion	-0.703073
Sum squared resid	0.415871	Schwarz criterion	-0.504117
Log likelihood	11.38227	Hannan-Quinn criter.	-0.659895
F-statistic	49.54308	Durbin-Watson stat	1.984929
Prob(F-statistic)	0.000000	Wald F-statistic	148.0423
Prob(Wald F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews v10.

من خلال الجدول كانت نتائج تقدير النموذج على النحو التالي:

$$\text{LOGPB} = 0.847 \text{ LOGILP} + 0.061 \text{ LOGCPI} + 0.057 \text{ LOGEX} + 4.955 + \varepsilon_t$$

$$(7.6798) \quad (2.0408) \quad (2.1163) \quad (4.0794)$$

$$(0.0000) \quad (0.0571) \quad (0.0494) \quad (0.0008)$$

$$R^2 = 0.897361 \quad N = 22 \quad DW = 1.949 \quad F\text{-statistic} = 49.54308$$

$$\bar{R}^2 = 0.879248 \quad \Sigma e^2 = 0.156407 \quad \text{Prob}(F\text{-stat}) = 0.000000$$

وبعد الحصول على النتائج سنقوم باختبار معلمات النموذج المتحصل عليه؛ أولاً من الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها وثانياً من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للاقتصاد النظري وأخيراً من الناحية القياسية.

2-1 اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية

لاختبار المعلمات من الناحية الإحصائية نقوم بدراسة الإحصائية لمعنوية المتغيرات كل على حدا من خلال اختبار ستودنت واختبار معامل التحديد، ثم دراسة معنوية النموذج ككل باستخدام اختبار فيشر.

أ- اختبار ستودنت T: تستخدم إحصائية ستودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع في نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

✓ الفرضية الصفرية: المعلمات ليست لها معنوية إحصائية..... $H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$

✓ الفرضية البديلة: المعلمات لها معنوية إحصائية..... $H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$

فعند مستوى معنوية 5% (أي مستوى ثقة 95%) سندرس قيمة احتمالية الخطأ (Prob) المبينة بين قوسين في النموذج المقدر أعلاه فإذا كانت هذه القيمة أقل من 0.05 نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، أي المعلمة لها معنوية إحصائية ومنه:

✓ من أجل المعلمة β_1 للمتغير المستقل (الضرائب) نلاحظ أن احتمالية الخطأ أقل من

0.05 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن β_1 معنوي إحصائياً وأن المتغير (الضرائب) له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%؛

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

✓ من أجل المعلمة β_2 للمتغير المستقل الثاني (CPI) نلاحظ أن احتمالية الخطأ أقل من مستوى معنوية منخفض نسبياً 0.1 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن β_2 معنوي إحصائياً وأن CPI له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 90%.

✓ من أجل المعلمة β_3 للمتغير المستقل الثالث (EX) نلاحظ أن احتمالية الخطأ أقل من مستوى معنوية 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن β_3 معنوي إحصائياً وأن EX له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%.

ب- اختبار معامل التحديد (R^2): إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي (0.897) وهي قريبة إلى الواحد الصحيح، ما يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 89.7% من التغير الذي يحدث في PB، أما النسبة المتبقية المتمثلة في 11.7% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ؛ وقد أكدت هذه النتيجة قيمة معامل التحديد المصحح (\bar{R}^2) وبالبالغة 0.8799. كما أن هذا الانحدار لا يعد زائفاً (أي لا يوجد عامل آخر بين المتغيرات يؤدي إلى هذه النتيجة) ويثبت ذلك إحصائية داربين واتسن حيث أنها أكبر من معامل التحديد $R^2 > DW$.

ت- اختبار فيشر: من أجل اختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه نقوم بإجراء اختبار فيشر (F) لدراسة معنوية كل المعلومات في آن واحد، من خلال الفرضيتين التاليتين:

✓ الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع... النموذج غير معنوي.

✓ الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع..... النموذج معنوي.

أو من خلال قيمة احتمالية فيشر: فإذا كانت هذه القيمة أقل من (0.05) فإننا نقبل الفرضية البديلة. وبالنسبة للنموذج المدروس نجد أن Prob (F-statistic) أقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (النموذج معنوي)، أي أن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية؛ وبالتالي نقول من خلال التقييم الإحصائي أن النموذج مقبول إحصائياً.

2-2 اختبار المعلومات من الناحية الاقتصادية

تشير نتائج التقدير إلى أن العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع تتوافق مع ما ورد بالدراسات السابقة:

أ- بالنسبة للضرائب المرتبطة بفرع الصناعات الغذائية ILP : تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد على وجود علاقة طردية بين ILP و PB، وتعني أنه كلما زاد ILP بوحدة واحدة يرتفع PB بأكثر من 0.84 وحدة، حيث أن الناتج الداخلي الخام للصناعات الغذائية يتأثر طرديا بزيادة الضرائب، حيث أن زيادة قيمة الضريبة تدل على تطور الإنتاج وزيادة الدخل بالنسبة لفرع الصناعات الغذائية.

ب- بالنسبة للمؤشر المحلي لاسعار منتجات الصناعات الغذائية CPI: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد على وجود علاقة طردية بين CPI و PB، وتعني أنه كلما زاد حجم CPI بوحدة واحدة يرتفع PB بأكثر من 0.06 وحدة، أي أن الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية يساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام للصناعات الغذائية، وهو ما يدل على ثبات الاستهلاك بالنسبة للمواد الغذائية غير الأساسية.

ت- بالنسبة صادرات الصناعات الغذائية EX: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد على وجود علاقة طردية بين EX و PB، وتعني أنه كلما زاد حجم EX بوحدة واحدة يرتفع PB بأكثر من 0.056 وحدة، وتدلل زيادة الصادرات بالنسبة للمواد الصناعية الغذائية على مدى القدرة التنافسية في السوق الدولي وعلى مدى تلبية احتياجات السوق المحلي والتوجه نحو التصدير، وكذلك زيادة الناتج الداخلي الخام للصناعات الغذائية و تطوير الاقتصاد ككل من خلال توفير العملة الصعبة.

2-3 اختبار المعلمات من الناحية القياسية

من أجل التقييم القياسي لمعاملات النموذج سنقوم بإجراء استقرارية مربعات البواقي، اختبار داربن واتسن، اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي واختبار عدم تجانس التباين.

أ- دراسة استقرارية مربعات البواقي: من خلال الجدول رقم 03، ومن خلال تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، نلاحظ أن هذه المعلمات تقع كلها داخل مجال الثقة، وأيضا احتمالية Q-Stat أكبر من 0.05، وبالتالي نقول أن مربعات البواقي مستقرة.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الجدول رقم 03 : يوضح تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي

Date: 09/04/23 Time: 00:06
Sample: 2000 2021
Included observations: 20

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.029	-0.029	0.0195	0.889
		2	-0.132	-0.133	0.4484	0.799
		3	-0.229	-0.241	1.8020	0.614
		4	0.081	0.044	1.9841	0.739
		5	0.053	-0.004	2.0678	0.840
		6	-0.015	-0.054	2.0750	0.913
		7	-0.087	-0.059	2.3293	0.939
		8	-0.033	-0.045	2.3698	0.968
		9	0.035	-0.006	2.4186	0.983
		10	0.114	0.084	2.9940	0.982
		11	0.001	0.008	2.9940	0.991
		12	-0.238	-0.221	6.1174	0.910

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews v10.

ب- اختبار دربن واتسون:

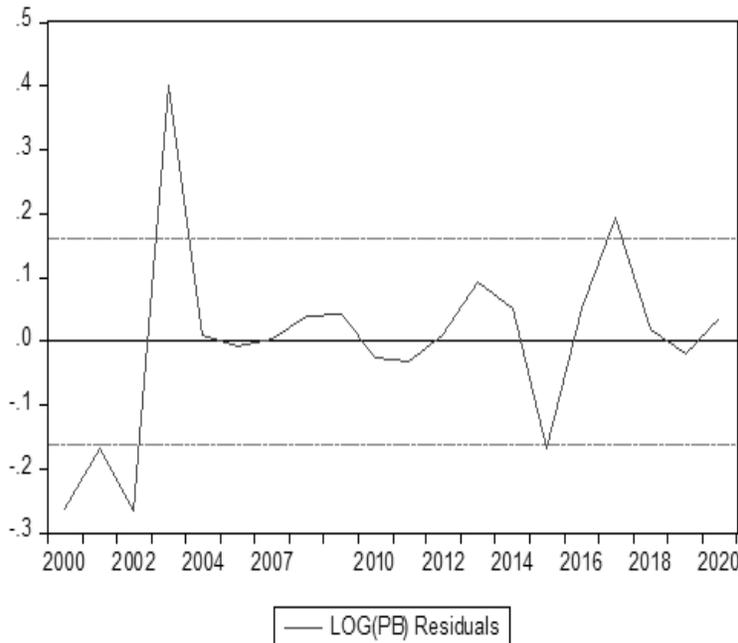
والذي يختبر خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، ومن خلال نتائج التقدير للنموذج المقترح نجد أن قيمة دربن واتسون بلغت $DW = 1.98$ ، وهي محصورة بين الحد الأدنى $DU = 1.67$ والحد الأعلى $4 - DU = 2.33$ وفي هذه الحالة نرفض الفرض الصفري ونقرر عدم وجود ارتباط ذاتي.

ت- اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي:

تتكون سلسلة البواقي U_t من 21 مشاهدة، وتمثل الفرق بين السلسلة الأصلية والسلسلة

المقدرة، وفق المعادلة التالية: $\widehat{PB}_t - PB_t = \widehat{u}_t$ والممثلة في الشكل التالي:

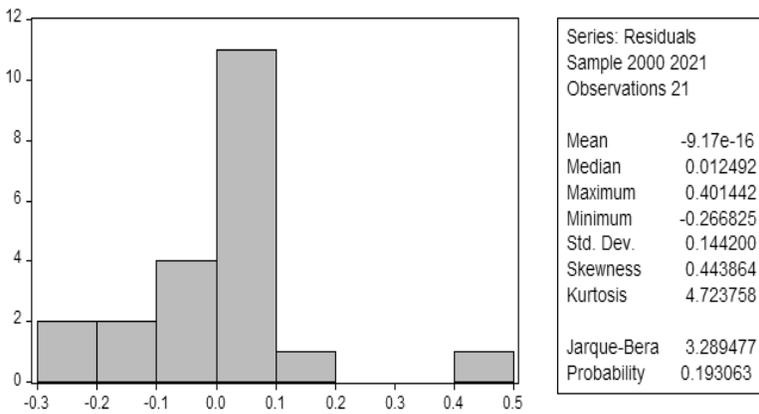
الشكل رقم (07) : منحنى بياني لسلسلة بواقي النموذج



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews v10.

ولمعرفة ما إذا كانت سلسلة البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، نقوم بإجراء اختبار جارك بيرا كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (08) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews v10.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا (فرضية التوزيع الطبيعي محققة)، لأن احتمالية إحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05 وعليه نقبل بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا في مجال الثقة 95 %.

أ- اختبار عدم تجانس التباين (اختبار ARCH)

يجري هذا الاختبار انحدارا ذاتيا للأخطاء أو تباينات البواقي من الدرجة الأولى، وذلك لاختبار الفرضية الصفرية "عدم وجود تجانس التباين"، وكانت نتائج التقدير لهذا الاختبار كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.459220	Prob. F(1,17)	0.2436
Obs*R-squared	1.501969	Prob. Chi-Square(1)	0.2204

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews v10.

يظهر من خلال احتمالية فيشر لاختبار (ARCH) والموضحة في الجدول أعلاه؛ أنها أكبر من 0.05، مما يعني قبول فرضية عدم "عدم وجود تباين الأخطاء"، أي تباينات البواقي لا ترتبط بالزمن. وعليه نستطيع القول أن النموذج خالي تقريبا من المشاكل الإحصائية والقياسية.

خلاصة الفصل

إن فرع الصناعات الغذائية يلعب دورا هاما في حياة الأفراد والمجتمعات نظرا لما يوفره من سلع غذائية أساسية، ولقد شهدت الفترة الأخيرة ارتفاعا كبيرا لأسعار المواد الغذائية ويرجع ذلك إلى سوء الأحوال المناخية في البلدان الرئيسية المصدرة للحبوب، وفرض قيود على الصادرات الغذائية، والاستخدام المتزايد للحبوب في إنتاج الوقود الحيوي، وانخفاض المخزون العالمي من الغذاء.

فتطور أسعار المواد الغذائية في السوق الوطنية الجزائرية مرتبط أساسا بتقلباتها في الأسواق العالمية، على اعتبار أن تموين السوق الوطنية الجزائرية بالمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع كمواد أولية تستعمل كمدخلات في صناعة هذه المنتجات أو منتجات مصنعة موجهة للاستهلاك المباشر يخضع للاستيراد بنسب عالية.

وللحفاظ على الأمن الغذائي فقد قامت الجزائر بالعديد من المجهودات لتطوير فرع الصناعات الغذائية من خلال انتهاج سياسة تنموية تهدف إلى زيادة التنافسية لمؤسسات هذا الفرع و لمواكبة التطورات العالمية .

ولقد قمنا خلال هذا الفصل بقياس أثر تطور الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري باستخدام طريقة المربعات الصغرى للفترة الزمنية (2000-2021) وقد تم استخدام طريقة تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد العلاقة بين كل الناتج الداخلي الخام للصناعات الغذائية وصادرات الصناعات الغذائية و الضرائب المتعلقة بالصناعات الغذائية حيث وجدنا أن هناك علاقة بين هذه المتغيرات.

الخاتمة

يعتبر فرع الصناعة الغذائية من أهم فروع الصناعات التحويلية، فهو يقوم بتحويل المواد الزراعية و الحيوانية الخام إلى منتجات غذائية، فهي بذلك النشاط الذي يستخدم التكنولوجيا ليقوم بتحويل المواد الأولية ذات الأصول الفلاحية، إلى سلع ومنتجات ذات فائدة غذائية حيث أدى تطور وسائل التحويل للمواد الزراعية إلى حفظ المواد الغذائية الزراعية أطول مدة، وتخزينها ونقلها من مكان لآخر بكل سهولة وأمن، وساهم في توفير الغذاء للأفراد

ففرع الصناعة الغذائية في الجزائر يشهد مبادرات حثيثة من قبل الدولة للنهوض به، نظرا لما له من حساسية خاصة لارتباطه بالأمن الغذائي، وكذلك باعتباره احد أهم الحلول للخروج من التبعية الغذائية للخارج، فقد شهد الاستثمار في هذا القطاع تزايدا مستمرا في العشرية الأخيرة، وهذا بفضل سياسة الدعم للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في ظل السياسة الهادفة إلى تنويع الاقتصاد. وبالرغم من المجهودات المبذولة لتطوير قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر إلا انه مازال دون المستوى المطلوب وهو ما يفسر زيادة نسبة الواردات من السلع الغذائية، فالانفتاح نحو الأسواق الخارجية وزيادة التنافسية في هذا القطاع الذي يشهد تطورا مستمرا، يفرض على المؤسسات المحلية المختصة في الصناعة الغذائية، الاستجابة لهذا التحدي وعلى الدولة بذل المزيد من الجهود للنهوض بهذا القطاع، وتجسيد التدابير المتخذة لتطوير فرع الصناعات الغذائية في إطار سياسة التنويع الاقتصادي، بعصرنة القطاع الفلاحي، قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات وتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات.

اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى: يتم في فرع الصناعات الغذائية تحويل المنتجات الحيوانية والنباتية إلى سلع غذائية وهذا ما تطرقنا إليه في الفصل الأول وكذلك تم التطرق لأهمية فرع الصناعة الغذائية ومدى ارتباطها بالأمن الغذائي. وبالتالي بالفرضية صحيحة.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

الفرضية الثانية: بخصوص أهمية الصناعة الغذائية في المساهمة في الناتج الداخلي الوطني، فهي تساهم بمسبة ضعيفة جدا، أما في ما يخص توفير الغذاء فقد حققت الجزائر الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الغذائية وهو ما تطرقنا إليه في الفصل الثالث بالفرضية صحيحة جزئيا. الفرضية الثالثة: في يخص المشاكل والصعوبات التي تعانيها الصناعات الغذائية في الجزائر وخاصة في الجانب التكنولوجي وعدم القدرة على المنافسة، الرابع وكيف أنها تحد من مساهمته في الاقتصاد الوطني فقد تطرقنا إليها في الفصل وبالتالي بالفرضية صحيحة. الفرضية الرابعة: في يخص آفاق تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر فقد قامت الدولة بتسطير العديد من البرامج الهدف منها تطوير هذا قطاع آفاق 2030 وقد تطرقنا إلى هذه البرامج بالتفصيل في الفصل الرابع، وبالتالي بالفرضية صحيحة

النتائج

- يحتل فرع الصناعات الغذائية مكانة هامة بين القطاعات الأخرى، وخاصة انه يربط بين قطاع الفلاحة والصناعة.
- يتميز فرع الصناعات الغذائية بوتيرة نمو سريعة، حيث كانت هنالك العديد من البرامج الاقتصادية التي تهدف إلى تطوير هذا الفرع من الصناعة.
- يساهم القطاع الخاص في الصناعات الغذائية في توفير مناصب عمل، خاصة في ظل دعم الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة .
- يعاني القطاع العام في فرع الصناعات الغذائية من مشاكل عديدة أثرت على مردوديته، ومساهمته في المؤشرات الاقتصادية للدولة.
- هنالك العديد من البرامج الاقتصادية التي تهتم بفرع الصناعة الغذائية، نظرا لأهميته الكبيرة لضمان الأمن الغذائي للسكان، خاصة في ظل فاتورة الاستيراد المتزايدة من المواد الاستهلاكية الأساسية.
- أصبح الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط لفرع الصناعات الغذائية في تطور مستمر في الفترة الأخيرة.
- يعتبر للصناعات الغذائية دورا مهما في الاقتصاد الوطني من تنوع في مداخيل الميزانية للقطاع الصناعي خارج المحروقات؛ ومن دورها في تقليص الفجوة الغذائية.
- تساهم الصناعات الغذائية في تقليص فاتورة الاستيراد وبالتالي المساهمة في الحفاظ على العملة الصعبة، وتطوير الاقتصاد الوطني.

التوصيات

- تأهيل مؤسسات فرع الصناعات الغذائية، بتطوير جهازها الإنتاجي و تأهيل الكوادر البشرية، لرفع قدرتها التنافسية في ظل المنافسة الكبيرة التي يشهدها سوق الصناعة الغذائية.
- زيادة الدعم للمستثمرين الخواص لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مجال الصناعة الغذائية، ومنح كل التسهيلات القانونية لمزاولة نشاطهم.
- تحديث الجهاز المصرفي الوطني، من أجل المرافقة المالية والتقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الاجراءات الإدارية التي تعرقل الاستثمار في هذا الفرع.
- فتح المجال للشركات الأجنبية للاستثمار في فرع الصناعة الغذائية، من أجل الاستفادة من الخبرات الأجنبية، خاصة الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة.
- تخصيص مراكز ومعاهد متخصصة في فرع الصناعات الغذائية وفتح اختصاص الاقتصاد الزراعي في الجامعات الجزائرية بما يسمح بتوفير اليد العاملة الكفأة في سوق العمل الزراعي.
- يجب إنشاء نظام فعال لجمع المعلومات الاقتصادية وتحليلها و إفادة الباحثين والمستثمرين بها وذلك من ضرورة إيجاد الحلول النهائية للمشكل العقاري الذي يعاني منه القطاع الزراعي
- للجوء إلى تقديم تسهيلات تحفيزية للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب، للاستثمار في المناطق الصحراوية .
- تعزيز الجهود في زيادة الصادرات من حيث إزالة المعوقات الإدارية والفنية التي تواجه المصدرين وتوفير الخدمات الضرورية المساعدة على ذلك مثل الاهتمام بالفرز والتعبئة والتغليف.
- وضع مخططات سنوية لتطوير القطاع الفلاحي، وتقييم البرامج المخصصة لهذا القطاع وتطويرها بما يتماشى مع التطورات الدولية.

آفاق الدراسة

- من النتائج المتحصل إليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة، تطرح أمامنا تساؤلات وإشكاليات أخرى مرتبطة بالموضوع لم يتم التطرق إليها بإسهاب، نلجأ لذكرها لتكون مشاريع بحوث مستقبلية، وذلك لأهميتها النظرية والتطبيقية نذكر منها:
- دراسة تأثير مستويات ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية وأثرها على الأمن الغذائي في الجزائر.
- تأثير جائحة كورونا على فرع الصناعات الغذائية والأمن الغذائي العالمي.
- رهان الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل الأزمات العالمية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أ - الكتب

- 1- أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية، مصر، 2011.
- 2- أيمن مزاهره، الصناعات الغذائية، جامعة البلفات التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 3- السيد محمود السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 4- حامد عبد الله الجاسم، الصناعات الغذائي أسس وطرق حفظ الأغذية، المطبعة الجامعية، بغداد، 1978.
- 5- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994.
- 6- عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة العالمية للغذاء، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- 7- عبد الوهاب مطر الدهاري، الاقتصاد الزراعي، بغداد، 1980.
- 8- عبد الكريم عيون، جغرافيا الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 212.
- 9- عز الدين فراخ، الصناعات الغذائية، دار الفكر العربي، دمشق، 1997.
- 10- عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1980-1992)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.
- 11- عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر دراسة للفترة 1830-1962، الشركة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1979.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

12- قدي عبد المجيد، الاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

13- محمد مختار الجندي، الصناعات الغذائية، مطبعة القاهرة، 1985.

14- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (36) مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.

15- يحيى علي الدين، ياسر فكري، محمد كشك، تكنولوجيا التصنيع الغذائي والمشروعات الصغيرة، دار الكتب العلمية، مصر، 2007.

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية

1- احمد حسن علوان الشمري، قياس وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في ظل الأزمات، رسالة ماجستير جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2021.

2- بوعراب رابع، تحليل دالة الإنتاج في القطاع الزراعي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1998-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016.

3- حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

4- شيخاوي سهيلة، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الامن الغذائي حالة الجزائر لفترة 1980-2016، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة مستغانم، 2019.

5- حافظ امين بوزيدي، استخدام منهجية بوكس جينكيز للتنبؤ بحجم الطلب على المنتوجات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجاً)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

6- وردة سعدي، دور المزيج التسويقي الدولي في تحسين الأداء التصديري للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

7- عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لفرع الصناعة الغذائية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

8- هاجر بوزيان الرحماني، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي -حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الشلف، 2014.

- 9- عبدات عبد الوهاب، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.
- 10- كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2013.
- 11- لرقم جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- 12- سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة ولاية قلمة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة 08 ماي، قلمة، 2015.
- 13- شيخاوي سهيلة، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الامن الغذائي-دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019
- 14- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
- 15- يحياوي عبد الحفيظ، اشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة وما بين الميزان التجاري دراسة حالة للفترة 1980-2014، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر 03، 2016.
- 16- سليم بوهيدل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية الجزائرية -آفاق 2025 -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017.
- 17- وردة سعدي، دور المزيج التسويقي الدولي في تحسين الأداء التصديري للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.
- 18- طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-حالة الصناعات الغذائية-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الشلف، الجزائر، 2005.
- 19- زرنوخ ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2006.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

- 20- عبد الرحمن تومي، واقع آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001.
- 21- رابح زبيري الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997.
- 22- منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (36) مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.
- 23- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004.
- 24- فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تطوير قدرتها التنافسية -حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2018.
- 25- فيروز بوشويط، اثر تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2020.
- 26- وردة سعدي، دورالمزيج التسويقي في تحسين الاداء التصديري للمؤسسات الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسات الصناعة الغذائية المصدرة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة بسكرة، 2018.
- 27- هاجر بوزيان الرحماني، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الشلف، 2014.
- 28- ميلودي زيد الخير، إشكالية الجودة كمحور التنافسية مؤسسات الصناعة الغذائية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.
- 29- وليد صيفي، اثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع-دراسة عرع الصناعة الزراعية الغذائية في الجزائر للفترة 1990-2013، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019.
- 30- فيروز بوشويط، اثر تقلبات اسعار المواد الغذائية الاساسية على تحقيق الامن الغذائي المستدام في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرحات عباس، سطيف، 2020.

31- خباية عبد الله، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

ج- المقالات المنشورة في المجلات العلمية

1- أركان، ريسان عباس، التكنولوجيا الحديثة ودورها في تنمية الصناعة الغذائية بالعراق، مجلة مداد الآداب.

2- أم الخير حمودة، أحمد بيرش، الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي، مجلة دفاتر اقتصادية، 2019.

عبد المليك مزهودة، واقع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، جامعة بسكرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية علمية، العدد 02، ديسمبر.

3- حمودة ام الخير، بيرش احمد، الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، 2019.

4- قش فائزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعة الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، 2019، المجلد 06، العدد 01.

5- مهيدي حسنية، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر، مجلة المنتدى، المجلد 03، العدد 01، 2019.

6- منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريفية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 01.

7- عبد النور زرامية، الطيب بوهلال، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الرهانات الاقتصادية، المجلة العربية للأبحاث والدراسات، المجلد 13، العدد 01.

8- عطاء الله سليمان الحديثي، اثر الحصار الاقتصادي في الأمن الغذائي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 59، 2001.

9- يوسف بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، جوان 2018.

10- لطرش ذهبية، غراب رزيقة، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 09، ديسمبر 2018.

11- رابع زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 05، ديسمبر 2010.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

- 12- يحياوي محمد، الاستثمار الزراعي كأساس لتحقيق الامن الغذائي بالجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد 03، جامعة زيان عاشور الجفة، 2018.
- 13- سنوسي بن عومر، مراد بودية، محمد جميل، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الاصلاحات في الجزائر واثره على التنمية الاقتصادية، المجلة الاقتصادية للاقتصاد والادارة، العدد 05.
- 14- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد 05، جانفي، 2020.
- 15- نجية بلخير، التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري: دراسة في مؤشرات الهيكل الصناعي، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 07، جوان 2015.
- 16- عيدي الطيب، عقون ام الخير، دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في التنمية الاقتصادية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2021.
- 17- حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، اثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي لميلة، عدد، 05، 2017، ص.338.
- 18- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد 05، جانفي 2020.
- 19- عمر متيجي، محمد عجيبة، تأثير الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2017، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2020.
- 20- الوليد قسوم ميساوي، عيسى حجاب، تطبيق أسلوب المدخلات والمخرجات لتحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2019.
- 21- حميد حملاوي، وسام عمرون، أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وآفاق تطوره، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة : 2000-2015، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 02، 2019.
- 22- مهدي، دور الصناعات الغذائية في ارساء دعائم النمو الغذائي في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، 2019.
- 23- راحو محمد عبد الوهاب، اثر التوزيع الدولي لمؤسسات الصناعة الغذائية على ترقية الصادرات في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، الجلد 09، العدد 02، 2022.

- 24- ناصر لبنى، القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره. دراسة تحليلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019.
- 25- الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، -حالة الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف، 2011.
- 26- صالحى ناجية، مخناش فتيحة، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 3، ديسمبر 2012.
- 27- مخضار سليم، تحليل اثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، مستغانم، 2020.
- 28- زرقين عبود، فوزي عبد الرزاق، اشكالية الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية بالجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 01، ص 155.
- 29- حميد حملاوي، وسام عمرون، أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وآفاق تطوره دراسة حالة الجزائر 2000-2015.
- مهدي حسنية، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في ارساء دعائم النمو الاقتصادي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019.
- 30- بكرتي نصيرة وشريف طويل نور الدين، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر. أي اثر لذلك في الاقتصاد؟، مجلة العمل والتنظيم، مجلد 07، العدد 01، 2018.
- 31- فريد حدادة، مداح عرابي الحاج، متطلبات تطبيق العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية-دراسة حالة فرع الطماطم الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، جوان 2017.
- 32- لمجد بوزيدي، نور الدين نجيب، مفاتيح لإنعاش تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد الرابع، 2016.
- 33- نعمون وهاب، سريدي سمية، اهمية القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر-دراسة ميدانية-، مقال منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 41، 2017.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

- 34- بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، ارتفاع اسعار الغذاء عالميا مسبباته وسبل مواجهته، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، المجلد 01، العدد 02، 2013.
- 35- قتال عبد العزيز، اثر مؤشر التضخم على زيادة الأسعار في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، المدية، العدد 08، جوان 2017.
- 36- قش فائزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعة الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة، المجلد 06، العدد 01، 2019.
- 37- مراد كريمة، بن حمود سكينه، آليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الامن الغذائي خلال الفترة (2000-2016)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، 2021، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.
- 38- شكرو وسيلة، عمر غزاري، إستراتيجية تطوير القطاع الزراعي - فرع الصناعات الغذائية- في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد، *revue des reformes economique et integrationen economie mondiale* المجلد 14، العدد 01، 2020.
- 39- لطرش ذهبية، تحديات تطوير الصناعة الغذائية الجزائرية في اطار النموذج الاقتصادي الجديد (2016-2030)، المجلة الجزائرية للابحاث الاقتصادية، العدد 08، 2017.
- 40- عطية خمخام، محمد علي الجودي، خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، 2021.
- 41- عبد الحق بن تفات، مساهمة الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية، 2013، العدد 04.
- 42- شيخاوي سهيلة، عدالة لعمال، نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية أفاق 2022، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12، العدد 10، 2018.
- 43- بغداوي جميلة، بريش عبد القادر، تحليل وضعية التشغيل في الجزائر في ظل الانفتاح التجاري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، 2005.
- 44- بن زغدة حبيبة، بوشويط فيروز، انعكاسات تقلب الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على حجم الفجوة الغذائية بالجزائر دراسة تحليلية للفترة (2007-2017)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021.

د- الملتقيات والمؤتمرات العلمية

- 1- احمد مصنوعة، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2014.
- 2- ساعو باية، سيار زوييدة، رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر، واقع وآفاق"، جامعة البويرة، 2021.
- 3- رمضان احمد العمر، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر واليات تطويره 1980-2017، مؤتمر دولي حول الأمن المجتمعي والجماعي في الوطن العربي، لبنان، 2020.
- 4- مسعودي سارة، محمد امين مصطفىاوي، المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها، الملتقى الوطني العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وتحديات"، جامعة البويرة، 2021.
- 5- فرح بن سالم، واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر، واقع وآفاق"، جامعة البويرة.
- 6- محمد يوسف، القرض الفلاحي المدعم كآلية لتحقيق التنمية في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وتحديات"، جامعة البويرة، 2021.
- 7- صخري عبد الوهاب، معاش حسنية، التمويل التجاري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وتحديات"، جامعة البويرة، 2021.
- 8- بوطورة فاطمة الزهراء، نوفل سمايلي، واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الوطني العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وتحديات"، جامعة البويرة، 2021.
- 9- رمضان احمد العمر، اشكالية الامن الغذائي في الجزائر وسيل تطويره 1980-2017، مؤتمر دولي حول الامن المجتمعي والجماعي في الوطن العربي، طرابلس، 16-17 اكتوبر، 2020.
- 10- محمد السعيد سعيداني وأحمد بكاي، دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر(قراءة قياسية تقييميه للانجازات والعقبات والآفاق المتوقعة بحلول2030).
- 11- مداخلة في ملتقى وطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، يوم 10 مارس 2018، جامعة يحي فارس، المدية.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

- 12- عمر طاهري، محمد لعقاب، دور القطاع الفلاحي في معالجة مشكل البطالة وخلق فرص العمل في الجزائر 2010-2016، الملتقى الوطني العلمي حول "القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وتحديات"، جامعة البويرة، 2021.
- 13- عروب رتيبة، تسعديت، اهمية تاهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الوطني الاول حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية... أم قطيعة، مستغانم، 2012.
- 14- بوصافي كمال، عدمان مريزق، اهمية القطاع الخاص في ترقية القطاع الصناعي في الجزائر، ملتقى وطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، 2012.
- 15- مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، العدد 12، 2017.
- 16- بن حمو عبد الله، ملاحى رقية، مسيرة الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، الملتقى الوطني الاول حول:الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، يومي 23-24 نوفمبر 2014، جامعة الطارف.
- 17- خالد بوشارب، دور الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر-حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي لاستدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ظل التغيرات الاقليمية والدولية، 23 و24 نوفمبر 2014، الشلف.

ه-التقارير و الوثائق الرسمية

- 1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018.
- 2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2017.
- 3- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم:الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة.
- 4- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأمن الغذائي في العالم:الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة.
- 5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، 2001.
- 6- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، 2000.

- 7- منظمة الأغذية والزراعة fao، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما.
 - 8- مؤتمر العمل الدولي، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، جنيف، 2008.
 - 9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأمن الغذائي في الدول العربية، الكويت، 2009.
 - 10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (26-40).
 - 11--المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2019.
 - 12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات أعداد مختلفة (22-36).
 - 13- التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989.
 - 14- على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية الأعداد (32-33-34-37-39-40)
 - 15- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير 2004.
 - 16- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول علاقة التكوين بالشغل، 1999.
 - 17- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأمن الغذائي في الدول العربية، 2010.
 - 18- تقرير الصناعة العربية 2012-2018.
 - 19- المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، تقرير الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998.
 - 20- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 56، ديسمبر 2021.
 - 21- التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1989.
- و-المواقع الالكترونية**
- 1- الديوان الوطني للإحصائيات. <https://www.ons.dz/>.
 - 2- موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية <https://water.fanack.com/ar/algeria/water-use/> - معطيات من الموقع madrp.gov.dz.
 - 3- مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات، موقع بوابة الوزارة الأولى. www.premier-ministre.gov.dz/
 - 4- ألاء احمد، ترتيب الدول المصدرة للنفط، <https://www.mosoah.com/>.
 - البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org>.
 - 5- موقع <https://ar.tradingeconomics.com>.

واقع و آفاق تطوير إقتصاديات الصناعة الغذائية في الجزائر و أثره على النمو الإقتصادي

- 6- البرنامج الخماسي 2010 - 2014، أكتوبر 2010، ص 38، موقع بوابة الوزارة الاولى، :
<http://www.premier-ministre.gov.dz>
- 7- مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات، موقع بوابة الوزارة الأولى، /<http://www.premier-ministre.gov.dz>
- 8- يونس بورنان، الجزائر تخلع عباءة النفط...رحلة تفوق الصادرات الصناعية، من الموقع :
<https://al-ain.com/> تاريخ النشر: 16-05-2021.
- 9- علي مجيد الحمادي، التشابك الاقتصادي، دار اليازوري العلمية،
<https://yazori.com/product>
- 10- سعدي جميلة، معايير جودة المنتجات الغذائية ومدى تطبيقها في المؤسسات الجزائرية،
<http://alamelgawda.com/posts>
- 178 مؤسسة جزائرية تحصل على شهادة الجودة، www.echoroukonline.com
- 11- س بوبكر، آفاق واعدة للصناعة الغذائية بإنشاء اول مركز تقني للصناعات الغذائية، من
موقع أخبار دزائر: <https://www.akhbardzair.dz>
- 12- من الموقع <http://beta.fortune.com/global>
- 13- اقوي الشركات المصنعة للمواد الغذائية والطعام في العالم،
<https://www.arageek.com/2020/01/16/foods>
- 14- الموقع: http://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx
- 15- يونس بورنان، الجزائر تخلع عباءة النفط...رحلة تفوق الصادرات الصناعية، من الموقع :
<https://al-ain.com/> تاريخ النشر: 16-05-2021.
- 16- المرفع الالكتروني لوكالة ALGEX، <https://www.algex.dz/ar/2020>
- 17- موقع الديوان الوطني للحليب <http://onil.dz>
- 18- موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات <https://www.commerce.gov.dz>
- 19- موقع وكالة الأنباء الجزائرية 2021، تقليص واردات المواد الغذائية بـ 2 مليار دولار آفاق
2024، تاريخ الاطلاع: 7 افريل 2022.
- 20- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الاغذية في العالم، 2022،
<https://www.fao.org> تاريخ الاطلاع: 12-07-2022.
- 21- مركز الجزيرة للدراسات، الحرب الأوكرانية وانكشاف الأمن الغذائي العربي، 2022،
<https://studies.aljazeera.net/>

22- برنامج الغذاء العالمي، أوكرانيا تزيد من ماسي اليمن، مارس 2022،

<https://ar.wfp.org/>

23- عبد الحميد بوكحنون، ضبط السوق وإشكالية أسعار المواد الغذائية الأساسية،

<https://www.dcwsetif.dz/>, 2011.

المراجع باللغات الأجنبية

1- sposito, T. (2009/2010). Agriculture Urbaine Et Periurbaine Pour Lasecurite Alimentaire En Afrique De L'ouest. Le Cas Des Micro-Jardins Dans La Municipalite De Dakar(thèse dedoctorat). milano: Université Degli Studi.

2- Rahmani, meriem. Food Security in Algeria: Concept Review and Measurement Indicators. Economic and Management Research Journal, 30 juin 2020.

3- Clay, E. (2002). *Food Security: Concepts And Measurement*. Retrieved 10, 03, 2022, from fao: <https://www.fao.org/3/y4671e/y4671e06.htm>

4- parker, S. (1989). Agricultural Progress in the Third World and Its Effect on U.S. Farm Exports. Washington: Congressional Budget Office.

5- Enders, w. (1994). *Applied Econometric Time Series: A USERS' Guide*. New York: Wiley and sons.

6- Alangir, M., & Avova, p. (1991). *Providing Food Security for All*. Published for the International Fund for Agricultural Development . New York: University Press.

7- corbett J. (2019). *Food Security and Regional Development*. Boulder: Westview Press.

8- Yazdanpanah, a. (1994). impact of oil price on food security in theAlgeria, Iran, and Saudi Arabia: cointegration, vector-error correction model, dynamics, andcausality analysis. Iowa: Iowa State University.

9- Rapport sur la cooperation ue-algerie edition 2016, alger :delegation de l'union europeenne en algerie 2016.

10- Hocine Benissad, *Algérie : Restructurations et Réformes économiques 1979-1993*, (Alger : OPU, 1994).

11- Mouloud Hedier, *L'économies algérienne a l'preuve de l'OMC*, édition Anep, Alger, 2003.

12- Elbaki Hermassi, *Leadership and National development in North Africa*, California : University of California Press, 1972.

13- D. Helie, « Industrial self-Management in Algeria », in W. Zartman, (ed.), *Man, State and Society in the contemporary Maghreb*, London: Pall Mall Press, 1973.

14- Hocine BENISSAD, *La Réforme économique en Algérie, ou l'indice ajustement structurel*, office des publications universitaires, Algérie, deuxième édition, 1991.

15- Ali El Kenz, *Au fil de la crise : 5 études sur l'Algérie et le monde arabe*, Alger : Bouchene-ENAL, 1993.

16- Abdelkrim TOUDJINE, *Comment investir en Algérie*, entreprise nationale du livre, office des publications universitaires, Algérie, 1990.

17- Mourad boukella, *Restructuration industrielle et développement : cas de l'industrie agro-alimentaire en "Algérie cahiers du CREAD N°45, 3 trimestre 1998*.

18- Belaid, D., *Le secteur agroalimentaire en Algérie*, Recueil réalisé en (20105-2016), 1, 2^e Edition, PARIS, Montchrestien, 1959. www.djamel-belaid.fr. (date de consultation 01/02/2022).

فهرس

7	مقدمة
	الفصل الأول
	ماهية الصناعات الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي
17	تمهيد
19	المبحث الأول: مدخل إلى الصناعات الغذائية
21	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة الغذائية
27	المطلب الثاني: المراحل التاريخية للصناعة الغذائية وتطورها
29	المطلب الثالث: أهمية ومميزات الصناعة الغذائية
31	المبحث الثاني: التشابك بين فرع الصناعات الغذائية والقطاعات الأخرى
33	المطلب الأول: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي
37	المطلب الثاني: علاقة الصناعة الغذائية بالقطاع الفلاحي
	المطلب الثالث: علاقة الصناعات الغذائية بقطاع الخدمات وبالتكنولوجيا الحديثة
41	
45	المبحث الثالث: دور الصناعات الغذائية في الحفاظ على الأمن الغذائي
47	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي
55	المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس الأمن الغذائي وأهم العوامل المؤثرة عليه
61	المطلب الثالث: أهمية الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي
66	خلاصة الفصل

الفصل الثاني

دور القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في تطوير فرع الصناعة الغذائية في الجزائر

- تمهيد 69
- المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر..... 71
- المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي وأهم العوائق التي تواجهه في الجزائر..... 73
- المطلب الثاني: سياسات تطوير القطاع الفلاحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني... 83
- المطلب الثالث: دور القطاع الفلاحي في حل مشكلة الأمن الغذائي بالجزائر 95
- المبحث الثاني: واقع وآفاق تطوير القطاع الصناعي في الجزائر 99
- المطلب الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر والعوائق التي تواجهه..... 101
- المطلب الثاني: الإصلاحات وسياسات تطوير القطاع الصناعي 109
- المطلب الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.... 121
- المبحث الثالث: مساهمة فروع النشاط الاقتصادي في تنمية فرع الصناعة الغذائية.... 133
- المطلب الأول: ترابط الصناعات الغذائية مع فرع النشاط الاقتصادي 135
- المطلب الثاني: جودة و تنافسية فرع الصناعة الغذائية في الجزائر 139
- المطلب الثالث: مكانة الجزائر في سوق الصناعة الغذائية 143
- خلاصة الفصل 148

الفصل الثالث

واقع الصناعة الغذائية ومساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني

- تمهيد 151
- المبحث الأول: مراحل تطور الصناعة الغذائية في الجزائر(1962-1999)..... 153
- المطلب الأول: تطور فرع الصناعة الغذائية خلال الفترة (1962-1979)..... 155
- المطلب الثاني: تطور فرع الصناعة الغذائية خلال الفترة (1980-1989)..... 163
- المطلب الثالث: تطور الصناعة الغذائية خلال الفترة (1990-1999)..... 171
- المبحث الثاني: واقع الصناعة الغذائية في الجزائر 179
- المطلب الأول: مفاهيم أولية حول الصناعة الغذائية في الجزائر 181
- المطلب الثاني: أهم فروع الصناعات الغذائية في الجزائر 185
- المطلب الثالث: التحديات التي يواجهها سوق الصناعات الغذائية في الجزائر 199

- المبحث الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري201
- المطلب الأول: مساهمة فرع الصناعة الغذائية
في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة203
- المطلب الثاني: تطور عدد مؤسسات الصناعات الغذائية ومساهمتها في التشغيل209
- المطلب الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في الضرائب والميزان التجاري217
- خلاصة الفصل223

الفصل الرابع

آفاق تطوير فرع الصناعات الغذائية في الجزائر

- تمهيد227
- المبحث الأول: أثر تطور أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي في الجزائر229
- المطلب الأول: تطور أسعار المواد الغذائية عالميا231
- المطلب الثاني: تطور أسعار المواد الغذائية في الجزائر241
- المطلب الثالث: مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر247
- المبحث الثاني: آليات تطوير الصناعة الغذائية والتحديات التي تواجهها في الجزائر249
- المطلب الأول: سياسات تطوير الصناعة الغذائية251
- المطلب الثاني: آليات تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر253
- المطلب الثالث: آفاق تطوير الصناعات الغذائية في الجزائر257
- المبحث الثالث: نموذج الدراسة القياسية261
- خلاصة الفصل271
- خاتمة273
- قائمة المراجع277

أنجز طبعه في جوان 2025
على مطابع عمار قرفي - باتنة - الجزائر